الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد / تلمسان
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة و الأدب العربي

مشروع مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات العامة بين النظرية والتطبيق

بعنوان:

تجليـــات مفاهيم التداولية في التـــــراث العربـــــــــــــي
تفسير فخر الدين الرازي لسورة "المؤمنون" أنموذجا

من إعداد الطالب:
عبد الرحمن بشلاغم

إشراف:
د.ة: نورية شيخي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د	بومدين كروم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. ة	نورية شيخي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مشرفا
د	عبد الحكيم والي دادة	أستاذ حاضر "أ"	جامعة تلمسان	مناقشا
د	عبد الناصر بوعلي	أستاذ حاضر "أ"	جامعة تلمسان	مناقشا
د	هشام خالدي	أستاذ حاضر "أ"	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الدراسية 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، أثني عليه بأكمل ثناء، وأمجده بأجل تمجيد.

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي وأصدقائي وزملائي

إلى الذي قال لي اتخذني أخا لك واحك لي كل شيء

إلى أساتذتي بجامعة وتلمسان، وأخص من بينهم أولئك الذين غمرونا بإحسانهم، وفتحوا لنا قلوبهم، وتابعوا هذا البحث من البداية إلى النهاية.

إلى كل أولئك الذين كانوا سببا في ظهور هذا البحث، وقد آثرت ألا أذكر أسماءهم إكبارا لهم راجيا أن يتولى الله مكافأتهم ويجزل عطاءهم، ثم إلى كل الغيورين على دينهم ولغتهم والحاملين أعباء رسالة الحق.....

أهدي ثمرة هذا المجهود

شكر و تقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالحمد والشكر لله تعالى على ما وهبني أياه من العزم والمقدرة على كتابة هذا العمل وكذ لك أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد يد العون وساهم في تذليل الصعوبات التي واجهتني أثناء كتابة هذا العمل.

وأخص بالشكر والثناء أستاذتي الدكتورة نورية شيخي المشرفة على هذه الرسالة، على كل ما بذلته من وقت وجهد في توجيهي وإرشادي فجزاها الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناتها.

دون أن أنسى أستاذتي سليمة دالي التي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها فالشكر الجزيل لها.

وأخيرا أشكر سلفا أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على ما سيبذلونه من وقت وجهد وقراءة هذه الرسالة وتقويمها

وأسأل الله التوفيق والسداد.

تشكل التداولية اليوم قطب رحى العلوم اللسانية؛ إذ انصبت اهتمام الباحثين واللسانيين عليها خصوصا بعد وصول النظريات السابقة للتحليل اللساني إلى الطريق المسدود فعلقوا عليها آمالا عظيمة طامعين أن يفكوا بها ألغازهم وأسئلتهم التي لم يجدوا لها تفسيرا فيما مضى من العلوم؛ ويعدّ هذا المبحث مصبّ اهتمام كثير من العلوم التي تهتم بالإنسان وفكره اللغوي كعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة واللسانيات وغيرها؛ فهي بهذا جديرة أن تكون أشمل وأعمق في البحث والتفكير من كثير من العلوم التي سبقتها وبقيت عاجزة عن تلبية مطالب الباحثين فيها وإجابة أسئلتهم.

وما التداولية إلا مخاض للعلوم التي سبقتها والتي جاءت لتفسير الظاهرة اللغوية في إطار مستوى أعلى من المستوى الذي ارتقته اللسانيات وعلومها ولما بلغت اللسانيات وما تفرع منها وعنها إلى طريقها المسدود كان لزاما على العلماء والمفكرين إيجاد حل لهذه الأزمة التي ربطت علاقتها بأكبر لصيق بالإنسان ألا وهي لغته، والتداولية ما هي إلا إجابة عن أسئلة من قبيل:

- من يتكلم وإلى من يتكلم؟
- ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟
- ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟
- كيف نتكلم بشيء ونريد أشياء أخرى؟

وكباقي العلوم عامة واللسانية خاصة هرع العرب المحدثون محاولين مواكبة الحضارة واللحاق بركب العلم فتلقفوا هذا المولود الجديد وغدوه من ألبان أفكارهم مترجمين تارة ومثريين تارة أخرى بما لهم من تراث لغوي يسمح بأن يكون غذاء لهذا المولود الجديد.

هذه المكانة التي تموضعها هذا العلم كونها موضوعا ناضجا لم يعثر عليه في الدراسات اللغوية سواء قديما أو حديثا لكن هناك كثير من المصادر العربية قد تناولت مباحث تعتبر الآن من صميم التداولية كالمقام والسياق وأفعال الكلام وغيرها، وربما تتجاوز ما تطرحه الدراسات النظرية التداولية الحديثة في الغرب وهذا ما نجده مثلا عند عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، والجاحظ في "البيان والتبيين"، وفخر الدين الرازي في "التفسير الكبير"، والسكاكي في "مفتاح العلوم"، وخاصة الكتب الأصولية منها.

لذا فقد ارتأيت وسم عنوان مذكرتي بـــ: « **تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي؛ تفسير الرازي لسورة "المؤمنون" أنموذجا**».

وقد اخترت هذا العنوان لشدة تعلقي بالتراث العربي ورغبتي في الكشف عمّا خلفه علماؤنا القدماء من نظريات صائبة كانت مقابلة للكثير من الأفكار اللسانية الحديثة فقد كان لهم قصب السبق؛ لذلك لا يجوز نسيانها بل الأجدر بعثها برقية حضارية، كما أنّ الميلاد الجديد للتداولية يدفعني إلى البحث فيها والتساؤل المطروح هنا: ما مفهوم التداولية؟ وما أهم المباحث المرتبطة بها؟ وما مدى اهتمام المسلمين عموما والعرب خصوصا بالمباحث المذكورة فيها؟ وهل تعامل المفسرون مع القرآن على أنه خطاب له قائل ومتلقي ومناسبة قيل فيها أم اعتبروه مجموعة من الجمل كما تعامل النحاة مع الشواهد الشعرية؟

ومن الأهداف المرجوة من البحث:

- تبيان منزلة التداولية ضمن الدراسات اللغوية، والسبب الذي أدى إلى الاهتمام بهذا العلم.
- معرفة المعيار الذي أساسه يتم تحديد مفهوم التداولية.
- أهم المصطلحات التداولية وتطوراتها.
- التداولية بين كونها مفهوما فلسفيا وكونها مفهوما لغويا.
- تبيان أهم الإرهاصات التداولية في الدرس العربي القديم وأهم جهود علماء الإسلام في البحث التداولي.

- المزاوجة بين القديم والحديث؛ أي بعث القديم بطريقة حضارية.

ومن أجل الوصول إلى الهدف المرجو من البحث اتبعنا منهجا إجرائيا تكامليا، يعتمد مجموعة من الأدوات الإجرائية:

كالوصف ويظهر هذا في تعريف التداولية والمباحث المرتبطة بها قديما وحديثا ومميزاتها.

والتحليل يتمثل في كيفية تعامل التداولية مع اللغة والتطورات التي مرت بها وعلاقتها مع العلوم الأخرى وخصوصا الاجتماعية منها إضافة إلى ما استخرجناه من مفاهيم تداولية من القرآن الكريم.

والمقارنة بين ما هو عربي قديم وبين ما هو غربي حديث.

بالإضافة إلى التتابع التاريخي ويظهر في التطورات التي طرأت على هذا المفهوم حتى وصل إلى ما هو عليه (لمصطلح التداولية) وأول من اهتم بهذا المجال (أي العرب) وذلك رضوخا لما اقتضته طبيعة الموضوع ومتطلباته ومن هنا سيكون لزاما علينا مدخلا مقدمة تتكلم عن حتمية النظر إلى اللغة بالمفهوم التداولي، والذي له صلة بمبحث التواصل والتفاعل التواصلي؛ لأنّ الاستعمال التداولي للغة هو استعمال حواري من حيث المبدأ.

وكإجابة عن التساؤلات المطروحة ارتأينا أن نتناول ثلاثة فصول؛ فصلين نظريين وآخر تطبيقي لذا نقترح أن تكون الخطة على النحو الآتي:

- مقدمة
- مدخل
- **الفصل الأول:** سيكون حول ماهية التداولية، إذ سنتناول فيه بداية إرساء معالم التداولية، أنواع التداولية ومهامها، أهم الروافد التي تبلورت منها التداولية؛ وهذه عناصر تدخل في المبحث الأول؛ أما المبحث الثاني بعنوان: تبلور التداولية في الفكر العربي الحديث، وهو بدوره يتضمن عناصر:

- مفهوم التداولية عند الغرب ومقابله عند العرب (أصل مصطلح التداولية ماهيته عند الغرب، تعريف التداولية عند العرب).
- إسهامات العرب المحدثين في إثراء التداولية (جهود طه عبد الرحمن)

ثم المبحث الثالث عنوناه بـــ: مباحث التحليل التداولي، ومن العناصر التي يتضمنها:

- نظرية التلفظ
- أفعال الكلام
- الحجاج
- المقصدية
- نظرية التواصل

– **ثم الفصل الثاني** بعنوان: تجليات مرتكزات التداولية في الفكر العربي وهو يتكون من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: السياق عند البلاغيين والأصوليين ويتضمن ثلاثة عناصر:
  - مفاهيم أولية للسياق (أهميته، أنواعه)
  - السياق عند البلاغيين
  - السياق عند الأصوليين (أهميته، معانيه عند الأصوليين)
- المبحث الثاني: الأفعال الكلامية عند الأصوليين ويتضمن:
  - الأفعال الكلامية المنبثقة من الخبر (الشهادة، الرواية، انتقال الشهادة من الخبرية إلى الإنشائية، الصيغة اللغوية لفعل الشهادة)
  - الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء (الإباحة، الإذن، الأمر، النهي، ألفاظ أو صيغ البيع، ألفاظ أو صيغ الطلاق)
- المبحث الثالث: وعنوانه: أسباب نزول القرآن و ورود الحديث، ويتضمن:
  - أسباب نزول القرآن (تعريفه، أهدافه)
  - أسباب ورود الحديث (تعريفه، فوائده)

- **ثم الفصل الثالث** بعنوان: تطبيقات مفاهيم التداولية في تفسير الرازي لسورة "المؤمنون" وهو بمبحثين:

- المبحث الأول: كتب التفسير وتفسير الرازي ويتضمن:
  - التفسير ومباحث لفكر التداولي فيه (تعريفه، المباحث المبثوثة فيه، السياق، الحجاج، الإشاريات)
  - المفسر ومؤهلاته العلمية (شروطه)
  - الرازي وتفسيره (حياته، تفسير الرازي المسمى بالتفسير الكبير)
  - المبحث الثاني: استخلاص لمفاهيم التداولية في تفسير الرازي لسورة "المؤمنون".
  - تطبيقات مفاهيم التداولية في تفسير الرازي لسورة "المؤمنون".

وأخيرا خاتمة من البحث ستكون عبارة عن النتائج التي توصلنا إليها.

و في الأخير أشكر الدكتورة المحترمة " نورية شيخي"

تلمسان في: 04- 05- 2014

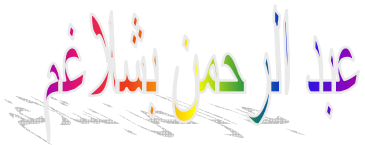

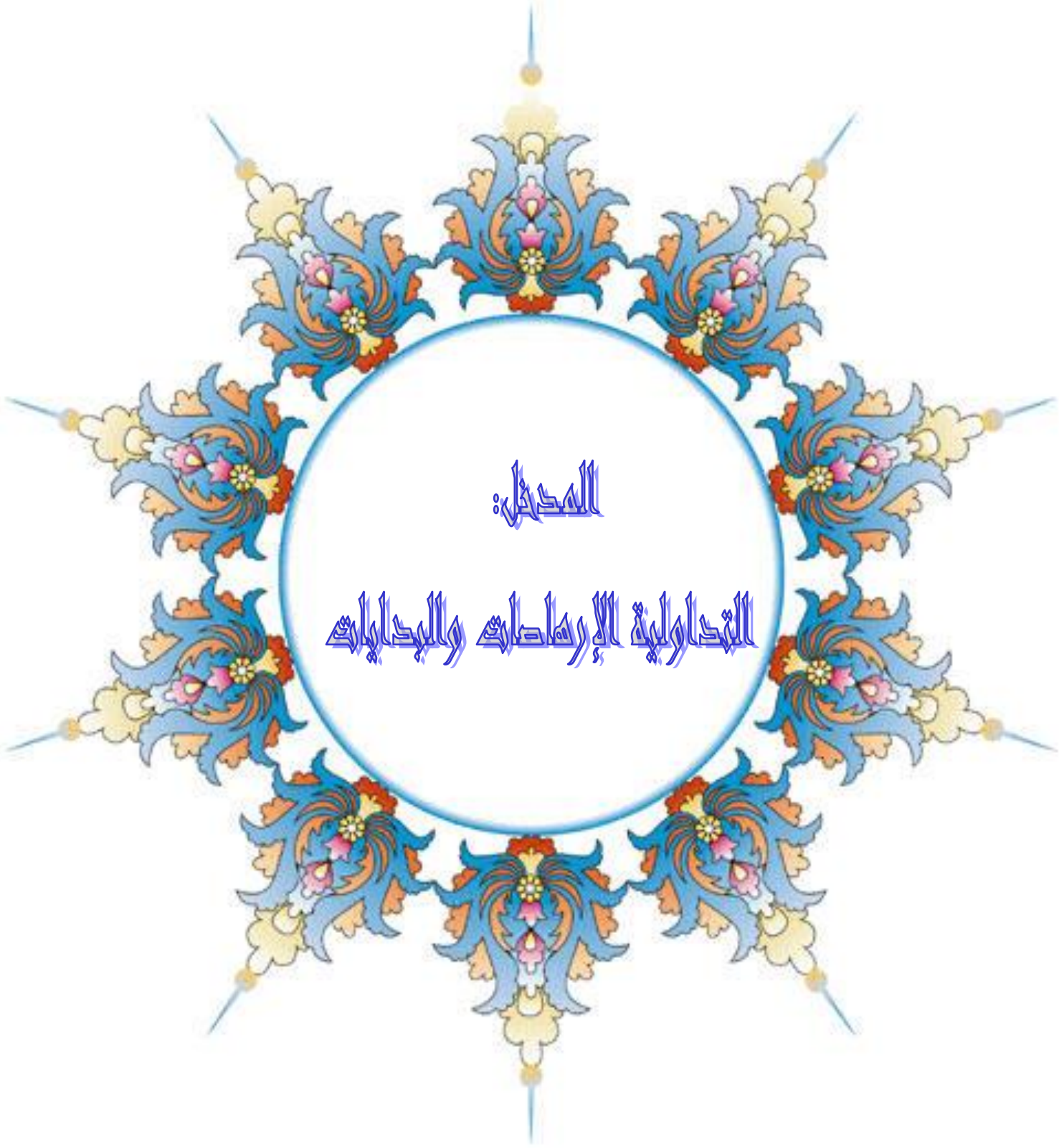

المدخل:

التداولية الإرهاصات والبدايات

مما هو معلوم ومتعارف عليه أنّ العلوم سواء القديمة أو الحديثة، العربية أو الغربية لم تنشأ دفعة واحدة بكل مبادئها وأسسها ومجالاتها، بل نشأت عبر مراحل إلى أن وصلت على ما هي عليه من النضج والكمال.

والتداولية قد بدأت نشأتها وولادتها عبر مراحل، غير أنّ ما يميّزها هو الإثراء العلمي المتدفق إليها من شتى النواحي العلمية الأخرى إذ أنها متشكلة من علوم عديدة وما ينبغي تبيينه هنا: هو ما الأسباب الدّافعة إلى اللجوء إلى هذا المجال العلمي؟

ألم تكن العلوم السابقة- اللسانيات بكلّ تفريعاتها وتفرعاتها- كافية لدراسة اللغة بمفهومها الشامل؟ وما هي تلك العقبات التي حالت دون الوصول إلى غوامض في اللـــــــــــــغة أو الكلام، ممّا جعلنا تضطرّ إلى البحث عن بديل آخر لتخطي تلك العقبات، وسنحاول الإجابة عن ذلك من خلال هذا الفصل.

1- دوافع التداولية:

هناك مجموعة من الأسباب تقف وراء الاهتمام بالتداولية مؤخرا.

بعضها تاريخي وبعضها غير ذلك، فقد بدأ الاهتمام لهذا النمط من الدراسة باعتباره ردّة فعل على معالجات تشومسكي للغة بوصفها "أداة تجريبية" أو قدرة ذهنية قابلة للانفصال على استعمالاتها ومستعمليها، والسبب الآخر هو التوصل إلى قناعة مفادها أنّ المعرفة المتقدمة بالنحو والصوت والدلالة لم تستطع التعامل مع ظواهر معينة ذات أهميـــــــــة بالغة، ويمكن اعتبار الإدراك المتزايد بوجود فجوة بين النظريات اللسانية من جهة ودراسة الاتصال اللغوي من جهة أخرى سببا آخر في الاهتمام بالتداولية، ومن الأسباب الأخرى اتجاه معظم التغيرات اللسانية لتكون داخلية بمعنى أنّ السمة اللغوية تفسر بالإشارة إلى سمة لغوية أخرى أو إلى جوانب أخرى من داخل النظرية، وظهرت الحاجة إلى تفسير ذي مرجعية خارجية وهنا ظهرت الوضعية اتجاها ممهّدا للتداولية.[1]

[1]- ينظر : خولة طالب الإبراهيمي، "مبادئ في اللسانيات"، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2002، ص 177.
- عادل الثامري، "التداولية ظهورها وتطورها"، بحث مستمد من الموقع الإلكتروني دروب:

و من الأسباب أيضا هو وصول النحو التوليدي إلى الطريق المسدود وفشله في تفسير ظواهر لغوية، وذلك بإبعاد لكل من السياق والمقام.

يقول **"محمد سالم صالح":** « لم تسلم نظرية النحو التوليدي التحويلي التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الحالي على يد رائدها الأول (نعوم تشوميسكي) من الانتقاد بأنها لم تحفل في بدايتها الأولى وأصولها بالسياق، واستبعدت علاقة اللغة بالمجتمع في أعمالها إذ قامت هذه النظرية على فكرة المتكلم السامع المثالي وثنائية "الطاقة" و"الأداء"».

ويشير **"ليتش"** أنّ موضوع التداولية الذي أصبح مألوفا إلى درجة كبيرة في اللسانيات كان يذكر نادرا عند اللغويين من قبل، وفق رؤية جنحت التداولية فيها إلى أن تعالج بوصفها سلة مهملات يودع فيها زكام البيانات المستعصية عن التصنيف العلمي بشكـــــــــل مناسب، وهناك أيضا تنسى بشكل مناسب، أمّا الآن فثمّ من يناقش أنه لا يمكن أن نفهم طبيعة اللغة نفسها فهما حقيقيا ما لم نفهم التداولية، كيف تستعمل اللغة في الاتصال.[1]

ويذكر **"ليتش" (G. Leech)** (1983م) أنه في أواخر 1960م بدأ **"كاتز"** ومعارضوه في اكتشاف كيفية دمج المعنى في النظرية اللغوية الشكلية، ولم يكن ذلك قبل اختلال التداولية واجهة الصورة لوقت طويل، كما يشير إلى أنّ **"لاكوف"** 1971م قد ناقش عدم منطقية فصل دراسة التراكيب النحوية عن دراسة استعمال اللغة، ومن ثمّ قد أصبحت التداولية منذ ذلك الحين على خريطة اللسانيات، وذلك بعد الحلقة الأولى في قضية التداولية وتجدر الإشارة إلى أنّ المهتمين لهذا الأمر كانوا كلهم أمريكيين ومن ثمّ ما سبق يمثل النظرة الضيّقة للسانيات المتمثلة في البيانات

---

www.doroob.com/p:81

[1]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودورها في التوصل إلى المعنى، ص04.

www.ohlalhdeeth.com/vb/attachment

الطبيعية للكلام، ثم جاءت النظرة الواسعة للسانيات جامعة بين الشكل والمعنى والسياق.[1]

ويقول **"إلوارد" (R. Eluerd)** بخصوص تاريخ ظهور التداولية كعلم، إذا كانت مقابلة التواريخ يمكن أن تعطي بعض المصداقية للفكرة التي تذهب بأنّ النحو التوليمي لتشومسكي (1928) يوالي البنيوية المستوحاة من أعمال **"دي سوسير"** (1857-1913) فإنّ هذا الرأي قشة يحتاج إلى من يدعّم الرأي الآخر القائل بأنّ آخر خلق لعلم اللسان يسمى « Pragmatique».[2]

ويعدّ "موريس" أول من أعطى تعريفا للتداولية حيث عدّها جزءا من السيميائية عندما بيّن ثلاثة من بين هذه الظواهر: سؤال المرء أحدها "هل عندك ساعة؟"، رغم أنه يريد أن يخبره عن الوقت، ولا يريد الإجابة عن ظاهر السؤال.

فروع للسيميائية هي: التركيب (النحو)، ويعني به دراسة العلاقات الشكلية بين العلامات والدلالة ويعني دراسة علاقة العلامات بمؤوليها، وتوجد محاولات حديثة لربط ما طرحه "موريس" في السياق الذراعي ل "شارل بيرس" وخصوصا مفهوم "بيرس" عن العلامة والفكر.

يقول: «لا نملك القدرة على التفكير بلا علامات وكلّ التفكير هـــــــــــــــو بالعلامات، وتبنّى"بيرس" عقيدة (العلامة/ الفكر) وهي منهج للتأكد من معاني الكلمات الصعبة والتصورات التجريدية ».

لقد سارت التداولية ذلك الوقت في اتجاهين هما:

2- الدراسات اللسانية والدراسات الفلسفية:

ففي الاتجاه الأول استعملت التداولية بوصفها جزءا من السيميائية اللسانية وليس بعلاقتها بأنظمة العلامات عموما، وما يزال هذا النص اللساني قائما الآن في

---

[1]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميو طيقا موريس، مجلة فصول، القاهرة، العدد 66، ربيع 2005م، ص 68.

[2]- الطاهر لوصيف، التداولية اللسانية ، مجلة اللغة والأدب، مجلة أكاديمية محكمة- معهد اللغة العربية وآداب، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 03.

اللسانيات الأوروبية، أمّا في الدراسات الفلسفية وخصوصا في إطار الفلسفة التحليلية فقد خضع مصطلح "التداولية" إلى عملية تضييق في مجاله، وقد كان للفيلسوف والمنطقي "كارناب" دوره إذ ساوى بين التداولية والسيمياء الوصفية.[1]

وقد ظهر بالإضافة إلى ذلك مفكرون مهتمون من أمثال "فيرث" وتأكيده الشديد المبكر على الدراسة السياقية (المواقفية) للمعنى (Situational study of meaning)، وكذلك "هاليداي" ونظريته الاجتماعية للغة في شموليتها لكافة المستويات، ومن المهمّ أيضا ألا نغفل تأثير الفلسفة، فعندما تعرض "لاكوف" 1960م لفكرة التداولية وجدها متبناة من قبل فلاسفة اللغة الذين سبقوا بالتأصيل لها، فالحقيقة أنّ التأثير الأكثر بقاء في التداولية الحديثة وجد بواسطة هؤلاء الفلاسفة: "أوستين" 1962، "سيرل" 1969، "جرايس" 1975.

فقد قدّم "جرايس" في معالجته المعاني في المحادثات وفق رؤية تداولية معالجة حديثة للمعنى بتمييزه بين نوعين من المعنى، طبيعي وغير طبيعي، واقترح أنّ التداولية يجب أن تركز على البعد العملي بصورة أكثر للمعنى، يعني المعنى في المحادثات الذي كان قد صيغ بعد ذلك في طرق متنوعة، فتمّ شؤون عملية ساعدت في تركيز التداوليين نحو شرح وتفسير طبيعة المحدثات وذلك أثمر في اكتشاف الطابع المميز لمبدأ التعاون (Cooperative principle) وفق مصطلح "جرايس" ومبدأ التأدب ومبدأ التأذب (Pliteness principle) وفق مصطلح "ليتش".[2]

هذه المكانة التي تموضعها هذا العلم كونه موضوعا ناضجا لم يعثر عليه بالشكل الذي ورد عليه حديثا (مصطلح التداولية) في الدراسات اللغوية سواء قديما أو حديثا، لكن هناك كثير من المصادر العربية قد تناولت مباحث تعتبر الآن من صميم التداولية كالمقام والسياق وأفعال الكلام وغيرها.[3]

---

[1]- حسن وداد الحاج، رودلف كارناب: نهاية الوضعية المنطقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2001، ص 193.

[2]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميو طيقا موريس، مجلة فصول، القاهرة،ط1، ص 68.

[3]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الافعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت- لبنان ، ط1، ص 112.

3- السياق عند العلماء العرب:

نجد أنّ نظرية السياق واضحة عند العرب القدماء بجميع خيوطها، ولقد برزت عناصر هذه النظرية في مجموعة من القضايا اللغوية وغير اللغوية يمكن أن نجملها فيما يلي:

- النظرات النقدية عندهم في الشعر والشعراء.
- بحوثهم البلاغية وحديثهم عمّا يسمى بمطابقة الكلام لمقتضى الحال.
- الدراسات القرآنية التي كان أساسها فهم القرآن الكريم فقد اقتضت العناية بالكتاب المقدّس الخوض في مسائل لغوية متعدّدة بتعدّد العلوم القرآنية وهذا ما نجده مثلا عند عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، والجاحظ في "البيان والتبيين" وفخر الدين الرّازي في "التفسير الكبير"، والسكاكي في "مفتاح العلوم"، وخاصة الكتب الأصولية منها.[1]

يعدّ مفهوم السياق من المفاهيم التي أسالت الكثير من الحبر في الفكر المعاصر،[2] فالسياق إطار عام تنتظم فيه عناصر النص ووحداته اللغوية وبيئة لغوية، وتداولية ترعى مجموع العناصر التي يقدمها النص للقارئ.[3]

يمكن القول أنّ مصطلح السياق يطلق على مفهومين:

- **السياق اللغوي:** وهو يعني ذلك المعنى الذي ورد لهذه الكلمة في المعجم، أي معنى الكلمة في الجملة أو العبارة، ويتمثل ذلك في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين هذه الكلمات على مستوى التركيب، فقد نجد كلمة يختلف معناها باختلاف الكلمات التي تكون معها جملة أو عبارة.
- **سياق التلفظ، أو سياق الحال أو سياق الموقف:**

---

[1]- عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين: دراسة لغوية نحوية دلالية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 108.

[2]- محمد الولي، السياق إشكالية قديمة في أضواء جديدة، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007، ص 62.

[3] - عبد الرحمن بودرع، أثر السياق في فهم النص القرآني، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007، ص73.

ويمثله العالم الخارجي عن اللغة بما له صلة بالحدث اللغوي أو النص، ويتمثل في الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمشتركين في الكلام أيضا.[1]

فالمفهوم الأول (السياق اللغوي) وإن كان تعريفا صحيحا للسياق في أحد جوانبه إلا أنه لا يمثل في عمومه إلا التعريف الضيّق، فقد غدا مصطلح السياق من المصطلحات الشائعة والمؤثرة في الدّرس اللغوي منذ أن ابتدعه (مالينو فيسكي) ليتّسع مفهوم السياق خصوصا في الدراسات التداولية، بما أنها تعدّه أسسا من أسسها المكينة، ولهذا تجاوز الباحثون التعريف النموذجي إلى التعريف الأرحب للسياق، فأصبح تعرف مجموعة الظروف التي تحفّ حدوث فعل التلفظ بموقف الكلام، وتسمى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق (Context).[2]

بعد التعريف بالسياق وأنواعه، نحاول أن نبيّن مكانة هذا المبحث في التراث العربي والإسلامي.

- فما مدى بحث العرب في هذا المجال، وهل بلغ منهم الأهمية التي بلغها في الدراسات الحديثة؟ وهل وفّقوا في البحث عليه وعلى أهميته؟

يقول تمام حسّان: « لقد كان علماء الأمة الإسلامية، عند اعترافهم بفكرة السياق بشقيه المقالي والمقامي، متقدّمين بأكثر من ألف سنة عن زمانهم، لأنّ الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرة العقل المعاصر في دراسة اللغة».[3]

و من العلوم العربية التي اهتمت بالسياق: البلاغة والأصول والتفسير، انصبّ اهتمام البلاغيين في دراستهم للسياق على فكرة (مقتضى الحال) والعلاقة بين المقال والمقام.

---

[1]- عبد النعيم خليل، "نظرية السياق بين القدماء والمحدثين: دراسة لغوية نحوية دلالية، ص 33، 81.

[2]- الشهري، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان، ص 40.

[3]- تمام حسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة- مصر، ص 337.

فأمّا مصطلح (مقتضى الحال) فقد اهتم به علماء المعاني، يقول التهانوي: « والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الدّاعي إلى المتكلم على وجه مخصوص، أي الدّاعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ماهية المسماة بمقتضى الحـــال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيـــــد مقتضاها... و على هذا النحو قولهم (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر إلى غير ذلك معللة بالأحوال».[1]

فمن الواضح أنّ أهل علم المعاني اهتموا بأحوال المتكلم والمستمع والتعريف يقتضي أن يكون المتكلم على علم بأحوال السامع قبل أن يتكلم حتى يأتي بالكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع.[2]

وقد جاءت هذه الفكرة على لسان بشر بن المعتمر (ت 210هـ) فيما رواه عن الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" يقول: « وكن في ثلاث منازل، فإن أولى الثلاثة أن يكون لفظك رشيقا عذبا وفخما سهلا ويكون معناك زاهرا مكشوفا وقريبا، إما عند الخاصّة إن كنت للخاصّة قصدت، وإما عند العامة إن كنت للعامة أردت، والمعنى ليس يشرّف بأن يكون من معاني الخاصّة، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال».

ثم يقول في موضع آخر: « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك ولكل حال من

[1]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي حروج، مكتبة ناشرون، لبنان- بيروت، ج1، ص 616-617.
[2]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودورها في التوصل إلى المعنى، ص 07.

ذلك مقاما حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات».[1]

فالكلام البليغ عندهم هو ما يجب أن يكون مناسبا لما جاء من أجله يقول السّكاكي في "مفتاح العلوم": « لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ في ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناءا على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يباين مقام البناء على الإنكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر».[2]

ويقول عبد القاهر الجرجاني: « ومما يجب ضبطه هنا أيضا: أنّ الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور، كان على وجهين: أحدهما؛ أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم، والوجه الثاني؛ أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة».[3]

وهكذا يربط الجرجاني جميع القرائن النحوية من تضام ورتبة ومطابقة بمراعاة السياق اللغوي وسياق المقام، وما يتصل بالموقف من ظروف وبكل ما له علاقة بحال المتكلمين وموضوع الكلام والمخاطبين وما يتصل بمشاعرهم على نحو مثال الخارجي.[4]

---

[1]- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الكانجي، القارة، ط5، 1985، ج1، ص 136-139.

[2]- السّكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1978، ص 168.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود أحمد شاكر، مكتبة الكانجي، القاهرة- مصرن ص 421.

[4]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص 09.

وبهذا الاصطلاح، فإنّ المقام عند البلاغيين هو كل ما يعيّن على فهم الحدث اللغوي وإبراز المعنى سواء أكان متصلا بالسامع أو المتكلم أو علاقة كلّ منهما بالآخر، أو الأشخاص الآخرين المشتركين في الكلام... أو الزمان أو المكان الذي يتصل بالحدث اللغوي وغير ذلك كثير مما يتمثل في الظروف الاجتماعية والبيئية والنفسية والثقافية للمتكلمين أو المشتركين في الكلام.[1]

أمّا الأصوليون فقد رأوا أنه لا معنى من دون سياق ولا تأويل من دون اعتباره، تلك إحدى خلاصات تعاطي الأصوليين مع خطاب الوحي وإحدى مسلماتهم التي قرّروها نتيجة تفاعلهم معه قراءة وفهما وتأويلا.

فمنذ البدايات الأولى لتدوين علم الأصول وبناء أدواته، ورسم مفاصله ومهامه على يد المؤسس الأول "محمد بن إدريس الشافعي" ظهر الاهتمام بمفهوم السّياق وبرز دوره واضحا في تأويل الخطاب.

لم يكن الشافعي وهو يؤسس لعلم الأصول بانيا لمفاهيم منفصلة بعضها عن بعض، ولكنه كان مؤسسا نموذجا في فهم الوحي وقانون عام يعول في تفسيره عليه، ويرجع في تفسيره إليه.[2]

وأول ما يطالعنا من ذلك ما عنوّن به الشافعي "رحمه الله" بابا من أبواب رسالته الأصولية إذ قال: « باب الصنف الذي يبيّن سياقة معناه[3] وأيّا كان المقصود عنده من السياق فإن لهذه العبارة دلالتها في هذا المقام».[4]

قال الشيخ ابن دقيق العيد: « أمّا السّياق والقرائن فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه وهي المرشدة إلى بيان المجملات وتعيين المحتملات وتنزيل الكلام على المقصود منه وفهم ذلك قاعدة من قواعد أصول الفقه، ولم أرى من تعرض لها في

---

[1]- عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 165.

[2]- يحي رمضان، القراءة السياقية عند الأصوليين: قراءة في مفهوم معهود العرب عند الشاطبي، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007، ص 113.

[3]- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح. وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص 62.

[4]- فاطمة بوسلامة، السياق عند الأصوليين: المصطلح والمفهوم، الإحياء، مجلة تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007، ص 38.

أصول الفقه بالكلام عليها وتقرير قاعدتها مطوّلة إلا بعض المتأخرين ممّن أدركنا أصحابهم وهي قاعدة متعيّنة على الناظر ذات شعب عن المناظر».[1]

وللسياق عند الأصوليين فوائد كثيرة إذ أنّ إهماله برأي الإمام "ابن قيم الجوزية" يؤدي إلى الوقوع في الغلط والمغالطة إذ يقرّر تحت عنوان "فائدة": « السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوّع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته فانظر إلى قوله تعالى: **(ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)** كيف تجد سياقه يدلّ على أنه الذليل الحقير».[2]

وقد استنبط الأصوليون معاني مختلفة للسياق سواء باعتبار ما يسبق الآية وما يلحقها موضع بيان أو تأويل، أو ما يلحقها دون ما يسبقها، أو ما يدلّ على مفهومه مقيّدا يكونه مقصود وأخيرا معنى موسع للسياق.

وقد كان الأصوليون ذوي آراء متقدمة فيما يتعلق بالفعل الكلامي ومدى تأثيره وأهميته في حياة الفرد المسلم، فقد توصلوا إلى اكتشاف أو وضع أفعال كلامية في فرعية جديدة منبثقة عن الأفعال الكلامية الأصلية...

ويبدو أنّ الأصوليين من هذه الجهة التداولية قد استأثروا بالبحث فيما فرّط فيه كثير من النحاة؛ وذلك من جرّاء فهمهم لطرق تأليف الكلام وأوجه استعمالاته وإدراك مقاصده وأعراضه، وما يطرأ عليه من تغيير ليؤدي معاني متعدّدة، ومن ذلك بحثهم في ظاهرة الأفعال الكلامية (ضمن نظرية الخبر والإنشاء) وكمراعاة قصد المتكلم وغرضه وكمراعاة السياق اللغوي وغير اللغوي وتحكيمه في الدلالات... بل إنّ البحث الأصولي قد يفضل في بعض جوانبه ما قدّمه علم المعاني.[3]

---

[1]- سيف الآمدي، إحكام الأحكام في شرح عهدة الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، كتاب الرضاع، ص 87.

[2]- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ج2، ص 372.

[3]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب- دراية تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 132.

استثمر الأصوليون مفهوم الأفعال الكلامية ضمن الأسلوب الخبري في تحليلهم للنصوص الدينية فنشأت من جرّاء هذا التفاعل بين البعد النظري والبعد التطبيقي ظواهر أخرى... وهذا ما أكّده شهاب الدين القرافي (684ه) في قوله: « الشهادة خبر، والدعوة خبر، والإقرار خبر، والمقدمة خبر، والنتيجة خبر... فما الفرق بين هذه الأخبار...»، ثم الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء كالإباحة والإذن والأمر والنهي وألفاظ الطلاق والبيع.[1]

من المباحث والعلوم كذلك والتي نجد فيها لمحات تداولية في التراث العربي هو أسباب النزول و ورود الحديث؛ إذ يهتم هذان العلمان بالظروف والشروط التي لابست نزول الآية من عند الله أو صدور الحديث من عند المصطفى- صلى الله عليه وسلم- ومعرفة السبب يجعلنا نفهم أكثر المقصد من الآية أو الحديث ويمكن إدراجهما ضمن مباحث السياق النصي والسياق المقامي، وربّما حتى ضمن سياق الفعل؛ إذ يعتبر سبب النزول أو الورود فعلا لغويا أوليا انجرّ عنه نزول آية أو صدور حديث... ألا يرى أوستين أنّ التسلسلات اللغوي تعتبر عن أفعال بل هي الأفعال نفسها.[2]

وبالتالي: « الذي يتحرّر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه».[3]

وهناك نقطة جوهرية من وجهة النظر التداولية وهي أنّ الأفعال اللغوية أفعال إرادية، إذ يقصد المرسل إنجازها ويريد أن يدرك المرسل إليه هذا القصد، ويمكن أن ينضاف الشرط التفاعلي، لتصبح أفعال الآخرين اللغوية التي يشاركون بها في السياق التواصلي وهي السياق الدّافع لإنتاج الخطاب اللاحق.[4]

ذلك أنّ الكثير من النصوص في الكتاب والسنة أحاطت بها ظروف وشروط ومناسبات لابدّ من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص على الواقع. ولعلنا نعتبر سبب

---

[1]- المرجع نفسه، ص 133-147.

[2]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 43.

[3]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج1، ص 94.

[4]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 43.

النزول وسبب الورود نوعا من فقه المحلّ وإعانة للمجتهد على إدراك وأهمية توفر الشروط والظروف نفسها للتنزيل.

فعندما نهى الرسول- صلى الله عليه وسلم- عن ادّخار لحوم الأضاحي إذا لم نعلم السبب قد نقع في مشكلة تأبيد التحريم في الأحوال كلها، بينما لو علمنا سبب الورود ندرك أنّ التحريم كان بسبب طروء الفقر: (للدّافة) ثم لما انتهت الحال التي عليها الناس عاد الحل وسمح بالأكل والادّخار بقوله صلى الله عليه وسلم: « إنما نهيتكم عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث من أجل الدّافة التي دفّت، فكلوا وادخروا وتصدقوا» (رواه مسلم)

ويمكن القول أنّ فهم أسباب النزول والورود يشكل مدخلا أو منهجا للفقيه والباحث لإدراك أهمية فهم العصر والظروف والملابسات التي تحيط بالحكم الشرعي وليس فقط فهم أبعاد النص. إنّ فهم العصر لا يتأثر إلا بإدراك السنن والقوانين الاجتماعية والتمكّن من آليات الفهم الاجتماعي التي لها علومها ومعارفها.[1]

وإذا نظرنا إلى الفوائد من ذكر سبب الآية عند الفقهاء والمفسّرين ونظرنا لهذه الأهداف من زاوية تداولية، ندرك مدى الوعي عند أسلافنا بالظروف والأحوال المحيطة بالنص أو الخطاب ومدى تأثيرها في توجيه النص وجهة صحيحة، ومن الأهداف المبثوثة في كتبهم: "بيان الحكمة، تخصيص الحكم عند من يرى أنّ العبرة بخصوص السبب، الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال، دفع توهم الحصر".[2]

كذلك وضع الفقهاء والمفسرون فوائد لأسباب ورود الحديث وهي: معرفة وجه الحكمة الباعثة على التشريع، تخصيص الحكم إذا ورد النص بصيغة العموم، تقييد الحكم إذا ورد النص بصيغة الإطلاق، تعيين المجمل فيما يقع فيه البيان من النصوص، تعليل المتن إذا أدّى بألفاظ تحيل الحديث عن معناه المراد.

---

[1]- محمد رأفت سعيد، أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس، مجلة الأمة، قطر، العدد 37، جمادي الأولى، ص 97.

[2]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص 88-94.

وقد اعتمد المفسرون في دراسة النص القرآني وفهم دلالته على جانبي السياق اللغوي الكلي أو ما يسمى بسياق النص وسياق الموقف؛ إذ نظروا إلى الآية القرآنية أو مجموع الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن.

ومعنى ذلك أنهم لا يعتمدون على السياق اللغوي الجزئي المتمثل في الآية الواحدة أو مجموع الآيات المنعزلة عن سياقها الكلي، واهتموا بعنصر آخر مكمّل للسياق اللغوي في النص القرآني وهو القراءات القرآنية كما أفردوا كمؤلفات لعلم الوقف والابتداء وكيفية الفصل والوصل وما يترتب عن ذلك من دلالات، وهي من عناصر السياق اللغوي.

ومن العلامات المساعدة على فهم قصد المتكلم بالخطاب النظر في سياق الكلام قريبه وبعيده، لغوية ومقامه، وقد وجدنا المفسرين يعرضون لتلك القواعد ويطبّقونها.[1]

قال الزركشي: « ليكن محط نظر المفسّر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوّز، ولهذا ترى صاحب الكشاف يجعل الذي سيق له الكلام معتمدا حتى كأنّ غيره مطروح».[2]

وقال أحد المعاصرين المتأمل في خطاب المفسّرين يدرك أنهم لم يقتصروا على تحديد وسائل فهم الخطاب، وإنما عملوا على إبراز الوسائل التي تساعد على ترجيح معنى دون آخر، وتقوية دلالة على حساب غيرها من الدلالات المحتملة، إذ لا يكتفي بالدلالات اللغوية المجردة بل لابدّ من مراعاة مجموع القرائن، وفي ذلك يقول الآمدي: « دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته في تصريف الخطاب لغة وأسلوبا وبناء».[3]

---

[1]- محمد إقبال عروي، السياق في الاصطلاح التفسيري: مفهومه ودوره الترجيحي، مجلة الإحياء، العدد 26، ص 78.

[2]- الزركشي، البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين بن عبد الله، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط3، ج1، ص 317.

[3]- محمد إقبال عروي، السياق في الاصطلاح التفسيري، ص 79.

وقال رشيد رضا: « إنّ أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ: موافقته لما سبق له من القول، واتفاقه مع جملة المعنى وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته».[1]

والتفسير ليس شيئا سهلا وبسيطا ومستساغ لأيّ كان، فلا يمكن أن يتصدر التفسير إلا الأقلية من العلماء وهم الجهابذة منهم وهذا لخطورة الموقف، فإنّ المتصدي للتفسير عرضة لأن يقول: معنى قول الله كذا، ثم يكون الأمر بخلاف ما قال، ولذا قال مسروق بن الأجدع (ت. 63): « اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله عز وجلّ».

وشروط المفسّر منها ما له بعد ذاتي ومنها ما له بعد معرفي، وهذا الأخير يتمثل في جملة العلوم المساعدة والضرورية للكشف عن الحقيقة... وقد اصطلح العلماء على تسمية هذا البعد المعرفي بشروط العالم.[2]

وبالنسبة لمبحث تفسير القرآن الكريم، فإنّ العلماء قد وضعوا جملة آداب وشروط ينبغي توافرها في المفسّر وقد ذكرها السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن".

ومن كبار المفسّرين "فخر الدين الرّازي"، وهو محمد بن الحسين بن الحسن بـــن علي، العلامة فخر الدين أبو عبد الله البكري التيمي... ولد سنة أربع وأربعين وخمـــس مائة، اشتغل على يد والده ضياء الدين عمر، وكان من تلامذة محيي السنة أبي محمد البغوي، توفي يوم الاثنين وكان عيد الفطر سنة 606هـ بمدينة هراة، ودفن آخر النهار في الجبل المصاقب لقرية مزدخان.[3]

---

[1]- رشيد رضا، تفسير المنار، دار المنار، القاهرة- مصر، ط2، 1947، ج1، ص 22.

[2]- مساعد الطيار، التفسير بالرأي، مفهومه، حكمه، أنواعه، دار ابن الجوزي، ضمن الموسوعة الشاملة ، ص 05.

[3]- الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، حققه وضبط نصه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ج13، ص 137.

وسنعرض أهم المباحث التداولية والموجودة في ثنايا تفسيره لسورة "المؤمنون" ضمن التفسير الكبير كخطاب نطبق عليه المفاهيم النظرية (السياق، الحجاج، الإشاريات...).

ومن خلاصة المعلمي في بحثه القيم حول تفسير "فخر الدين الرّازي" يزول الإشكال حول صحة لنسبة التفسير إليه وتكون سورة 'المؤمنون' ضمن التفسير الكبير...

وما سورة 'المؤمنون' إلا خطاب مندرجة تحت خطاب عام هو القرآن الكريم وما وقع اختيارنا عليها إلا لما تشتمل من مقاصد ومناظرات ومحاجات بين رسل الله وقومهم الكافرين برسالتهم، وما التفسير إلا شرح وتوسعة لمفاهيم القرآن وبيان لمجمل وتخصيص لعام وتقييد لمطلق.[1]

[1]- مفتاح بن عروس، وجهة الخطاب في سورة المؤمنون، مجلة اللغة والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 154.

الفصل الأول:
ملمية التداولية

المبحث الأول: التداولية أنواعها ومهامها وروافدها

1- بداية إرساء معالم التداولية:

تعدّ التداولية مبحثا من مباحث الدراسات اللسانية التي تطورت إبّان سبعينيات القرن العشرين وهي كما وصفها "فرنسوان أرمينكو" بأنها درس جديد وغزير إلا أنه لا يمتلك حدودا واضحة... تقع التداولية كأثر لدروس حيوية في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية، إلا أنها غير مألوفة حاليا.[1]

بما أننا نحاول أن نتكلم عن تداولية لغوية أو لسانية فلابدّ أن نسّلط الضوء عليها (أي التداولية) معتبرين لأهم ملامس لها ألا وهو اللسانيات والفلسفة الذرائعية، ثم ننظر نظرة عامّة إلى أنواع التداولية، ثم مهام التداولية ووظائفها وما الذي نرجوه أن تحققه لنا.

أ- اللسانيات والتداولية:

يرصد **"محمد علي الخولي"** 1982م الجوانب التي يقتضيها مصطلح اللسانيات فيحصرها في الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية و المفرداتية والدلالية والنفسية والاجتماعية والمعجمية، وتدخل كلها فيما اصطلح عليه بعلم اللغة النظري، كما يتصل بعلم اللغة التطبيقي (ومن فروعه صناعة المعاجم وعلم اللغة الآلي وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي وتعليم اللغات والتقابل اللغوي وتحليل الأخطاء).[2]

كما توصف اللسانيات البنيوية بوصف الشكلانية والصورية، أي البعد عن الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع المجسّد ممّا جعل جهازها الواصف مفتقرا إلى التعيين والإحالة لافتقادها للقواعد الإحالية التفسيرية، فالملفوظ كالآتي: «لقد زادوا في قيمة الضرائب» ملفوظ لا تقدم فيه اللسانيات البنيوية أي قاعدة تفسّر الضمير الذي أسند إليه الفعل "زاد" وتعيّن المرجع الذي يحال عليه في الواقع الخارجي عن اللغة، إذا ما استثنينا بعض التوجهات اللسانية الوظيفية التي ظهرت في السنوات

---

[1]- فرنسوان أرمينكو، المقاربة التداولية ، ترجمة: سعيد علوش، الرباط، مركز الإنماء القومي،ط1، 1986، ص 07.

[2]- عيد بلبع، التداولية: إشكالية المفاهيم بين السياقين الغربي والعربي، ص 41.

الأخيرة كنظرية النحو الوظيفي لـ "سيمون ديك" (Simon Dik) مثلا، ولكن نظريته ليست نظرية بنيوية بل أنّ تأثرها بالتداولية أشدّ.[1]

أما في التداولية فتوجد آلية أو عدة آليات لتفسير هذا الضمير السابق وتعيين المرجع في الواقع الخارجي وهذا ما يعطي للتداولية بعض المميزات عن اللسانيات البنيوية كالاتصال المباشر ومباشرة العالم الخارجي.

و من القواعد العامة التي يمدّنا بها الواقع الخارجي؛ أنه ليس لأحد الحق في زيادة الضرائب إلا السلطات المعنية بذلك، وتتأسس الاستدلالات التداولية على أعراف اجتماعية لذلك قد تكون نسبية فمثلا الملفوظين الآتيين:

- ✓ هل تريد فنجانا من القهوة؟
- ✓ إنها تحول بيني وبين النوم؟

كيف عرف السائل أنّ محاوره يرفض القهوة؟ وكيف عرف المجيب أنّ القهوة تحول بينه وبين النوم؟ وكيف تمّ الاتفاق والتواطؤ بينهما من جهة وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى على ذلك؟ إنهما يعالجان تلك الملفوظات باستدلالات ومعلومات مستقاة من معارف مستمدة من الواقع الخارجي، وبتواضع من أفراد المجموعات اللغوية المتواطئة على ذلك.[2]

وينزل "سبربر" (Sperber) و "ولسن" (Wilson) بوضوح تداوليتهما ضمن مقاربة "فودور"، وبحسب ما يذهبان إليه، فإنّ اللسانيات (بالمعنى المذكور أعلاه: علم الأصوات الوظيفي وعلم التراكيب وعلم الدلالة) توافق منظومة طريفة هي تلك المنظومة المختصة بمعالجة المعطيات اللغوية، ومقابل ذلك فإنّ التداولية تندرج بوضوح ضمن النظام المركزي. وبالفعل ليست العمليات التداولية سوى عمليات

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، بيروت، دار الطليعة، 2005، ص 29.

[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 29.

العادية للنظام المركزي، ومن هذا المنطلق تمكّن دراسة التأويل التداولي للأقوال في رأي- سبربر و ولسن- من إيضاح طريقة اشتغال النظام المركزي.[1]

والتداولية كما وصفها "رودلف كارنب" (Rudolf Carnap) هي قاعدة اللسانيات.

ب- الفلسفة الذرائعية والتداولية:

الفلسفة الذرائعية عبارة عن شتات من الإيديولوجيات المتضاربة، لم تكن في يوم من الأيام منهجا فكريا واحدا، ولا حتى في أيامنا هذه، ومن الرواد الذين ذاع صيتهم خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن التاسع عشر في أمريكا نذكر (شارلس بيرس) وصديقه (وليام جيمس)، ويضاف إليهما الفيلسوف التربوي (جون ديوي)، لم يأت هذا المثلث الذرائعي عن طريق الصدفة وإنّما كانت هناك جملة من العوامل أسهمت في تكوينه كحركة فلسفية رائجة.[2]

وكمنهج علمي، يمكن لنا أن نصنّف الذرائعية إجمالا بأنها تيار فلسفي رحب يحاول بلورة المفاهيم والفرضيات والنظريات، ويفلسف طرق تبريرها، إنها ترى في تفسير الواقع بالنسبة للإنسان ما يبرّره من اعتبارات الكفاية والفائدة لتلبية اهتماماته وحاجاته.

ومن أبواب هذه المحاور يتمّ الدخول إلى عالم الفائداتية، وهذا العالم الذي يتجاوز حدود "التداولية" من منظور لغوي بحت.[3]

ج- الدلالة والتداولية:

تتخذ الدلالة مفهوما عاما ومفهوما خاصا، يتحدّد المفهوم الخاص في الوظيفة الدلالية للتراكيب النحوية التي ترتكز على المعنى الحرفي الذي تؤديه الجملة، وبعبارة أوضح لا تلتفت الدلالية في هذا المفهوم الخاص إلى أبعاد غير لسانية، فهي

---

[1]- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين زغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1، 2003، ص 74.

[2]- فرانسوان أرمينكو، المقاربة التداولية ، ص 07.

[3]- بوشنسكي، الفلسفة المعاصرة في أوروبا ، ترجمة: عزت قرني، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني الأعلى للثقافة، الكويت، العدد 1992، ص 159.

ترتكز علـــــــــــى المنطوق، وهذا المفهوم الخاص للدلالة هو أساس المقارنات التي قامت بين الدلالة والتداولية، وبذلك تعدّ هذه المقارنات تمييزا بين التداولية والدلالة بمفهومها الخاص قبل ظهور التداولية واستقرارها في الدراسات اللسانية في الفكر العربي.

وقد ارتبط تحديد المفهوم الاصطلاحي للتداولية دائما بالتمييز بينها وبين الدلالة من ناحية، والتمييز بينها وبين النحو من ناحية أخرى، وقد بدأ هذا الارتباط في البدايات الأولى التي عرض فيها "موريس" (1938م) مفهوم التداولية مقارنا بالنحو والدلالة ثم توالت الأبحاث والدراسات التي اتخذت من تمييز "موريس" منطلقا كما اتخذت من تعريفه منطلقا لبناء المفهوم الاصطلاحي على هذا التمييز.[1]

فإذا أردنا تعريف التداولية اللسانية بدقة أكبر قد عرفنا أنها مفسّرة المعاني التي تمتلكها الألفاظ بالألسنة لمستخدميها ومفسّريها، فما الفرق بينها وبين الدلالة؟

فإذا كانت الدلالة تهتم بالمعنى كعلاقة ثنائية بين الشكل ومعناه (س تعني ص) مثلا: "أشعر بأني جائع نوعا ما" يعني: "أنا جائع"، فإنّ التداولية يمكن النظر إليها على أنها علاقة ثلاثية بين (المتكلم والمعنى واللفظ) (ع تعني ص بواسطة س)، بمجرد وجود المتكلم في الصيغة فمن الصعب استبعاد المخاطب لأنّ ما لفظه المتكلم يستمدّ معناه بفضل نيته في إحداث تأثير معين على المخاطب، ومعنى المتكلم أساسا يستدعي معه سياق المعرفة الخاصة والعامة التي يتقاسمها المخاطبون وسياق المعرفة هذا يضم مكان وزمان اللفظ.

وبالجملة فإنّ مجال التداولية يتحدّد بحالة كلامية لا تضم فقط اللفظ والمتكلم والمستمع بل المعرفة المشتركة لهذه العوامل الخاصة منها والعامة أي "سياق اللفظ".[2]

وقد وضع "ليتش" عدّة نقاط أساسية انطلق منها إلى التمييز بين الرؤية التداولية والرؤية النحوية والدلالية، تتمثل هذه النقاط فيما يلي:

---

[1]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميو طيقا موريس، مجلة فصول، القاهرة، ص 70.

[2]- قويدر شنان، التداولية في الفكر الأنجلو سكسوني المنشأ الفلسفي والمآل اللساني، مجلة اللغة والأدب، مجلة أكاديمية محكمة يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17 جانفي 2006، ص 22.

- التحديد الدلالي للجملة يختلف عن تفسيرها التداولي.
- الدلالة سلطة قاعدة (نحوية) أما التداولية فهي تحكم مبادئ (بلاغية).
- إنّ قواعد النحو أساسا عرفية، أما مبادئ التداولية العامّة فهي أساسا ليست عرفيـــــة، فهي تتعلق بالأهداف المحادثاتية.
- إنّ التداولية العامة تربط المعنى (Sense) أو المعنى النحوي لملفوظ ما بقوة التداولية أو قوة فعل الكلام (illocutionnaire)، وربّما تتمثل هذه العلاقة نسبيا في الكلام المباشر وغير المباشر.
- إنّ التطابقات النحوية تعرف بدقة بواسطة تخطيطات قواعدية، أما التطابقات التداولية فتعرف بدقة المشكلات وحلها.
- إنّ التفسيرات والشروح النحوية هي ابتداءاً شكلية، أمّا التفسيرات والشروح التداولية فهي ابتداءاً وظيفية.
- إنّ النحو تجريدي خالص، أمّا التداولية فهي نصية كما أنها تتعلق بالترابط التواصلي بين الأفراد.
- إنّ النحو يمكن وصفه بأنه فصول منفصلة ومحدّدة، أمّا التداولية فتوصف بأنها تقديرات مستمرة وغير محدّدة.[1]

د- أنواع التداولية:

يمكن تقسيم التداولية العامة إلى اللسانيات التداولية والتداولية الاجتماعية؛ فالأولى يمكن تطبيقها في دراسة الهدف اللساني من التداولية- المصادر التي توفرها لغة ما في نقل أفعال إنجازية معينة- والثانية تعني بالشروط والظروف الأكثر محلية المفروضة على الاستعمال اللغوي وهو حقل أقل تجريدا من الأول.

ونجد الدكتور **" محمود أحمد نحلة "** يقسم التداولية إلى:

- **التداولية الاجتماعية:** التي تهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللغوي المستنبطة من السياق الاجتماعي.
- **التداولية اللغوية:** والتي تدرس الاستعمال اللغوي من وجهة نظر تركيبية.

[1]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميو طيقا موريس، مجلة فصول، القاهرة، ص 72.

- **التداولية التطبيقية:** وهي تعني بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة.
- **التداولية العامة:** وهي التي تعني بالأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استعمالا اتصاليا.[1]

هـ - مهام التداولية و وظائفها:

لعلّ أول تحديد لوظيفة التداولية في حقل اللسانيات هو تحديد "شارلز موريس" (Charles Morris) 1938م « الدلالة تبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها، والتداولية تهتم بعلاقة العلاقة بمؤوليها».[2]

ولا قيمة المفردات أو العبارات بعيدة عن سياقها، فلابدّ من دراسة المفردات والعبارات التي يوجهها المتكلم داخل السياق، ومن خلال الظروف المحيطة به، ومن خلال زمان ومكان التخاطب، لكي تتضح مقاصد المتكلم والمعاني المطلوب إيصالها للمخاطب والتي يرمي إليها المتكلم.

وكلّ هذه الأمور تهتم بها الدراسة التداولية، وتهتم أيضا بنوعية العلاقة الاجتماعية التي تجمع بين المتكلم والمخاطب والتي تبث عبر وسائل الاتصال، فيستعمل المتكلم عدّة طرق للإقناع والتأثير والأمر والإخبار.

فهي تدرس استعمال اللغة في السياق وتوقف شتى نظاهر التأويل اللغوية علـــى السياق، فالجهة الواحدة يمكن أن تعبّر عن معاني مختلفة أو مقترحات مختلفة من سياق.[3]

وتتلخص مهام التداولية في:

- دراسة استعمال اللغة فهي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها ولكنها تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاما محدّدا "صادر من متكلم محدّد" موجّها إلى مخاطب محدّد بلفظ محدّد في مقام تواصلي محدّد لتحقيق غرض تواصلي محدّد.
- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

---

[1]- نحلة محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، الإسكندرية،ط1، 2002، ص 15.
[2]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميو طيقا موريس، ص 78.
[3]- المرجع نفسه، ص 79.

- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.
- شرح أسباب فشل المعالجة البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات.

وعليه فإنّ بعض الدّارسين يعوّلون على التداولية في تحقيق مجموعة من الرّهانات تعبّر عنها الأسئلة التالية:

- كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل، علما بأنّ الاستدلالات التداولية غير معلقنة وربّما كانت غير معقلنة في كثير من الأحيان؟
- ما هو نموذج التواصل الأمثل؟ (أهو الترميز أو الاستدلال؟)
- ما هي العلاقة بين الأنشطة الإنسانية الثلاث: اللغة والتواصل والإدراك؟ وما هي العلاقة بين الفروع المعرفية المشتغلة بهذه الأنشطة (أي علم اللغة وعلم التواصل وعلم النفسي المعرفي)؟[1]

كذلك تهدف التداولية إلى تطوير نظرية لأفعال الكلام أي الأنماط المجرّدة أو للأصناف التي تمثل الأفعال المحسوسة والشخصية التي تنجزها أثناء الكلام، واضعة بذلك موضع السؤال التقابل (السويسري) بين اللغة والكلام، ورافضة اعتبار هذا الأخير موضوعا غير قابل للدراسة المنهجية.[2]

و- مفاهيم التداولية:

- **مفهوم الفعل:**

ويتضمن كون اللغة لا تخدم فقط تمثيل العالم بل تخدم إنجاز أفعال، فالكلام هو أن نفعل أي بمعنى واضح هو فعل في الآخرين، ويعني غير ظاهر ولكنه واقعي: تدشين معنى والقيام على كل حال بـ "فعل الكلام"، إذ يوجه مفهوم الفعل هذا نحو مفاهيم أكثر دقة، وأكثر شمولية للتفاعل والتسوية.

- **مفهوم السياق:**

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 26.

[2]- عز الدين العوف، التداولية بقلم فرناند هالين، مجلة الآداب الأجنبية، مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتّاب العرب بدمشق، العدد 125، شتاء 2006، ص 63.

ويقصد به الوضعية الملموسة التي توضع وتنطلق من خلالها مقاصد تخص المكان والزمان، وهواية المتكلمين الخ...، وكلّ ما نحن في حاجة إليه من أجل فهم وتقييم مـــا يقال، وهكذا ندرك مقدار أهمية السياق حين نحرم منه مثلا، وحين تنقل إلينا المقاصد عبر وسيط وفي حالة معزولة عن السياق الذي يصبح مبهما عامة، ودون قيمة، وعلى عكس ذلك فاللغة العلمية واللغة القانونية أجهدتا نفسيهما على الدوام في إيجاد مقاصدها التي هي عبارة عن نصوص مكتوبة في الغالب لتمرير كل الأخبار السياقية الضرورية للفهم الجيّد كما يعبّر عنه.[1]

- **مفهوم الإنجاز:**

ويقصد بالإنجاز طبقا للمعنى الأصلي للكلمة إنجاز الفعل في السياق، إمّا بمحايثة لقدرات المتكلمين، أي معرفتهم وإلمامهم بالقواعد، وإمّا بتوجّب إدماج التمرس اللساني بمفهوم أكثر تفهما، كالقدرة التواصلية.[2]

2- روافد العلوم التى تبلورت منها التداولية:

تميزت التداولية عن غيرها من العلوم اللسانية بكثرة مشاربها ومواردها، وذلك أعطاها مرونة في البحث وسعة في المدارك. وهذا صاحب كتاب 'التداولية عند العلماء العرب' يقول:

«ليس للدّرس التداولي مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوعت مصادر استمداده إذ لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق؛ "فالأفعال الكلامية" مثلا مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار "الفلسفة التحليلية" بما احتوته من مناهج وتيـــــارات وقضايا، وكذلك مفهوم "نظرية المحادثة" الذي انبثق من فلسفة "بـــول غرايس" (Grice)، وأمّا نظرية الملائمة فقد ولدت من رحم علم النفي المعرفي، وهكذا... ».[3]

---

[1]- حنفاوي بعلي، التداولية... البراغماتية الجديدة خطاب ما بعد الحداثة، مجلة اللغة والأدب، مجلة أكاديمية محكمة يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 55.

[2]- المرجع نفسه، ص 55.

[3]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 17.

ونجد لذلك اعتبارات تداولية عند نمطين من المفكرين، وبالدرجة الأولى عند أولئك الذين يتشبثون بالقيم الحقيقية للجمل، الهادفة فيما يتعلق بلغة كل قوم، وبالجمل التي نطلق عليها "اللغات الطبيعية"، وبعوائق حضور "الأنا" أو "الأنت"، وهو حضور لا يستوجب الكشف عنه وتحديد معناه، ونصادفهما على شاشة كلّ الأدوار التي يلعبها سياق تبادل المقاصد في إنجاز المضمون الدّال، ويمثل هؤلاء بدرجات متفاوتة المناطقـــــــة الفلاسفـة، مثال: فريج و روسل، و كارناب و بارهيل، ويتطرق جلهم إلى البعد التداولي أي إلى الأخذ بعين الاعتبار دور المتكلمين والسياق كشيء يتطلب الإلمام به.

ومن هنا، فإما على اللغة الشرعية للعلم أن تتنحى، كما عند "فريج" و"كارناب"، وإمّا يتوجب امتصاصها عبر التنحية والتعبئة لها كما عند "روسل" و "كين"، وإمّا علينا معالجتها أحيانا بحيّل مصارعة الجيدو كما عند "مونتاغ" و"غوشيه".

أما في الدرجة الثانية فتظهر التأملات القريبة من التداولية عند أولئك الذين يقيمون منذ أمد بعيد بآثار الخطاب على المتكلمين والمستمعين، من سوسيولوجيين ومعالجين نفسانيين ومتخصصين في البلاغة وممارسي التواصل ولساني تحليل الخطاب أمثـــــــال: بيريلمان، و ديكرو، و بورديو، وكير برات و واتز لاريك... وهم أقرب عامة من مصادر التداولية.[1]

ومن المصادر التي أخذت منها التداولية:

أ- <u>الفلسفة التحليلية:</u>

عندما ألقى الفيلسوف "جون أوستين" محاضرات "وليام جيمس" عام 1955م لم يكن يفكر في تأسيس اختصاص فرعي للسانيات، فلقد كان هدفه تأسيس اختصاص فلسفي جديد هو فلسفة اللغة.

[1]- حنفاوي بعلي، التداولية البرغماتية الجديدة خطاب ما بعد الحداثة ، ص 52.

كانت غاية بقية المحاضرات التي ألقاها "أوستين" سنة 1955 وضع أحد أسس الفلسفة التحليلية الأنجلو سكسونية في تلك الحقبة موضع سؤال، وهو أساس مفاده أنّ اللغة تهدف خاصة إلى وصف الواقع.[1]

كما نجد أثر فلسفة اللغة عند "سيرل" في كتابه 'الأحداث الكلامية: مدخل إلى فلسفة اللغة' بعد أن استفاد من "أوستين" أضفى نوعا من الانتظام على أفكار أستاذه.

ب- اللسانيات النفسية وعلم نفس النمو:

فضلا عن ذلك تمتلك التداولية علاقات هامة وحيوية مع اللسانيات النفسية، فهناك علاقة بينها وبين علم النفس الإدراكي وخصوصا نظريات معالجة وإنتاج اللغة وتطور مفاهيم القوة الإنجازية والتضمينات والافتراضات المسبقة، أمّا علم نفس النمو فهو يمتلك علاقة مع التداولية وخصوصا في اكتساب اللغة والدّور الذي تلعبه السياقات في اكتساب الطفل للغة وظهر أخيرا ما يسمى بتداولية النمو.[2]

ج- علم الدلالة التوليدي:

لقد برز علم الدلالة التوليدي بريادة "روس" (Ross) و "مكاولي" و"ليكوف" داخل النحو التوليدي التحويلي، وكانوا قد تصوروا أنّ المبدأ الأساسي هو أنّ المكوّن القاعدي الأساسي في القواعد التوليدية التحويلية مرتبط مباشرة بالبناء الدلالي، وكان من الطبيعي لهذا التصور أن يدمج بحيث لا يمكن في نهاية المطاف فصل الواحد عن الآخر حيث تبدى علم الدلالة مجرد المستوى الأعمق من النحو وهذا الوضع الذي قاد المعنى إلى قلب القواعد أدّى إلى إدراج اهتمامات التداولية ضمن (علم) الدلالة وعن طريق القياس كجزء من علم النحو، بدأ التعامل مع المعنى كاملا ضمن شروط تشكيلية (التراكيب العميقة).

وبأفول عقد السبعينات، وقع نموذج علم الدلالة التوليدي تحت وطأة نقد مكثف وأضحى النحاة يفضلون موقفا متكاملا، وكان عمل "جرايس" حول 'الاستلزام

[1]- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 29.

[2]- قويدر شنان، التداولية في الفكر الأنجلو سكسوني المنشأ الفلسفي والمآل اللساني، ص 15.

التخاطبي' الحافز لهذا التطور حيث تمكّن اللسانيين من إمكانية رسم حق فاصل معقول بين علم الدلالة المنطقي والتداولية.[1]

د- اللسانيات الاجتماعية:

هناك نوع من التفاعل بين التداولية واللسانيات الاجتماعية في حقول اهتمـــــام مشترك، فقد ساهمت الأخيرة في مجالات معينة من التداولية وخصوصا في دراسة المفردات التأثيرية الاجتماعية وأفعال الكلام واستعمالاتها.

هذه أغلب المناهل الكبرى التي نهلت التداولية منها أبحاثها، ونكاد نرى جيّدا على العكس من ذلك إلى أيّ حدّ تكون التداولية مفترق طرق غنية لتداخل- اختصاصات اللسانيين والمناطقة والسّيميائيين والفلاسفة والسيكولوجيين والسوسيولوجيين، فنظام التقاطعات هو نظام للالتقاءات والافتراقات.

ففي اتجاه "بيوس وموريس"، "كارناب وموريس وسيبوك" واتجاه "ميد موريس وميد باتيسون" تظهر التداولية كأحد مكونات السيميائية، مكتسبة مظهرا تجريبيا وطبيعيا وأساسيا، وعلى العكس من ذلك فالتداولية تدخل في عمر التقعيد انطلاقا من "بارهيل"، أما أن تكون تداولية منطقية وشكلية فقد أثار هذا جدلا وليس هذا كل شيء، فالتداولية تستقبل ميراث لسانيات التلفظ، كما أنها ورائها مجموع مكتسبات الحركة التحليلية في الفلسفـــــــة، وبطريقة مباشرة أكثر ظهورا لتحليل اللغة العادية.

لقد تولدت التداولية ونمت عبر اختلافات وتوحيدات متلاحقة وليست وحدتها اليوم مضمونة لتواجد كثير من الطرق المتسابقة في عراك بناء.[2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 22-24.

[2]- فرانسواز أرمينكو، " المقاربة التداولية "، ص 11.

المبحث الثاني: تبلور التداولية في الفكر العربي الحديث

1- مفهوم التداولية عند الغرب :

نجد لمفهوم التداولية عند الغرب عدّة تعريفات، وذلك لعدم استقراره من جهة ولتعدّد جوانب بحثه، لاختلاف مشاربه من جهة أخرى. وسنحاول في هذا المبحث أن نقدم بعض التعريفات التي أطلقها الغرب على هذا العلم وما هو التعريف الذي يمكن أن يعكس مفهوم هذا العلم ومباحثه، ثم نرى مشاركة العرب المحدثين في تحديد هذا العلم وتعريفه.

أ- أصل مصطلح التداولية:

عرف مصطلح التداولية (Pragmatique) مدلولات عديدة تقلب بينها منذ ظهوره لأول مرة، فقد ظهر مصطلح Pragmatique انطلاقا من الأصل اليوناني "Pragma" الذي يعني العمل (action) ومنه اشتقت الصفة اليونانية (Pragmatikos) التي تحيل على كلّ ما يتعلق بمعاني العمل.

وقد استعمل المصطلح بعد ذلك لأول مرة في القرون الوسطى في فرنسا في مجال الدراسات القانونية في عبارات مثل: Pragmatique sanction, Pragmatica sanctio

وابتداء من القرن 17م انتقل الاستعمال إلى الميدان العلمي فصارت (Pragmatique) تعني كلّ بحث أو اكتشاف من شأنه أن يعرّف لا يفضي إلى تطبيقات ذات ثمار علمية.[1]

ويقول "دنحا طوبيا كوركيس": « البرغماتية كما وردت في مقدمة ابن خلدون، أو كما يعرّبها المحدثون إلى "البراغماتية" أو "بل اجماتيك" أو "براغماطيقا" أو ما شابه ذلك، أو كما تترجمها القواميس إلى "الذرائعيات" أو "النفعية" أو "الغائية" هي كلمة يونانية الأصل وتعني "العمل" أو "الفعل" ».

وتنسب الموسوعة البريطانية أول استعمال لها إلى المؤرخ الإغريقي "بوليبوس" (ت 118 ق.م) وقد أطلق هذه التسمية على كتاباته لتعني آنذاك تعميم "الفائدة" العملية، ولتكون مذبرا تعليميا، ومنها اشتقت اللغة الإنجليزية جميع

[1]- الطاهر لوصيف، التداولية اللسانية ، ص 07.

المفردات التي ترتبط بكلمة (practice) وأهمها (practical) التي من رحمها ولدت ما يسمى بالفلسفة "الذرائعية" أو البرغماتية (Pragmatism) التي ذاع صيتها في القرن التاسع عشر وبشكل خاص في أمريكا، ومن هذه الفلسفة تولد مصطلح في القرن العشرين نختلف عليه اليوم في ترجمته إلى العربية ألا وهو (Pragmatics) الذي ترجم قبل عقدين من الزمان إلى "الفائداتية"، ثم وجد مترجما إلى "التداولية" قبل سنوات ناهيك عن تعريبه في القواميس بأشكال تتطابق والمصطلح الأول صيغا ومعان.[1]

ويرجع أول استعمال لمصطلح (Pragmatique liguistique) إلى الفيلسوف الأمريكي "شارل موريس" (Charles W. Moris) المولود عام 1909 ويقصد به كلّ ما يتعلق بمظاهر استعمال اللغة وخصائصه- المظهر التداولي- أي الحوافز النفسية للمتكلمين وكذا النماذج الاجتماعية وموضوع الخطاب وغير ذلك، وذلك في مقابل المظهر التركيبي الذي يعني بالعلاقات التركيبية الشكلية والمظهر الدلالي الذي يعني بالعلاقات القائمة بين الوحدات اللغوية والواقع.[2]

ب- <u>مفهوم التداولية عند الغرب:</u>

يعدّ تعريف "موريس" سنة 1938 أقدم تعريف الذي يعتبر التداولية جزءا من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعمليها وهذا تعريف واسع.

ونجد تعريفا لسانيا عند "آن ماري دبير" (Anne Marie Diller) و "فرانسوا ريكاناتي" كالتالي: «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية وتهتم من هنا عند الآخرين بالمعنى كالدلالية وهي تهتم ببعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدّد معناها إلا من خلال استعمالها»، ويظهر تعريف إدماجي آخر عند "فرانسيس جاك" (Francis Jackes) إذ يقول: «تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا».

---

[1]- دنحا طوبيا كوركيس، البرغماتية الفائداتية ، جامعة جدار للدراسات العليا، الأردن، د.ت، ص 58-59.

[2]- المرجع نفسه، ص 59.

وهكذا تدرك اللغة من خلال هذه التداولية كمجموع شخصي للعلامات التي يتحدّد استعمالها من خلال قواعد موزعة لأنها تهم شروط ومكانية الخطاب.[1]

ثم يذكر "جيف فيرستشيرن" (Jefverseheven) عدّة تعريفات للتداولية لا تخرج كثيرا عن التعريفات بل إنه يبني تعريفه الأول لها على تعريف "موريس" الذي أشرنا إليه آنفا مع شيء من الشرح والتفسير بقوله: «إننا نعني بالتداولية علم العلاقة بمؤوليها فإنه من التمييز الدقيق للتداولية»، أن نقول أنها تتعامل مع الجوانب الحيوية لعلم العلامات وهذا يعني كلّ الظواهر النفسية والاجتماعية التي تظهر في توظيف العلامات.[2]

قبيل نهاية 1983م عرفت التداولية بشكل واضح على أنها فهم اللغة الطبيعية وقد تردّد هذا المفهوم عند "بلاكيمور" (Blakemor) 1990، في فهمها الملفوظ بأنه تداولية اللغة الطبيعية وقد كانت الجمعية التداولية الدولية Association Pragmatique international سنة 1987 رمزا لهذا التطور، ففي وثيقة عملها اقترحت أن تكون التداولية نظرية التكيّف والنظر في استعمال اللغة من كلّ الأبعاد 1987.

2- التداولية عند العرب:

أ- إرهاصات التداولية فى الدرس العربى القديم:

إنّ دراسة عملية التواصل أو الاتصال قديمة تعود جذورها إلى الدراسات التنظيرية عند الجاحظ وأبي الهلال العسكري وابن قتيبة وجازم القرطاجني وغيرهم.

لكنها كانت ذات طابع معياري تهتم بالأثر الناتج مباشرة عن الرسالة والشروط التي تجعل الخطاب ناجحا وفي هذا ملامح للتداولية الحديثة؛ فكما ركّز هؤلاء المنظرين على المرسل والمتلقي والرسالة وعملية التأثير والتأثر والقصد ونوايا المتكلم والفائدة من الكلام والإفهام تعدّ أيضا جوهر النظرية التداولية.

---

[1]- فرنسوان أرمينكو، المقاربة التداولية ، تر: سعيد علوش، الرباط، مركز الإنماء القومي،ط1، 1986، ص 08.

[2]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميو طيقا موريس، مجلة فصول، القاهرة، العدد 66، ربيع 2005، ص 7.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أنّ التداولية الحديثة بعد "الجاحظ" في أصله لتركيزه واهتمامه على هذا المستوى في كتابه "البيان والتبيين" وعلى عملية التأثير في الملتقي والإقناع، وقد سميت هذه النظرية عنده والتي تعرف اليوم في التداولية "بنظرية التأثير والمقام".

وتتجلى جذور التداولية عند الجاحظ في تقسيمه للبيان إلى ثلاثة وظائف هي: الوظيفة الإخبارية المعرفية التعليمية، الوظيفة التأثيرية، الوظيفة الحجاجية واهتمامه أكثر بالوظيفة التأثيرية التي تمثل جانبا مهمّا في التداوليات الحديثة، كلّ هذه الوظائف تشكل جوهر النظرية التداولية في الدراسات المعاصرة باعتبارها مقاربة تهتم بالتواصل بالدرجة الأولـــى، والإقناع والتأثير، وإيصال المعنى وتقديم الفائدة.

واندراج الحجاج في المباحث التداولية أمر قد جرى في عرف الباحثين وقد أشار إلى ذلك بعضهم إذ قال: ويوجد تيار ناتج عن التقاء تيارين نابعين من أصلين مختلفين متداخلين في الآن نفسه؛ تيار نابع من أطروحات فلسفية منطقية مختلفة ومتداخلة كالفلسفة التحليلية والنماذج المنطقية المختلفة، وتيار ينبع من اهتمام اللسانيين بالتخاطب وذاتية المتكلم وخصائص الخطاب ويتجمع التياران في مجال عام مشترك بين اللغويين والفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس، نصنّفه تحت عنوان هام جدا هو "الأطروحات البرغماتية".[1]

وبالتالي يعدّ الحجاج بابا رئيسيا في المباحث التداولية.

ولكنه إذا ذكر من دون تفصيل قد يغفل بعض الصلات الرابطة بين العلوم المتشاكلة والمتكاملة خاصة مجالات الفلسفة والتداوليات اللغوية وعلم النفس المعرفي وعلوم الاتصال.[2]

وعلى الرّغم من ارتباط التداولية بكثير من العلوم: كالفلسفة واللسانيات والاتصال وعلم الاجتماع وعلم النفس... إلا أنّ تسميتها الغالبة تتجه إلى التوجيه العملي نتيجة لتداخلها بكثير من العلوم فقد عرضت لها كثير من الترجمات في اللغة

---

[1]- الطاهر لوصيف، التداولية اللسانية ، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 07-09.

[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب... ، بيروت، دار الطليعة، ط9، 2005، ص 15.

العربية منها: التبادلية، الاتصالية النفعية والذرائعية والمقصدية والمقامية إلى جانب التداولية وأفضل هذه الترجمات التداولية إذ هي من تبادل اللغة بين المتكلم والمخاطب أي التفاعل القائم بينهما في استعمال اللغة.[1]

فالتداولية ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ويدمج من ثمّ مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة "التواصل اللغوي وتفسيره"، وعليه فإنّ الحديث عن التداولية يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة لانتمائها لحقول مفاهمية تضمّ مستويات متداخلة كالبنية اللغوية وقواعد التخاطب والاستدلالات التداولية والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغويين وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال...

فالتداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة منها:

الفلسفة التحليلية: ممثلة في فلسفة اللغة العادية ومنها علم النفس المعرفي ممثلا في نظرية الملائمة (Pertinence théorie) على الخصوص ومنها علوم التواصل ومنها اللسانيات بطبيعة الحال، وعلى الرّغم من اختلاف وجهات النظر بين الدّارسين حول التداولية وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم في جدارتها... فإنّ معظمهم يقرّ بأنه قضية التداولية هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرّف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي وتصير التداولية ومن ثمّ جديرة بأن تسمى "علم الاستعمال اللغوي".[2]

ويستخلص محمد عنّاني مفهوم المصطلح من الدراسات الغربية التي تناولته فيحدّده في أنه: «دراسة استخدام اللغة في شتى السياقات والمواقف الواقعية أي

---

[1]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار النشر، الإسكندرية، دار المعرفة،ط1، 2002، ص 52.

وينظر: دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من سبعين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، ط1، 2005، ص 167.

[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب... ، ص 15.

تداولها علميا، وعلاقة ذلك بمن يستخدمها، تفريقا لها عن مذهب العلاقات الداخلية بين الألفاظ (Syntactics)، وعلاقة الألفاظ بالعالم الخارجي أو دلالتها».[1]

ب- إسهامات العرب المحدثين في إثراء التداولية:

لقد كان العرب من قبل رواداً في شتى الميادين حتى أصابتهم نكبة جعلتهم تابعين لغيرهم في شتى الميادين، وعلى الرّغم من كلّ هذا فإنّ الأمة الإسلامية تمرض ولا تمـــــــوت، فنراها دائما تحاول المشاركة في إثراء التراث العلمي نقدا وتحقيقا وتنقيحـــا، فكان منها علماء وضعوا أنفسهم على عرض طريق العلم منيرين درب غيرهم وناحتين لأنفسهم مجدا لا يستهان به، ومن هؤلاء الباحثين والعلماء فيما يتعلق بموضوع بحثنا طه عبد الرحمن.

فما هي جهوده في هذا الميدان؟ وما هي الأشياء التي حققها و أضافها إلى مجال التداولية؟

وقد كان من أبرز الباحثين في المجال التداولي، عكست مؤلفاته الكثيرة في مجال المنطق وفلسفة اللغة والتداوليات إستراتيجية علمية في وضع النظريات وتقويم التعريفات الغربية وصياغة المناهج وتطبيقها على أصناف الخطابات في التراث العربي الإسلامي.[2]

وأصل مصطلح التداولية عنده مشتق في اللغة العربية من الفعل "تداول" بمعنى "تناقل" ودار بين الناس، ومفهومها "النقل" و"الدوران" يدلان في استخدامهما اللغوي على معنى النقل والتواصل والتفاعل.[3]

يقول في تعريفه للتداولية بأنها: « الدراسات التي تختص بوصف وإن كان بتفسير العلاقات التي تجمع بين الدوال الطبيعية ومدلولاتها وبين الدالين بها وهي

---

[1]- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميو طيقا موريس، ص 05.

[2]- آمنه بلعلي، المنطق التداولي عند طه عبد الرحمن وتطبيقاته ، ملتقى علم النص، المجلة صدرها معهد اللغة، جامعة الجزائر، العدد 17، ص 278.

[3]- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي، الدار البيضاء- المغرب، بيروت- لبنان، ط2، 1996، ص 244.

تعالج أبوابا هامة من البحث التواصلي والتفاعلي والإبلاغي نحو: أفارض الكلام ومقاصد المخاطبين وقواعد التخاطب».[1]

وأول من اقترح مصطلح التداولية مقابلا للمصطلح الغربي Pragmatique هو "طه عبد الرحمن"، وقد تبنّاه "أحمد المتوكل" واستعمله فلقيّ استحسان المختصين الذين تداولوه في محاضراتهم وكتاباتهم.[2]

فقد اهتم "طه عبد الرحمن" بالقضايا التداولية من وجهة نظر منطقية فلسفية مستمدا وسائلة النظرية والمنهجية من علمين حققا نتائج باهرة، هما اللسانيات والمنطق وتجلى حملة في وصف المصطلحات، حيث تدلّ طريقته في نقد النظريات وصياغة الأخرى على إستراتيجية علمية قائمة على التأصيل، تتجاوز الآلية المعتمدة في ترجمة الأفكار والنظريات واستثمار جهود علماء الإسلام في البحث التداولي، وقد انعكس ذلك على إستراتيجية في وضع المقابل العربي، ووضع المصطلحات.[3]

لقد نادى بالترجمة التأصيلية ومارسها في أصعب التخصصات على القارئ غير المتخصص وهو المنطق وفلسفة اللغة والتداوليات، ولقد ظهرت نتائجها وإيجابياتها في تدليل كثير من الصعوبات وإشكاليات الترجمة إلى العربية، وما تداول كثير من مصطلحاته واستساغتها إلا دليل على ضرورة هذا النوع من الترجمة التي قال عنها: «طريق في النقل يجب العمل به ».[4]

خلاصة:

لقد نحا "طه عبد الرحمن" في مجال ظاهرة التخاطب الإسلامي منحى شاملا في الكشف عن آلياته والقواعد التي تنضبط بها الدلائل فيها وعلاقتها بمستعمليها والمقاصد التي توجّه التداول الخطابي.

---

[1]- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط2، 2000، ص 28.

[2]- الطاهر لوصيف، التداولية اللسانية ، ص 08.

[3]- آمنه بلعلي، المنطق التداولي عند طه عبد الرحمن وتطبيقاته ، ص 278-281.

[4]- المرجع نفسه، ص 292.

المبحث الثالث: مباحث التحليل التداولي

المبحث الثالث: مباحث التحليل التداولي

1- نظرية التلفظ: Théorie de l'énonciation

أ - مفهوم التلفظ:

نظرية التلفظ هي ترجمة لـ Exorcisation وهي مجال مهم من مجالات التداولية، وقد أرسى دعائم هذه النظرية اللساني المشهور "بنفيست" يرى أنّ التلفظ هو تطبيق اللغة في الميدان عن طريق عملية استعمال فردية لها.[1]

ب– مباحث نظرية التلفظ:

تنبنى هذه النظرية على مباحث أهمها:

ت-مرجعيات الملفوظ: Deixis

يمكن تعريف مرجعيات الملفوظ على أنها علامات تحيل إلى ملفوظيتها ويقال أحيانا أنها تعكسها.

إنّ مرجعيات الملفوظية ومجموعتها الأكثر تمثيلية: أنا، أنت، هنا، الآن عبارة عن كلمات تشير من داخل الملفوظ إلى تلك العناصر الأساسية المكونة الملفوظية، وهذه العناصر هي: المتحدث والمخاطب، ومكان وزمان الملفوظية لكن المرجعيات تدلّ على تلك العناصر وفقا لطريقتها أي (أنها تقوم بعكس حدوثها)، وهذا يعني أنه في كلّ مرة يتحدث فيها أنا، فإنّ هذه الكلمة لا يسعها إلا التدليل (الإشارة) على الفرد الذي قال (أنا) بهدف الحديث عن نفسه.

أنت: لا يمكنه الإشارة إلا إلى الفرد الذي خاطبه المتحدث بهدف الحديث عنه باعتباره مخاطبا.

هنا، والآن: لا يمكنها الإشارة إلا إلى مكان وزمان وقوع الملفوظ الذي يشكلان جزءا منه.

ينتج عن ذلك أنه من المستحيل غزر مرجع محدّد لتلك الكلمات إذا كنا نجهل باعتبارنا مخاطبا أو شاهدا أو عن طريق معلومات منعزلة عن عملية التبادل

[1]- جان سرفوني، الملفوظية ، تر: قاسم المقداد، من منشورات إتحاد الكتّاب العرب،ط1، 1998، ص 22.

الخطابي نفسها، عوامل قوى تلفظية فاعلة Actants تلفظية إطارها الزماني والمكاني.[1]

ث- الإشاريات: Dectique

إنّ الإشاريات مثل أسماء الإشارة وأسماء الموصول والضمائر وظروف الزمان والمكان من العلامات اللغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلا من سياق الخطاب فلها دور مهم في الإحالة إلى المعلومات (الإشارات) هي تلك الأشكال الإحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع تفريق الأساس بين التعبيرات الإشارة القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه، فكلّ فعل لغوي يكون ناجحا إذا علم المخاطب قصد وإحالة العبارة، وإذا كان المتكلم غرض ينبغي بموجبه أن يشكل المخاطب بموجبه هذه المعرفة.[2]

ج- الدلالات الإحائية والافتراضات المسبقة:

تشكل الدلالات الإيحائية Connotations جزءا من أوجه اللغة التي يصعب الإحاطة بها والتي تختلف فيها بالتالي آراء اللسانيين بشكل ملموس.

بالنسبة للافتراضات المسبقة (Présupposition) وحتى نكون أكثر دقة، فإنّ العلاقات القائمة بين الافتراض المسبق وبين الذاتية تشكل وجها للظاهرة، ممّا يدفعنا إلى أن نفرد لها مكانا في هذه الفقرة هو تلك الأهمية التي ينطوي عليها مفهوم "أوزفاكد ديكرو" الذي يشير إلى دور الافتراض المسبق في العلاقات الذاتية Intersubjective، ويعرف "ديكرو" الافتراض المسبق بأنه الفعل (Acte) الذي يفرض المتحدث من خلاله على المتلقي عالما من الخطاب، ويلاحظ أنّ الافتراض المسبق يتجلى تقريبا في كلّ مكان من المعجم وفي التركيب وأنه على نقيض أفعال اللغة الأخرى التي قام فلاسفة مدرسة "أكسفورد" بتحليلها يفتقر إلى علامات تتسهل تحديده، ويختم قوله: « طالما أنه يستحيل عزل هذا الفعل بخلاف الأفعال الأخرى في الملفوظ لأنه يدخل في بنيته الداخلية وطالما أنّ غالبية الملفوظات

---

[1]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- جان سارفوني، الملفوظية ، ص 27.

تجعل إنجازه أمرا لا معيد عنه فإنه من المستحيل قبول وجود تاريخ بالمعنى الذي رمى إليه "بينفيست"* إن لم يكن بمثابة أفق أسطوري لبعض الخطابات».[1]

2- أفعال الكلام:

جاءت نظرية أفعال الكلام للفيلسوف الإنجليزي "جون أوستين" لتجسّد موقفا مضادا للاتجاه السائد بين فلاسفة المنطق الوضعي الذين أبو على تحليل معنى الجملة مردة من سياق خطابها اللغوي، إضافة إلى ما وصفه "أوستين" بالاستحواذ أو التسّلط المنطقي القائل بأنّ الجملة الخبرية هي الجملة المعيارية وما عداها من أنماط مختلفة هي مجرد أشكال متفرعة عنها.

وتأتي أهمية هذه النظرية في كونها غيّرت النظرية التقليدية للكلام التي كانت تنحاز بشدّة للاستعمال المعرفي والوصفي له، ونظرت إلى اللغة في بعدها الدينامي، أي باعتبارها قوة فاعلة في الواقع ومؤثرة فيه وهي بذلك ألغت الحدود القائمة بين الكلام والفعل حيث أنّ أيّ معلومة تقدم لشخص ما هي إلا إشارة بواسطة شيء ما وتسعى إلى تحقيـــــق هدف ما، وبعبارة أخرى هي حلقة ضمن سلسلة التبادل الكلامي الدائر في ذلك الواقع الإنساني أو الحياة الاعتيادية.

أ- مفهوم الفعل الكلامي:

أضحى مفهوم الفعل الكلامي (Speechact) نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية وفحواه أنّه كلّ فعل كلامي ينهض على نظام شكلي ودلالي فضلا عن ذلك يعدّ نشاطا ماديا ونحويا يستهدف تحقيق أقوال كلامية (Locutoire) وأهداف تكلمية (illocutoire) كالطلب والأمر والوعد والوعيد... وأهداف تكليمية (Perlocutoire) تخصّ ردود فعل المتلقي كالرفض والقبول.[2]

---

*- إيميل بينفيست،: ألسني فرنسي ولد سنة 1902، قام بتدريس النحو المقارن في كولي جدي فرانس، من أشهر كتبه " مسائل في الألسنية العامة " سنة 1976م.

[1]- جان سارنوكي، الملفوظية ، ص 52-53.

[2]- نصيرة غماري، نظرية أفعال الكلام عند أوستين، مجلة اللغة والأدب يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 80-81.

تستأثر نظرية الأفعال الكلامية باهتمام الباحثين في جوانب النظرية العامة لاستعمال اللغة، فعلماء النفس يرون اكتسابها شرطا أساسيا لاكتساب اللغة كلها ونقاد الأدب يرون فيها إضاءة لما تحمله النصوص من فروق دقيقة في استعمال اللغة وما تحدثه من تأثير في المتلقي، والأنطروبولوجيون يأملون أن يجدوا فيها تفسيرا للطقوس والرقـــــــي السحرية، والفلاسفة يرون فيها مجالا خصبا لدراسة علاقة اللغة بالعالم، واللغويين يجدون فيها حلولا لكثير من مشكلات الدلالة والتركيب وتعليم اللغة الثانية.[1]

أمّا في الدّرس التداولي فإنّ الأفعال الكلامية تضل واحدا من أهم المجالات فيه، بل التداولية في نشأتها كانت مرادفة للأفعال الكلامية، فليس غريبا أن يعدّ "جون أوستين" أبا للتداولية.

لم يكن "أوستين" لغويا بل كان فيلسوفا من فلاسفة اللغة العادية Ordinary langage في أكسفورد في العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين، وقد تأثر تأثيرا كبيرا بالفيلسوف اللغوي في كمبرج (فتجنشتاين) (1891-1889) وهو من المؤسسين الأولين للتداولية، كان يرى أنّ وظيفة اللغة لا تقتصر على تقرير لوقائع أو وصفها لكن للغة وظائف عديدة كالأمر والاستفهام والتمني والشكر والتهنئة واللعن والقسم والتعذير، كما أنه يرى أنّ اللغة ليست حسابا منطقيا دقيقا لكل منها معنى محدّد، ولكل جملة قواعد استدلالـــــها المنطقي، بل الكلمة الواحدة تتعدّد معانيها بتعدّد استخدمها، كما أنّ الجمل متعدّدة المعاني بحسب السياقات التي ترادفيها، فالمعنى عنده هو الاستعمال (Meaning us).[2]

وقد وجد "أوستين" أنّ الفعل الكلامي مركب من ثلاثة جوانب تعدّ جوانب مختلفة لفعل كلامي واحد ولا يفصل أحدهما عن الآخر.

ح- **فعل الكلام التلفظي: (Acte Locutoire)**

[1]- نعمان بوقرة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية ، مجلة الدراسات اللغوية، ص 161-162.

[2] المرجع نفسه، ص 163.

يعرفه "أوستين" بأنه نتاج جملة مزدوجة بمعنى ومرجع، وهذان العنصران يكونان الدلالة Signification بالمعنى التقليدي للكلمة.

خ- فعل الكلام الفرضي الإنجازي: (Acte illocutoire)

يتمثل في قوة فرضية (Force illocutoire) في فعل الكلام التلفظي تصاحب المعنى الصريح والحرفي الذي يتيحه هذا الفعل.

د- فعل الكلام التأثيري: (Acte Perlocutoire)

ألحّ "أوستين" على ضرورة التمييز بين فعل الكلام الفرضي وفعل الكلام التأثيـــــري، واقترح من أجل ذلك صيغتين إجرائيتين هما: "يقول كذا" (n disant quelque chose) ويقول: "كذا ننجز شيئا" (Parle nous faisans quelque fait de dire quelque chose)، مما يعني أنّ فعل الكلام التأثيري هو الأثر الذي يحدثه فعل الكلام الفرضي في المخاطب.[1]

يرى "أوستين" أنّ وظيفة اللغة الأساسية ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكـار، إنما هي مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صيغة اجتماعية حينما يقول القاضي: « فتحت الجلسة»، يكون قد أنجز فعل اجتماعيا هو فتح الجلسة.[2]

ب- تصنيف الأفعال الكلامية:

هناك تصنيفان مشهوران للأفعال الكلامية موجودان عند كلّ من "أوستين" وتلميذه "سيرل":

ذ- تصنيف "أوستين":

قسّم الأفعال من حيث معناها إلى مجموعات وظيفية لأنها كثيرة ويستحيل حصرها، ثم إنّ إحصاءها العددي لن يفيد شيئا في فهم وظائفها في الحديث وهو تقسيم غير مستفيض باعتراف "أوستين" ذاته.

---

[1]- نصيرة غماري، نظرية أفعال الكلام عند أوستين، ص 82-86.

[2]- عمر بلخير، الخطاب تمثيل للعالم- مدخل إلى دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية- الخطاب المسرحي نموذجا، منشورات الاختلاف،ط1، 2003، ص 150.

ر- **الأفعال الدالة على الحكم:** وهي الألفاظ التي تثبت في بعض القضايا بناء على سلطة معترف بها رسميا، أو سلطة أخلاقية ولا يشترط أن تكون دائما إلزامية فهي تحلّ على التقييم وتشتمل على سبيل المثال الحكم، التقدير، التحليل، إصدار مرسوم... وقد شبّه "أوستين" فعل الحكم بالفعل القانوني المختلف عن الفعل التشريعي التنفيذي الذي يدخل ضمن مجموع أفعال الممارسة.

ز- **أفعال الممارسة:** أفعال تتجلى في ممارسة الحق، لها القوى في فرض واقع جديد مثل: الانتخاب، التعيين، الاستشارة، الترشيح... وهو تحكيم أكثر منه تقدير وقرارا أكثر منه حكما.

س- **أفعال الوعد:** وهي الأفعال الكلامية التي تؤسس لدى المتكلم إلزامية القيام بعمل ما معترف به من قبل المخاطب، إنّ المتكلم بتفوهه بالكلام يؤسس وجوب القيام بمحتوى كلامه، ويعمل المخاطب على الاعتراف بهذه الإلزامية مثل: القسم الرّهان،| التعهّد، الضمان...

ش- **أفعال السلوك:** وهي تشكل مجموعة متباينة مرتبطة بالسلوك الاجتماعي للمتكلم، وهي التي تحمل المتكلم على اتخاذ الموقف المنصوص على فهم القول إزاء المخاطب مثل: الاعتذار، التهنئة، التعزية، الشكر...[1]

ص- تصنيف "سيرل":

ويصنّف "سيرل" خلافا لأستاذه الأفعال الكلامية إلى:

ض- **أفعال تمثيلية (Représentatives):** وهي الأفعال التي تلزم المتكلم بصدق العبّر عنها ومن أمثلتها أفعال التقرير والاستنتاج.

ط- **أفعال توجيهية (Directive):** تمثل محاولات المتكلم لتوجيه المستمع للقيام بعمل ما ومن أمثلتها أفعال الطلب والسؤال.

ظ- **أفعال التعبيرية (Expressives):** وهي الأفعال التي تعبّر عن حالة نفسية للمتكلم ومن أمثلتها: الشكر والاعتذار والترحيب والتهنئة.

---

[1]- عمر بلخير، الخطاب تمثيل للعالم- مدخل إلى دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية.... ، ص 153.

ع- **أفعال التزامية (Commissives):** تلزم المتكلم بالنهوض بسلسلة من الأفعال المستقبلية ومن أمثلتها: أفعال العرض والوعد والوعيد.

غ- **أفعال إعلانية (Déclarative):** وهي الأفعال التي تحدث تغيرات فورية في نمط الأحداث العرفية التي غالبا ما تعتمد على طقوس اجتماعية ولغوية تتسم بالإطالة ومن أمثلتها: أفعال الحرمان والطرد والإقالة من العمل.

يميّز "سيرل" بين الأفعال الإنجازية المباشرة وغير المباشرة، فيرى أنّ المباشرة هي التي يكون معناها مطابقا لما يريد المرسل أن ينجزه مطابقة تامة، والدالة على قصده بنصّ الخطاب وذلك يتبلور في المستوى المعجمي وكذلك المستوى التركيبي، بيد أنه يمكن للمرسل أن ينجز الفعل الكلامي دون التصريح بإنجازه، وبهذا يتفق مع "أوستين" بأنّ هذه الطريقة طبيعية، فالمرسل يستعمل الخطابات التي لا تتضمن الفعل الإنجازي نصا أكثر من الخطابات التي تتضمنه وذلك عائد إلى تقارب طرفي الخطاب، والاكتفاء بتوظيف المعرفة المشتركة بينهما في كثير ن السياقات وحقائقها، كما يوظفان هذه المعرفة لإنجاز الأفعال اللغوية المتنوعة.[1]

دراسة بنيوية للمحادثة ولوحداتها الصغرى (حديث، تدخل) بالنظر إلى غايتها أي مقصدها الحجاجي، وهذه المقارنة تمنح التحليل الأدبي فائدة تحليل موسّع.

وأخيرا فإنّ إطار المحادثة، هو بالتوازي إطار نظرية أساسية في تاريخ التبادلية النظرية قوانين الخطاب التي أنشأها "بول غرايس"، وحسب افتراضه فإنّ هذه القوانين تشكل المبادئ المنظمة لكل محادثة، التي ينبغي أو يفترض أنّ كلّ متكلم يراعيها.

(وأخيرا، فإنّ إطار المحادثة، هو بالتوازي إطار نظرية أساسية في تاريخ التداولية).

إنّ المباحث التداولية في الحجاج تنطلق اليوم في مجموعها من الحقل البلاغي.

ولكن كيف نستفيد من الحجاج في التحليل التبادلي، وما المقصود بالتبادلية المدمجة؟

---

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان، 2004، ص 36.

3- الحجاج

التداولية المدمجة والحجاج:

تعرّف التداولية المدمجة حسب المعجم الموسوعي التداولية بكونها "نظرية دلالية" تدمج مظاهر التلفظ في الألسنة اللسانية بمعنى اللسان Langue عند "دي سوسير" 1968 وليست مظاهر التلفظ في بعض وجوهها سوى عوامل حجاجية تندرج في الأقوال فيكيّف تأويلها وفق غاية المتكلم، وقد درس "ديكرو" ألفاظا وكلمات مخصوصة لها قيمة حجاجية ولكن ما معنى الحجاج عند "ديكرو"؟

إنّ "ديكرو" يفرّق بين معنيين للفظ الحجاج (Argumentation): المعنى العادي، والمعنى الفني أو الاصطلاحي، والحجاج موضوع النظر في التداولية المدمجة وهو المعنى الثاني.

ف-الحجاج بالمعنى العادي:

يعني طريقة عرض الحجج وتقديمها، ويستهدف التأثير في السامع فيكون بذلك الخطاب ناجحا فعّالا، وهذا معيار أول لتحقيق السمة الحجاجية، غير أنه ليس معيارا كافيا إذ يجب ألا نهمل طبيعة السامع المستهدف.

فنجاح الخطاب يكمن في مدى مناسبته للسامع ومدى قدرة التقنيات الحجاجية المستخدمة على إقناعه، فضلا على استثمار الناحية النفسية في المتقبل من أجل تحقيق التأثير المطلوب فيه.[1]

ق- الحجاج بالمعنى الفني:

أمّا الحجاج بالمعنى الفني فيدلّ على صنف مخصوص من العلاقات المودعة في الخطاب والمدرجة في اللسان، ضمن المحتويات الدلالية، والخاصية الأساسية للعلاقة الحجاجية أن تكون درجية (Scalaire) أو قابلة للقياس بالدرجات أي أن تكون واصلة بين سلالم.

إنّ التداولية المدمجة (Pragmatique intégrée) تعتبر أنّ القيمة الإخبارية للملفوظات قيمة ثانوية بالنظر إلى قيمة الملفوظ الحجاجية، من هذا المنظور نرى أنّ

[1]- صابر الحباشة، التداولية والحجاج: مدخل ونصوص، ص 20-21.

المجال التداولي هو قاعدة التركيبة الجامعة حيث الإعراب والدلالة لا يحتلان إلا مواضع التجريد دون توافق نظري منطقي، ما لم يرتبط بقاعدتهما المؤسّسة.[1]

يمكن القول إذن أنّ أساس الحجاج في منظور بعض الاتجاهات التداولية هو الحوارية وما تتطلبه من عمليات حجاجية تتنوع وتتباين تقنيا بتنوع أنماط التحاور ومراتب الحوارية.

ب- أصناف الحجاج:

يمكن تصنيف الحجاج إلى صنفين هما:

ك- **الحجاج التوجيهي:** وذلك باعتبار استحضار حجاج المرسل إليه من عدمه، سواء الحجاج السابق أو المتوقع، فقد يكتفي المرسل بإنتاج خطابه دون تفكير فيما لدى المرسل إليه من حجج قد يواجه بها، أو أن يضع تلك الحجج المفترضة أو المتوقعة في حسابه فتصبح أساسا قد يبني عليه حجاجه.

ل- **الحجاج التقويمي:** قد يكون خطاب المرسل حجاجا على خطأ "متوقع" من مرسل إليه "متخيل" يفرض المرسل وجوده تحسّبا لأيّ اعتراضات قد يواجه بها خطابه، للاستناد على معرفته به وبعناصر السياق، ومن ذلك حججه المفترضة ويتجسّد هذا في بعض الخطابات التي يستثمر فيها المرسل مقولات من قبل: قال... فقلت... قلنا، فإن قيل... قيل، كيف لا يكون كذلك مع أنه كذا وكذا؟.[2]

وهناك نوع من الحجاج يسمى "الحجاج الخاطئ" وبنيّ هذا النوع على المغالطة في تقديم الحجة ويعبّر عنه باللغة الفرنسية بمصطلح (Paralogisme) المتكون من جزأين هما para ونعني به خاطئ وlogisme بمعنى الحجة.

4- <u>المقاصد:</u>

لقد عرّف الباحثون أهمية المقاصد في الخطاب، تمثل ذلك عند كثير في شتى العلوم التي تتعلق بلغة الخطاب، سواء قديما أو حديثا انطلاقا من أنّ المقاصد هي لبّ

---

[1]- صابر الحباشة، التداولية والحجاج: مدخل ونصوص، ص 22.

[2]- الشهري، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان،ط1، 2004، ص 470-473.

العملية التواصلية، لأنه «لا وجود لأيّ تواصل عن طريق العلامات دون وجود قصدية وراء فعل التواصل، ودون وجود إبداع أو على الأقل دون وجود تأليف للعلامات»، ولأنها كذلك يرى "سيرل" أنّ المقاصد ذات تكوين بيولوجي ولها أطر معينة في ذهن المرسل، وعليه ففلسفة اللغة عنده تعدّ فرعا من فلسفة العقل.

أ- مفهوم القصد:

تعددت دلالات مفهوم القصد في المعالجات النظرية فهو دال على عناصر ثلاثة:

م- دال على الإرادة.

ن- دال على معنى الخطاب.

ه- دال على هدف الخطاب.

ب-أهمية المقاصد:

للقصد دورة في تقنين مسارات النقاش والحجاج، بشرط أن يكون المرسل إليه قد فهمه كما يعنيه المرسل حيث يجب عليه ألا يتكلم إلا على المقصود من كلامه ولا يفترض لما لا يقصد مما يجري من خلاله، فالكلام على ما لم يقصده عدول عن الحقيقة أي الفرض المطلوب، إذ ينبني على القصد المستلزم من الخطاب السابق، ما يأتي بعدهنّ فيصبح هو أساس الخطاب التالي بين الطرفين، وبالتالي يتحتم اعتباره في مسار الحوار إستراتيجية الإقناع مثلا أو في أيّ خطاب تناظري أو جدلي، وتنبع أهمية فهمه على أنه دون القصد، لا يدرك المرسل إليه المعلومات على أنها إشارة من لدن المرسل، بل هي مؤشر.

وهنا يتساءل "سيرل" عن الفارق بين شيئين لاعتبار أحدهما مادة للاتصال اللغوي بينما لا نعتبر الآخر كذلك، ثم يجيب بأنّ هناك فرقا جوهريا وهو أنه يجب أن نفترض أنّ إنتاج المرسل كان وفقا لنوع معيّن من المقاصد، ليمكن اعتبار الصوت أو العلاقة المدونة على الورقة اتصالا لغويا أي رسالة، ولا يقف دور القصد عند إيجاد العلاقة الدلالية اللغوية بين الدّال والمدلول بل يمتدّ إلى استعمالها في الخطاب لاحقا، إذ إنه بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم به واستعماله فيما قرّرته المواصفة لأنّ فائدة هذه الأخيرة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلا أن نأمر قصدناها، وفائدة

القصد أن تعلق تلك العبارة بالمأمور وتؤثر في كونها أمرا له فالمواصفة تجري مجرى شحن السكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات.[1]

وقد أكدت الأبحاث السيميائية (بيرس، بارث، ايكو...) بأنّ غموض المعنى يرجع إلى تعدّد دلالات العلامات المستخدمة في عملية التواصل.

وفي هذا الإطار، أكدت عمليات تحليل الحوار في مجال الإثنو لسانيات بأنّ تبادل العلاقات والرموز يؤدي إلى العديد من سوء التفاهم وإلى تحويل المعنى المقصود من طرف أحد المتخاطبين.

بخصوص قناة الاتصال: هناك تساؤلات تطرحها الأبحاث في مجال التواصل مثل: هل للصورة تأثير أكبر على المتلقي من تأثير المكتوب؟ وهل هذا الأخير أكثر فعالية من تأثير الشفوي؟ وهل يساهم التقارب بين المتخاطبين ولقاؤهما المباشر في جعل الرسالة المبثوثة أوضح وأفيد ممّا عليه الحال بالنسبة للرسائل المبثوثة عبر وسائط إعلامية أو مؤسساتية؟

وفي هذا الإطار أيضا، تطرح مسألة استقبال المعلومة من طرف المتلقي الذي لا يمكن اعتباره سلبيا بأيّة حال، فهو يقوم بفك رموز الرسالة وتحليلها وتأويلها، بحيث تتحكم في ممارسته هاته مجموعة عوامل منها: مرجعية الثقافية وحمولته المعرفية والمسافة القائمة بين مستواه الثقافي والمستوى المطلوب لفهم المعلومة. وهذا هو المقصود من مفهوم غربلة المعلومات من طرف المتلقي الذي ينعكس انتماءه الثقافي على مواقفه وردود أفعاله.[2]

---

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 183، 187، 188.

[2]- عز الدين الخطابي، الفلسفة والتواصل: الرّهان والممكن، مجلة فكر ونقد، العدد 39، ص 190. على الموقع الإلكتروني:

http://www.j.amaaz.fr/portail.itemid.com

5- نظرية التواصل:

أ- تعريف التواصل:

و- لغة:

يفيد التواصل في اللغة العربية الاقتران والاتصال والصلة والترابط والجمع والإبلاغ والانتماء والإعلام.

أمّا في اللغة الفرنسية فكلمة Communication تعني إقامة علاقة وتراسل وترابط وهذا يعني أنّ هناك تشابها في الدلالة وفي المعنى بين مفهوم التواصل العربي والتواصل الغربي.[1]

ي- اصطلاحا:

يدل التواصل في الاصطلاح على عملية نقل الأفكار والتجارب وتبادل المعارف والمشاعر بين الذوات والأفراد والجماعات، وقد يكون هذا التواصل ذاتيا شخصيا أو تواصلا غيريا وقد ينبني على الموافقة أو على المعارضة والاختلاف.

يفترض التواصل باعتباره نقلا وإعلاميا- مرسلا ورسالة ومتقبلا وشفرة، يتفق في تسنينها كلّ من المتكلم والمستقبل وسياقا مرجعيا ومقصدية الرسالة.

ويعرّف "شارل كولي" (Charles Cooly) التواصل قائلا: «التواصل هو الميكانيزم الذي بواسطته توجد العلاقات الإنسانية وتتطور، إنه يتضمن كلّ رموز الذهن مع وسائل تبليغها عبر المجال وتعزيزها في الزمان، ويتضمن أيضا تعابير الوجه وهيئات الجسم والحركات ونبرة الصوت والكلمات والكتابات والمطبوعات والقطارات والتلغراف والتلفون وكلّ يشمله آخر ما تمّ في الاكتشافات في المكان والزمان».[2]

يرى "ياكبسون": أنّ العوامل المختلفة غير النمطية لعملية التواصل يمكن رسمها في المخطط التالي:

---

[1]- رومان جاكبسون، البحوث في اللسانيات العامة ، ج1، تر: علي حاكم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2002، ص 99.

[2]- عمر أوكان، اللسانيات والتواصل، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2001، ص65

السياق

الرسالة

المرسل **المرسل إليه**

عملية الاتصال

الوضع أو الشفرة

وكلّ واحد من هذه العوامل ينتج وظيفة لسانية مختلفة.

وإذا ما حاولنا تشخيص الوضع التواصلي فإننا سنتوصل إلى مجموعة من الحقائق منها:

- تعدّد المعاني التي يحتويها مضمون رسالة؛ إذ أنّ كلّ معلومة تتوفر على مضمون ظاهر وآخر خفي.

ويمكن ربط هذه الوظائف بالعناصر ليست التي ذكرها "جاكبسون" في المخطط الآتي:[1]

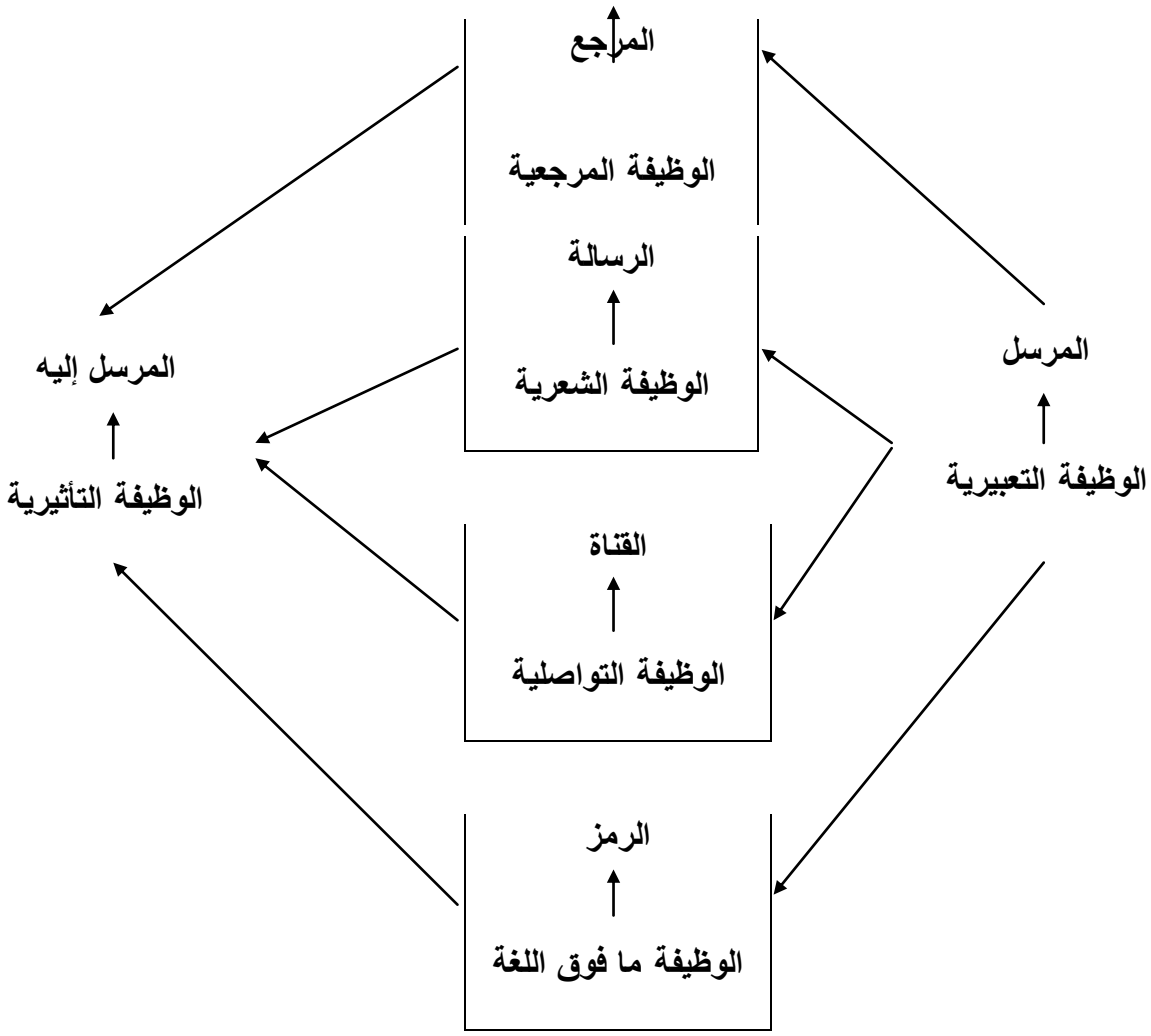

وخلاصة القول أنّ اللغة وجدت لتبادل أفكار الناس فيما بينهم و وجودها يكون بفضل هؤلاء الناس أو الجماعة التي تحكمها خبرة مجتمعهم، وقد تعدّدت وظائفها في هذا التبادل للأفكار أو نقلها أو خدمتها للإنسان وتحديد المبتغى المنشود.

[1]- محمد الحاج، ديداكتيك التعبير تقنيات ومناهج، دار الثقافة، المغرب، ط1، 2001، ص 13.

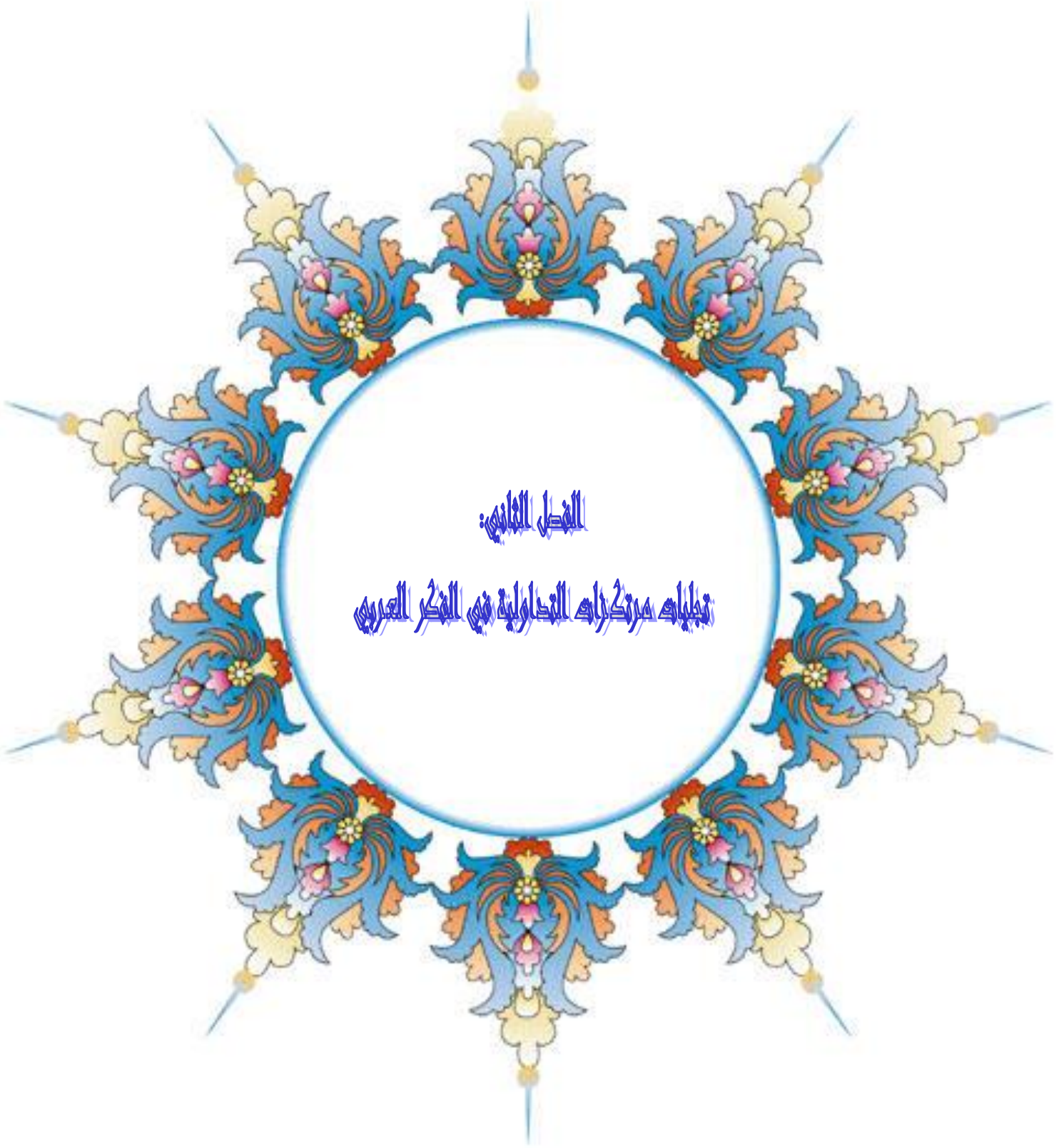

الفصل الثاني:

تجليات مرتكزات التداولية في الفكر العربي

المبحث الأول: السياق والمقام عند البلاغيين و الأصوليين

المبحث الأول: السياق والمقام عند البلاغيين والأصوليين

يعتبر مفهوم السياق من المفاهيم التي أسالت الكثير من الحبر في الفكـــــــــر المعاصر، وبالخصوص في علم اللغة.[1] فالسياق إطار عام تنتظم فيه عناصر النص ووحداته اللغوية، ومقياس تتصل به الجمل فيما بينها وتترابط، وبيئة لغوية وتداولية ترعى مجموع العناصر المعرفية التي يقدمها النص للقارئ.[2]

- **مفاهيم أولية:**
- **السياق لغة:**

من الجذر اللغوي (س و ق) والكلمة مصدر (ساق يسوق سوقا)، فالمعنى اللغوي يشير إلى دلالة الحدث وهو التتابع.[3] قال الزمخشري: « ولدت المرأة ثلاث بنين على ساق واحد: بعضهم في إثر بعض ليس بينهم جارية وهو دلالة على التتابع والتوالي».

وينظر "تمام حسان" إلى السياق من ناحيتين أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يسمى (سياق النص) أي السياق اللغوي.

والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق الموقف).[4]

وبالتالي يمكن القول أنّ مصطلح السياق يطلق على مفهومين:

- السياق اللغوي.
- سياق التلفظ، أو سياق الحال، أو سياق الموقف.

---

[1]- محمد الولي، السياق إشكالية قديمة في أضواء جديدة، الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25.، 2007، ص 62.

[2]- عبد الرحمن بودرع، أثر السياق في فهم النص القرآني، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007، ص 73. .

[3]- ابن منظور، لسان العرب، مادة (س و ق).

[4]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص 09، أنظر الموقع: www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php.

فالأول (السياق اللغوي) تجسيد لتلك التتابعات اللغوية في شكل الخطاب من وحدات صوتية وصرفية ومعجمية وما بينهما من ترتيب وعلاقات تركيبية.

إلا أنّه في عمومه لا يمثل إلا التعريف الضيّق، فقد غدا مصطلح السياق من المصطلحات الشائعة والمؤثرة في الدّرس اللغوي الحديث، منذ أن ابتدعـــــــــه (مالينوفيسكي)، ليسع مفهوم السياق خصوصا في الدراسات التداولية بما أنها تعدّه أساسا من أسسها المكينة، ولهذا تجاوز الباحثون التعريف النموذجي إلى التعريف الأرحب للسياق فأصبح "تعرّف مجموعة الظروف التي تحف" حدوث فعل التلفظ بموقف الكلام... وتسمى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق (Context).[1]

- **أهمية السياق:**

يقوم السياق في أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها، ومن قديم أشار العلماء إلى أهمية السياق أو المقام وتطلبه مقالا مخصوصا يتلاءم معه، وقالوا عبارتهم الموجزة الدالة "لكل مقام مقال"، فالسياق متضمن داخل التعبير المنطـــــــــوق بطريقة ما.[2]

إذ يضطلع السياق بأدوار كثيرة في التفاعل الخطابي، مثل تحديد قصد المرسل، ومرجع العلامات كما أنّ الكلمة لا معنى لها خارج السياق التي تردّ فيه وربما اتخذ المدلول واختلف المعنى طبقا للسياق الذي قيلت فيه العبارة أو طبقا لأحوال المتكلمين والزمان والمكان الذي قيلت فيه.[3]

و أشار أحد الباحثين إلى أهمية السياق في التفريق بين معاني "المشترك اللفظي" وأنّ التحديد الدقيق لدلالة هذه الألفاظ إنما يرجع إلى السياق.

فتنوّع الوظائف التداولية هو انعكاس لتنوعات السياق كاستجابة له، كما تتركز أهمية سياق الحال أو المقام في الدّرس الدلالي في فوائد منها: الوقوف على المعنى، تحديد دلالة الكلمات وإفادة التخصيص، دفع توّهم الحصر، وردّ المفهوم الخاطئ...

---

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 40.

[2]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص 01.

[3]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 40.

- **أنواع السياق:**

يمكن تقسيم السياق من أكثر من زاوية، فمن كونه لغويا أو غير لغوي، فهو على قسمين:

سياق لغوي وسياق غير لغوي كما قسّمه "بالمر".[1]

وينقسم السياق عند علماء اللغة الغربيين وعلى رأسهم "فيرث" إلى: السياق اللغوي وسياق الموقف، وقد أضاف إليهما أحد أتباعه وهو "جون ليونز" السياق الثقافي.

ومن زاوية أخرى يعدّ "بريت" (Parret) أنّ تصنيف السياق هو أيسر الطرق لتصنيف التداوليات إلى عدّة أنواع، إذ يقسّم السياق إلى أكثر من قسم، ونتج عن ذلك خمسة أنواع من السياق يطابقها العدد نفسه من التداوليات، وهذه الأنواع هي: سياق الغرائز Co-text context وهذا ما يسمى بنحو النص، السياق الوجودي (Contexte Existentiel) السياق المقامي (Contexte Situationnel)، السياق الفعل (Contexte d'action) السياق النفسي (Contexte Psychologique).

ومن مميزات هذا التقسيم أنه « يغفل الفصل بين ما ينتسب إلى اللغة، وما ينتسب إلى العناصر التي تؤثر في تشكيلها خطابيا».[2]

بعد هذه المقدمة في التعريف بالسياق وأهميته وأنواعه، نعرج إلى البحث في التراث العربي الإسلامي عن هذا السياق وما مدى بحث العرب في هذا المجال، وهل بلغ منهم الأهمية التي بلغها في الدراسات الغربية؟ وهل وفّقوا في البحث عليه وعلى أهميته؟

يقول تمام حسان: « لقد كان علماء الأمة الإسلامية، عند اعترافاتهم بفكرة السياق بشقيه المقالي والمقامي، متقدمين بأكثر من ألف سنة على زمانهم، باعتبارهما

[1]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص 02.
[2]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 42.

أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت لمغامرة العقل المعاصر في دراسة اللغة».[1]

ولنأخذ مجالين أو علمين من العلوم العربية التي اهتمت بالسياق وهما: البلاغة و الأصول.

1- السياق عند البلاغيين:

انصبّ اهتمام البلاغيين في دراستهم للسياق على فكرة (مقتضى الحال) فقد اهتم به علماء المعاني، و(الحال) في اصطلاحهم يعدل (مقتضى الحال).

يقول التهانوي: « والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الدّاعي إلى المتكلم على وجه الخصوص أي الدّاعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحل: مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها... وعلى هذا النحو قولهم (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال، وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر إلى غير ذلك معللة بالأحوال».[2]

فمن الواضح أنّ أهل علم المعاني اهتموا بأحوال المتكلم والمستمع، والتعريف يقتضي أن يكون المتكلم على علم أحوال السامع قبل أن يتكلم، حتى يأتي بالكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع.[3]

وإذا ما نظرنا إلى "المقال" على أنّه يمثل السياق اللغوي فإننا نجد أنّ البلاغيين قد أولوه عناية كبيرة وليس أدلّ على ذلك من ربط العلامة "عبد القاهر الجرجاني" فصاحة الكلمة بسياقها اللغوي والتركيب الذي قيلت فيه حيث يقول: « وجملة الأمر

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية، معناها و مبناها، ص 337.

[2]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 616-617.

[3]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص 07.
.www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php

أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكن نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها.

فإذا قلنا لفظة (اشتعل) من قوله تعالى: **(... وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا...)** (مريم/ 04)

إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة، لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولا بها (**الرَّأْسُ**) معرّفا بالألف واللام ومقرونا إليها الشيب منكرا منصوبا».[1]

وإذا نظرنا إلى "المقام" على أنه يمثل "سياق الموقف" وجدنا ذلك واضحا أيضا عند البلاغيين، فهذا "عبد القاهر الجرجاني" يربط الكلام بمقام استعماله، ومراعاة مقتضى حال وهو لبّ دراسة المعنى اللغوي عنده، ومنبثق من نظريته للنظم، وثار على اللغويين العرب؛ لأنهم لم يستفيدوا من مبدأ جيّد وضعه "سيبويه" مؤداه ربط الكلام بمقـــــام استعماله، بل وقع في ظنّهم أنّ كلّ تقديم أو تأخير أو حذف... إنما هو للعناية و الاهتمام كما قال صاحب الكتاب.[2]

ومن النماذج التي تؤكد اهتمام "عبد القاهر" بشقي السياق في دراسته للتراكيب وما يعتريها من حذف، قوله: « ومما يجب ضبطه هنا أيضا أنّ الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف، أو إسقاط مذكور كان على وجهين:

أحدهما: أن يكون امتناع تركه على ظاهره الأمر يرجع إلى غرض المتكلم.*

والوجه الثاني: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة»،[3] وهكذا يربط "الجرجاني" جميع القرائن النحوية من تضام أو رتبة أو مطابقة بمراعاة السياق اللغوي وسياق المقام وما يتصل بالموقف

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الكانجي، القاهرة- مصر، الطبعة 5، 2004، ص 402.

[2]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص 08.

*- ومثاله الآيتان في قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ...) (يوسف/82)، وقوله أيضا: (... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...) (الشورى/11)

[3]- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قراءة وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الكانجي، القاهرة- مصر، ص 421.

من ظروف وبكلّ علاقة بحال المتكلمين وموضوع الكلام والمخاطبين وما يتصل بمشاعرهم على نحو مثال الخارجي (قتل الخارجي زيد).[1]

- **التقديم والتأخير:**

ومن منطلق حرص "عبد القاهر الجرجاني" على المعنى النحوي فصّل القول في التقديم والتأخير إذ يقول: « هذا باب كثير الفوائد، جم لمحاسن، واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقـــــــك سمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم شيء وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان».[2]

والتقديم عند الجرجاني نوعان: تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير.

أ) تقديم على نية التأخير: كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل كقولك: "منطلق زيد" و"ضرب عمروا زيد"، فالخبر منطلق لم يتغير حكمه الإعرابي رغم تقديمه والمفعول عمروا لم يتغير وصفه الإعرابي رغم تقديمه.

ب) تقديم لا على نية التأخير: وذلك أن تجيء باسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا.

حيث تقول مرة: "زيد المنطلق" وأخرى "المنطلق زيد" فهنا تغير الرتبة يؤدي إلى تغيّر الحكم الإعرابي، ومن أمثلته كذلك قولك: "ضربت زيدا"، و"زيد ضربته" فلم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر.

ولقد حذر الجرجاني من أن نقف على العناية والاهتمام، وعدّها سببا للتقديم دون أن ننقب عن دواعي الاهتمام ونفتش عن أسباب العناية.[3]

---

[1]- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص 08.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 94.

[3]- المصدر نفسه، ص 95.

ثم راح الجرجاني يدعو إلى ربط هذه الأنماط بالأغراض والأحوال التي تلزمها دلالة الكلمات والسياقات الكلامية التي ترد فيها،| ومراعاة العوامل النفسية وأحوال المتكلم والمتلقي، وهذا ما يظهر في تطبيقاته على سياق القصر ويورد في هذا الشأن مثالين: أولهما: "ما ضرب زيدا إلا عمرو" و"ما ضرب عمرو إلا زيدا".

ففي المثال الأول بيان للضارب والإخبار بأنه عمرو دون غيره، وفي المثال الثاني بيان للمضروب بأنه زيد، وعلى هذا الأساس فسّر الجرجاني تقديم لفظ الجلالة في قوله تعالى: **(... إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ)** (فاطر/28)

خلاف ما يكون لو أخر بقوله: «... علمت أنّ تقديم اسم الله تعالى إنما كان لجل أنّ الغرض أن يبيّن الخاشعون من هم؟ ويخبر بأنهم العلماء خاصّة دون غيرهم، ولم أخر ذكر اسم الله عزّ وحل وقدّم العلماء فقيل: "إنما يخشى العلماء الله" لصار المعنى على ضدّ ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشي من هو؟ والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره. ولم تجب أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية بل أنّ غير العلماء يخشون الله تعالى أيضا إلا أنّ مع خشيتهم اله تعالى يخشون معه غيره والعلماء لا يخشون غير الله تعالى».[1]

والواقع أنّ عبد القاهر حينما يتطرق إلى مشكلة نحوية لا يبحث فيها بحدّ ذاتها ولكنه يتخذها منطلقا إلى ما هو أعمق للوصول إلى دلالتها ودورها في تأدية النمط المنوط بالرسالة التي يستقبلها المتلقي، وليس بهدف أن يعلمنا الرفع والنسب والجزم فهذا مفروغ منه، إنما ينبّهنا إلى معان المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف تسري الأحكام في كل الأنحاء، وبيان ارتباط البلاغة بغرض المتكلم الذي يقصد إليه من كلامه والمعاني التي أراد إثباتها أو نفيها.[2]

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 251.

[2]- جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الأصالي، دمشق، 1980، ص 39.

2- السياق عند الأصوليين:

أ- أهمية السياق عند الأصوليين:

لا معنى من دون سياق، ولا تأويل من دون اعتباره، تلك إحدى خلاصات تعاطي الأصوليين مع خطاب الوحي وإحدى مسلماتهم التي قرّروها نتيجة تفاعلهم معه قراءة وفهما وتأويلا.

فمنذ البدايات الأولى لتدوين علم الأصول وبناء أدواته، ورسم مفاصله ومهامه على يد المؤسس الأول "محمد بن إدريس الشافعي"، ظهر الاهتمام بمفهوم السياق، وبرز دوره واضحا في تأويل الخطاب.[1]

وأول ما يطالعنا من ذلك ما عنون به الشافعي رحمه الله بابا من أبواب رسالته الأصولية إذ قال: « باب الصنف الذي يبيّن سياقه معناه»،[2] وأيّا كان المقصود من السياق فإنّ لهذه العبارة دلالتها في هذا المقام.[3]

إنّ إهمال السياق برأي الإمام ابن قيم الجوزية يؤدي إلى الوقوع في الغلط والمغالطة إذ يقول تحت عنوان "فائدة": « السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوّع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمية غلط ف ينظره وغالط في مناظرته فانظر إلى قوله تعالى: **(ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)** كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير».

ويقول في موضع آخر: « تجرّد اللفظ عن جميع القرائن الدّالة على مراد المتكلم ممتنع في الخارج، وإنما يقدّره الذهن ويفرضه، وإلا فلا يمكن استعماله إلا مقيدا بالمسند والمسند إليه ومتعلقاتهما، وأخواتهما الدالة على مراد المتكلم».[1]

---

[1]- يحيى رمضان، القراءة السياقية عند الأصوليين، قراءة في مفهوم معهود العرب عند الشاطبي، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007، ص 113.

[2]- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص 62.

[3]- فاطمة بوسلامة، السياق عند الأصوليين: المصطلح والمفهوم، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007، ص 38.

إنّ النظر فيهما تحمل هذه الشواهد من اعترافات واضحة بدلالة السياق وأهميتها البالغة في الكشف عن مراد الشارع ضمن مباحث الأصوليين في العموم والخصوص والإطلاق والتقييد والحقيقة والمجاز والإجمال والبيان... يدفعنا إلى التساؤل عمّا يقصده هؤلاء بهذا المفهوم، وما يعنون بدلالة السياق.[2]

ب- معاني السياق في اصطلاح الأصوليين:

المتتبع لمعنى السياق عند الأصوليين نجده يدلّ على معاني متعدّدة وتختلف دلالته من مكان إلى آخر غير أنها تنحصر في أربعة معان:

المعنى الأول: يقصد بالسياق أو ما يلحق ما هو موضع بيان أو تأويل، أو جملة العناصر المقالية المحيطة بالآية أو الجملة موضوع الدراسة.

أول ما يظهر منها ما سبق أن أشرنا إليه في عنوان باب من أبواب رسالة الشافعي الأصولية "باب الصنف الذي يبيّن سياقة معناه". وقد أشار إجمالا إلى أنّ من أساليب العرب أنهم قد يطلقون لفظا ظاهرا ويعرف من سياقه أنه يراد به غير هذا الظاهر وفي هذا الباب يفصل ذلك ويوضحه من خلال آيتين كريمتين: أولاهما قوله تعالى: **(وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ)** (الأعراف/163).

قال: فابتدأ جلّ ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة فلما قال: **(إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ)** دلّ على أنه إنما أراد أهل القرية لأنّ القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في ذلك السبت ولا غيره، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون.

---

[1]- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ج2، ص 372.

[2]- فاطمة بوسلامة، السياق عند الأصوليين: المصطلح والمفهوم، ص 39.

إذن: الوارد بعد الآية تبيان أنّ المقصود أهل القرية لا القرية، لأنّ القرية لا تكون عادية ولا فاسقة.[1]

المعنى الثاني: يقصد بالسياق ما يلحق الآية أو الجملة فقط دون ما يسبقها، إذ يظهر قولهم: "صدر الآية وسياقها" و"دلالة السياق والسباق" وقرينة نطقية سياقية.

ومثاله ما ذكره العالم المنفي "عبد العزيز البخاري" (ت 730ه) من احتجاج الحنفية على الشافعي من انعقاد النكاح بلفظ الهبة إذ قال: فاحتجوا بقوله تعالى: **(... وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ...)** (الأحزاب/50) أي أحللنا من وقع لها أن تهب لك نفسها ولا تطلب مهرا من النساء المؤمنات إن اتفق ذلك ومتى جاز نكاح النبي عليه السلام وهو قدرة الأمة جاز للأمة إلا حيث تثبت الخصوصية... والدليل على ذلك صدر الآية وسياقها فإنّ للمذكور في أول الآية: **(.. أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ...)**. وفي سياقها قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم، فعرفنا أنّ الخلوص له الإباحة بغير مهر وأن لا إباحة لغيره إلا بفرض مهر.

المعنى الثالث: وهو ما عبّر عنه الشيخ "العطار" (ت 1250ه) بقوله: « والسياق ما سيق الكلام لأجله»، والمراد من كون الكلام مسوقا لمعنى أن يدلّ على مفهومه مقيّدا بكونه مقصودا أحيانا على اعتبار المقصود الأصلي فقط، وأحيانا أخرى على اعتبار المقصود الأصلي والتبعي معا يشرح لنا الإمام الغزالي المقصود من السياق وذلك انطلاقا من قوله تعالى: **(... فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ...)** (الجمعة/9). إذ فهم أنّ البيع ليس مقصودا النهي عن (ذاته) لعينه، وإنما لكونه مانعا من السعي الواجب إلى الجمعة.[2]

والملاحظ أنّ الإمام الغزالي، وإن عبّر عن السياق من خلال فكرة القصد أو ما نزلت لأجله الآية فإنه استعان على فهم هذا السياق بعناصر مقالية متمثلة في قوله تعالى في صدر الآية: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ...)**

[1]- المرجع نفسه، ص 39.

[2]- فاطمة بوسلامة، السياق عند الأصوليين: المصطلح والمفهوم، ص 41-43.

(الجمعة/9) وعناصر مقامية متمثلة فيما عليه حال الناس وقت النداء إلى الجمعة من تكاسل وتساهل في السعي وانغماس في المعاملات.

المعنى الرابع: وهو معنى موسع للسياق

معنى حاضر في كلام الأصوليين وفي مقدمتهم الإمام الشاطبي الذي استعمل هذا المصطلح للدلالة على ما هو أشمل من الآيات والجمل المحيطة بالآية أو الجملة موضوع الدراسة.[1]

ومن الأمثلة التي توضح هذا الاستعمال قوله تعالى: **(الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ...)** (الأنعام/82) فهذه الآية لما نزلت شق مضمونها على بعض الصحابة، وقالوا: أيّنا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال عليه السلام: (إنه ليس بذلك إلا تسمع إلى قول لقمان: "إنّ الشرك لظلم عظيم").[2]

قال الإمام الشاطبي: فأما قوله تعالى: **(الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ...)** فإنّ سياق الكلام يدلّ على أنّ المراد بالظلم أنواع الشرك على الخصوص فإنّ السورة من أولها إلى آخرها مقرّرة لقواعد التوحيد وهادمة لقواعد الشرك وما يليه.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 43.

[2]- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت- لبنان، ج3، ص 277.

[3]- الشاطبي، الموافقات، تح: عبد الله درّاز، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ج3، ص 277.

المبحث الثاني: الأفعال الكلامية عند الأصوليين

المبحث الثاني: الأفعال الكلامية عند الأصوليين

سنتطرق في هذا البحث إلى مجال مهم من مجالات التداولية عند الأصوليين، وهو مجال الأفعال الكلامية، فقد كان الأصوليون ذوي آراء متقدمة فيما يتعلق بالفعل الكلامي وما مدى تأثيره وأهميته في حياة الفرد المسلم، كألفاظ العقود والبيوع وعقود الزواج وغيرها.

فقد توصل الأصوليون إلى "اكتشاف" أو "وضع" أفعال كلامية فرعية جديدة منبثقة عن الأفعال الكلامية الأصلية... لم يتعرض لها المعاصرون، إذ لم تعرفها الثقافة الغربية المعاصرة.[1]

إذا تأملنا فلسفة التعامل اللغوي عند علماء الأصول، فإنه يمكن استنتاج رؤية متقدمة لما أنتجته الفلسفة اللغوية أمثال الفيلسوف الأمريكي "موريس" (C. Morris)، والإنجليزي "أوستين" (J.I. Austin)، والفرنسي "ديكرو" (O. Ducrot) في انصباب الاهتمام على فرعين متصلين بأفعال الكلام: ماهيته وكيفيته.[2]

ويبدو أنّ الأصوليين من هذه الجهة التداولية قد استأثروا بالبحث فيما فرّط فيه كثير من النحاة، وذلك من جرّاء فهمهم لطرق الكلام وأوجه استعمالاته وإدراك مقاصـــده وأغراضه، وما يطرأ عليه من تغيير ليؤدي معاني متعددة. ومن ذلك بحثهم في ظاهرة الأفعال الكلامية (ضمن نظرية الخبر والإنشاء)، وكمراعاة قصد المتكلم وغرضـــــــــــه، وكمراعاة السياق اللغوي وغير اللغوي وتحكيمه في الدلالات... بل إنّ البحث الأصولي قد "يفضل في بعض جوانبه ما قدمه علم المعاني.[3]

---

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 132.

[2]- حبيب مونسي، مقاربة مقارنة بين علم المقاصد العربي وأفعال الكلام البرغماتي، على الموقع:
.http://www.maraya.net/inner. p. 151

[3]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 132.

لقد درست ظاهرة الأفعال الكلامية عند الأصوليين ضمن نظرية الخبـــــــــــر والإنشاء، وسنتطرق إلى نماذج من الأفعال الكلامية في كل من الجمل الخبرية والإنشائية.

1- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر:

استثمر الأصوليين مفهوم الأفعال الكلامية ضمن الأسلوب الخبري في تحليلهم للنصوص الدينية، فنشأت من جرّاء هذا التفاعل بين البعد النظري والبعد التطبيقي ظواهر أخرى من تلك الأفعال منبثقة عن الأسلوب الخبري، فربطوا بين الخبر وبين غيره من الأغراض والتجليات الأسلوبية المكتشفة في مجال بحثهم الخاص مثل: الشهـــــادة والرواية، والدعوى والإقرار والوعد والوعيد... وهي الظواهر الخبرية التي لخصّها "شهاب الدين القرافي" (ت 684هـ) في قوله: « الشهادة والرواية خبر، والدعـــــوى خبر، والإقرار خبر، والمقدمة خبر والنتيجة خبر... فما الفرق بين هذه الأخبار».[1]

أ- الخبر عند الجاحظ والآمدي

قسّم الجاحظ (ت 255هـ) الخبر إلى قسمين حسبما أورده "سعد الدين التفتزاني"، ورأى أنّ كلّ منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب معيار تصنيفي مزدوج استمده الجاحظ هو:

- مطابقة الواقع.
- اعتقاد المخبر أو قصده.

تأثر "سيف الدين الآمدي" بقسمة الجاحظ الثلاثية واستدلّ بها على تقسيمات لبعض الأحكام محدّدا هويتها ومراتبها الشرعية، ولكنه لم يقلده تقليدا مطلقا بل انطلق من نفس الاعتبارات التداولية وأسّس عليها أنواعا من التقسيمات الجديدة، فجنح في بحث معنوي مطوّل إلى تقسيم الأخبار المتعلقة بالآثار النبوية الشريفة ثلاث قسم:

القسمة الأولى: الخبر الصادق هو المطابق للواقع، والكاذب غير المطابق.

[1]- المرجع نفسه، ص 133.

القسمة الثانية: ما يعلم صدقه وما يعلم كذبه، وما لا يعلم صدقه وكذبه.

القسمة الثالثة: الخبر المتواتر والخبر الآحاد.[1]

نلاحظ أنّ هذه القسم الثلاث متأثرة في الأساس بالاعتبارات المنطقية والتداولية ومن ذلك مراعاة الآمدي لـ "علاقة الكلام بالواقع الخارجي" في القسمة الأولى متجليّا في مطابقة الخبر للواقع أو عدم مطابقته له، ومنها مراعاة مسألة الكثرة والقلة (التواتر والآحاد) في رواية الخبر كما في القسمة الثالثة. وهذه الفكرة أي مراعاة القلة والكثرة في رواية الأخبار وتوثيقها هي بمعايير المعاصرين مندرجة، على ما يبدو ضمن "درجة الشدة للغرض المتضمن في القول"، فخبر الآحاد هو الذي يرويه فرد واحد أو أفراد قليلون ليس في قوة الخبر الذي يرويه العشرات أو المئات من الناس، مع أنّ كثير من الأصوليين والفقهاء حسبما روى "الشرازي"، لم يشترطوا للمتواتر عددا محصورا.

وتندرج تلك الأخبار بأنواعها كلها ضمن صنف التقريرات (Assentifs) بلغة "سيرل" والغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية هو "التقرير" والذي أوضح "سيرل" بأنه « إدراج مسؤولية المتكلم عن صحة ما يتلفظ به».[2]

ب- أهم الظواهر الكلامية المنبثقة عن الخبر:

أوردنا في فقرة سابقة نص "شهاب الدين القرافي" الذي صرّح بأصناف كلامية كثيرة "مشابهة أسلوبيا" الخبر ولكنها مختلفة عنه في "الغرض والمقصد" وذلك في قوله: «الشهادة خبر، والرواية خبر، الدعوى خبر، والإقرار خبر، والمقدمة خبر، والنتيجة خبر», وقد أدّت به ملاحظته الدقيقة إلى التمييز بين هذه الأصناف تمييزا يقوم على أساس تداولي في معظم الأحيان قلّما نجده عند غيره من العلماء، وبيان ذلك فيما يلي:

- **الشهادة والرواية:**

[1]- سيف الدين الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003، ج2، ص 16.

[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 135.

فقد اعتبر بعض الأصوليين، وخصوصا "شهاب الدين القرافي" كلا من الشهادة والرواية خبرا، ولكنهما يفرقان بينهما بصرامة تداولية ملحوظة، بل إنّ القرافي يرى أنّ الضرورة داعية لتمييزهما، والفرق بينهما عند هذين الفقيهين كان من جهتين:

جهة نوع المخبر عنه؛ فإن كان المخبر عنه أمرا عاما لا يختصّ بمعين فهو 'رواية' أمّا إذا كان في هيئة رسمية كأن يكون أمام القاضي مثلا، فهو 'شهادة'، ويرى القرافي أنّ

الشهادة يشترط فيها الذكورة والحرية وعدد معين من الشهود... بخلاف الرواية.[1]

والأساس التمييزي الذي يقوم عليه التفريق بين هذه الأنواع هو "الآثار المترتبة عن الخبر والمتعلقة بالمخبر عنه"، والذي تعود آثاره إمّا على 'عموم' وإمّا 'خصوص' وهو أساس تداولي ولم نجد ما يعادله معادلة تامة في معايير "سيرل" والمعاصرين، ولكن يبدو أنه ذو صلة بما سمّاه الفيلسوف "سيرل": « نمط الإنجاز (Mode of Achievement) ومفهومه عنده أن توافر شروط إنجازية معيّنة يغيّر من هوية الفعل الكلامي»، ويكفيه بطابع خاص ومن الأمثلة التي توضح ذلك كما مثل "سيرل" شخصان يرويان خبرا، لكن احدهما يرويه بوصفه شاهدا في المحكمة، والآخر يقدمه على أنه خبر عادي؛ فالأول يعطي خبرا ويؤدي به شهادة، بينما الثاني خبره مختلف.[2]

- **انتقال الشهادة من الخبرية إلى الإنشائية:**

غير أنّ القرافي لم يسلم بأنّ جميع أنواع "الشهادة" هي من صنف الخبر، بل يفرّق تفريقا حاسما بين "الشهادة" و"الخبر" مستخدما قرينة تداولية يمكن تسميتها بـ: قرينة خصوصيات الورود أو الاستعمال أي وقوعها في مقامات ما يقتضي الشهـــــــادة دون الخبر، ومنها ما يقتضي الخبر دون الشهادة؛ فالشهادة عنده مباينة

[1]- القرافي، أنوار الفروق في أنواء البروق، دراسة وتحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر،ط1، 2001، ج1، ص 78.

[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 137.

للخبر العادي ومن جهة (أنها لا تصحّ بالخبر البتّة ولا بالوعد) ولو أنّ المتكلم قال أمام القاضي: (قد أخبرتك أيّها القاضي بكذا كذبا، لأنّ مقتضاه تقدم الإخبار من ولم يقع، فالمستقبل وعد والماضي كذب) فالمعيار الذي يحكم الفرق بين الأمرين هو أنّ درجة من الرسمية تقتضيها الشهادة وليست تلك الرسمية من مقتضيات الخبر، ويتبيّن من قراءة نص القرافي صرامته في استخدام هذا المعيار.[1]

ومن مواطن التشابه بين "سيرل" و"القرافي" أنّ كليهما يلحّ على حقيقة واحدة، عبّر عنها القرافي بقوله: « اقتضاء الشهادة إنشاء الخبر» (أي في الحال) وسمّاها سيرل "نمط الإنجاز".

وأمّا الفرق- في التغير الذي يلحق الفعل الكلامي- بينهما فهو أنّ الفيلسوف الأمريكي المعاصر يعدّه فلرقا إنجازيا لا يغيّر من هوية الفعل الكلامي وطبيعته ولكن يؤثر في قوته الإنجازية، أمّا القرافي فيرى أنه يغيّر من دوره في الإفادة ومن ثمّ في التأثير فـــــي الأحكام، أي يؤثر في طبيعة الفعل الكلامي نفسه، فيكون تارة رواية وتارة شهادة وتارة خبرا.

وعلى الرّغم من التقارب بين الرؤيتين، فإنه يبدو أنّ رؤية القرافي الفقيه كانت في هذه النقطة أوغل في التداولية من رؤية الفيلسوف "سيرل".[2]

وقد بنى القرافي رؤيته هذه على تصوره للفروق بين الخبر والإنشاء التي بلغت عنده أربعة وجوه نكتفي منها بوجهين:

الأول: أنّ الإنشاء سبب لمدلوله والهبر ليس سببا لمدلوله، فإنّ العقود سبب لمدلولاتها بخلاف الإخبار.

الثاني: أنّ الإنشاءات تتبعها مدلولاتها، والأخبار تتبع مدلولاتها وتبعية مدلولات الإنشاء تحمل على أنّ بعض الأفعال الكلامية كالطلاق والملكية مثلا إنما يقعان بعد صدور صيغة الطلاق والبيع، وأمّا أنّ الخبر تابع لمخبره... فقولنا: (قام زيد) تبع

---

[1]- المرجع نفسه، ص 138.

[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 139.

لقيامه في الزمن الماضي، وقولنا (هو قائم) تبع لقيامه في الحال، وقولنا (سنقوم) تبع لتقرير قيامه في المستقبل.[1]

ويوضح القرافي أنّ هذه التبعية ليست تبعية في الوجود وإلا لما صدق ذلك إلا للماضي فقط، فإنّ الحاضر مقارن فلا تبعية لحصول المساواة، والمستقبل وجوده بعد الخبر فكان متبوعا لا تابعا.

وتكون حصيلة هذا الإيضاح النظري أنّ مصداق الخبر في الواقع الخارجي سابق عليــه، وأنّ مصداق الإنشاء في الواقع الخارجي لا حق له، ولاشك أنّ هذه الرؤية تتفق مع معيار من معايير التمييز بين الأسلوبين وهو ما نسميه معيار "إيجاد الإنشاء لنسبته الخارجية دون الخبر".[2]

- **الصيغة اللغوية لفعل "الشهادة" مقارنة بغيرها من صيّغ العقود:**

قد يتحول "الفعل الشهادي" إلى إنشاء صريح، فيصير مقابلا وقسيما لظواهر كلامية ثلاث هي: "الخبر"، "الرواية"، "الإخبار عن الإنشاء" فيكتسب صفة الإنشائية ويعامل معاملة الإنشاء عند القرافي، « فإذا قال الشاهد: أشهد عندك أيّها القاضي بكذا... كان إنشـاء، ولو قال: شهدت... لم يكن إنشاء».[3] وكل هذا بسبب الصيغة اللغوية التي تعبّر عن فعل الشهادة وهي ميزة ليست خاصة بهذا الفعل، لأنّ القرافي يقرّر أنّ أفعال كلامية أخرى مثل "فعل البيع" و"فعل الطلاق" تؤثر صيّغها في إيقاعها الإنجازي.[4]

ويقول القرافي فيما يخصّ لفظة البيع: وعكسه في البيع، لو قال أبيعك لم يكن إنشاء للبيع بل إخبار لا ينعقد به البيع، بل وعد بالبيع في المستقبل، ولو قال: بعتك كان إنشاء للبيع. فالإنشاء في الشهادة بالمضارع وفي العقود بالماضي، وفي الطلاق

[1]- القرافي، أنوار الفروق في أنواء البروق، ج1، ص 96.
[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 140.
[3]- القرافي، أنوار الفروق في أنواء البروق، ج3، ص 190.
[4]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 141.

بالماضي واسم الفاعل نحو: أنت طالق، أنت حر... ولا يقع الإنشاء في البيع والشهادة باسم الفاعل، ولو قال: أنا شاهد عندك بكذا وأنا بائعك بكذا... لم يكن إنشاء.[1]

إنّ "الصيغة اللغوية" لا تكون دائما في كلّ السياقات معيارا للتمييز بين الإنشاء والخبر بحكم اختلاف الصيغة بين الإخبار نفسها فيما بينها من جهة وبين الإنشاءات نفسها فيما بينها من جهة أخرى، وبذلك اختلفت العربية عن غيرها من اللغات الأخرى كاللغة الإنجليزية، كما وصفها الفيلسوف "أوستين".[2]

2- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

كما استثمر الأصوليون والفقهاء ظاهرة "الخبر" في استنباط ظواهر جديدة أو أفعال كلامية منبثقة، قاموا بنفس الصيّغ مع ظاهرة "الإنشاء"، واستنبطوا منها وفرّعوا عنها ظواهر وأفعال كلامية جديدة منبثقة عن الأصلية، قلما نجدها عند غيرهم من الذين بحثوا في علم المعاني.

وعليه فقد استنبط الفقهاء والأصوليون أفعال كلامية جديدة بانتهاج النهـــــــج التداولي، وتحديدا من جرّاء البحث في المقاصد والأغراض التي يموّل على أساسها كلّ من الأمر والنهي، وغيرها من الأساليب الإنشائية، وذلك باعتماد القرائن اللفظية والمعنوية أو الحالية التي تهدي إلى تلك المقاصد وتدلّ عليها... وبحثوا في ما ينجز عن مفهوم "الإذن" من أفعال كلامية كـ "الإباحة" و"الأمر" وغيرهما، ومن أهم الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء نجد:

أ- الإباحة:

هي عند الأصوليين نوع من الأحكام التكليفية، ويعرّفونه على أنه: ما لا يتعلق به أمر ولا نهي لذاته.

وقد تأتي صيغة الأمر للإباحة مع أنهم اتفقوا أنها ليست طلبا، ولكنها تعدّ عندهم من الأغراض التي تستعمل فيها بعض صيّغ الطلب، مثل صيغة الأمر، فكان ذلك

---

[1]- القرافي، أنوار الفروق في أنواء البروق، ج3، ص 190.

[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 142.

مدعاة إلى تعرضهم لها ضمن صيغ دراستهم للأساليب الإنشائية، وقد مثلوا لها بالقول:

- جالس الحسن أو ابن سيرين.[1]

والأمر المباح قد يصرف إلى غيره من الأحكام الأخرى، بحسب ما يتعلق به، فإذا كان الشيء المباح يفضي إلى الواجب، كان هذا المباح واجبا، وهكذا مع بقية الأحكام الأخرى.

والانتقال من الإباحة إلى غيره هو بالنظرة التداولية اليوم- تغيّر المسرى الدلالي بشيء خارج عن اللفظ ذاته.

وهناك مبدأ التفاوت بين الأوامر والنواهي الشرعية حسب الأولوية والأهمية، فقد أخذ "الشاطبي" بمبدأ التفاوت بين أوامر الشريعة وصرّح بأنها (أي الأوامر) لا تجري في التأكيد مجرى واحد، فإنّ الأوامر المتعلقة بالأمور الضرورية ليست كالأوامر المتعلقة بالأمور الحجاجية ولا التحسينية، وعليه فهو يرفض إطلاق القول في الشريعة بأنّ الأمر للوجوب أو الندب أو الإباحة من دون قرينة كما هو رأي الكثيرين (كالرازي والمعتزلة وجل الظاهرية)، أي يرفض القول بأنّ الأمر للوجوب مطلقا...

غير أنّ الشاطبي وآخرين (كالأشهري والقاضي أبي البقلاني) ذهبوا إلى ضرورة اعتبار القرينة في صرفه إلى الوجوب أو الندب. وحجة الشاطبي « أنه ليس في كلام العرب ما يرشد إلى اعتبار جهة من الجهات دون صاحبتها».[2]

ب- <u>الإذن:</u>

جرّهم (الأصوليين) الحديث عن "فعل الإباحة" إلى الحديث عن فعل كلامي آخر هو "الإذن"، ودعاهم ذلك إلى الحديث عن الكراهة مع أنها ليست من أفراد "الإذن" كما يرى المغربي غير أنّ المكروه مأذون فيه، وهو يقع موقع الضد من "المندب"،

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 147-148-151.
[2]- الشاطبي، الموافقات، ج3، ص 210.

فأضيف إلى الأصناف الواقعة تحت الإذن ثم جرّهم ذلك إلى الحديث عن "المحرّم" لأنّ النهي عن شيء أمر بضدّه، فهو يقع موقع الضدّ أو النقيض من "الأمر" أو من "المباح" حسب تصنيف الأصوليين، ويكون مصطلح "الإذن" أعلى منها وشاملا لها...

ففعل الإذن متباين لكلّ من الأمر والنهي ممّا يجعله مستقلا عنهما ويتعلق بفعل الإباحة فعل آخر لم يذكره شهاب الدين القرافي" وذكره بعض العلماء هو فعل "التخيير"، وعلى الرّغم من تشابههما الشديد- برؤية المعاصرين من جهة الصيغة اللغوية ومن جهة القوة الإنجازية- فإنّ بينهما فرقا واضحا يتمثل في جواز الجمع بين المباحين في الإباحة، وامتناع الجمع بينهما في التغيير أي يختلفان في الآثار المترتبة على كلّ منهما، وهو ما سمّاه أوستين وسيرل "الفعل الناتج عن القول أو الفعل التأثيري" (Acte Perlocutionnaire).[1]

ج- الأمر:

قسّم الشاطبي "الأمر" إلى صريح وغير صريح:

- والأمر الصريح نوعان:

الأول: مجرد لا يعتبر فيه علة مقصدية، ويجري مع مجرد الصيغة مجرى التعبّد من غير تعليل، ومثل قوله تعالى: **(... وَذَرُوا الْبَيْعَ...)** (الجمعة/9)، وقوله: **(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ....)** (البقرة/43).

الثاني: من حيث ينظر إلى قصده الشرعي بحسب الاستقراء، وما يقترن من القرائن الحالية أو المقالية الدالة على أعيان المصالح في المأمورات والمفاسد في المنهيات، ومثل له بأن قوله تعالى: **(... فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ...)** (الجمعة/9)، مقصود به الحث على إقامة الجمعة وعدم التفريط فيها، لا الأمر بالسعي إليها فقط، وقوله: **(... وَذَرُوا الْبَيْعَ...)** جار مجرى التوكيد والنهي عن ملابسة الشغل... وترى أنّ هذا يعضده الاستقراء ويميل الشاطبي إليه.

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 153-154.

- أمّا الأمر غير الصريح فهو على ضروب أيضا:
- ما جاء مجيء الإخبار عن تقرير الحكم مثل الآية: **(.. كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ..)** (البقرة/183)، **(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ...)** (البقرة/233).
- ما جاء مدحاً له ولفاعله (أو ذماً له و لفاعله في النهي).
- ما يتوقف عليه المطلوب (كون المباح مأمورا به)...

ينطوي هذا التصور على بعض الاعتبارات التداولية وتتمثل في:

- أنّ تطبيق مبدأ القصدية في الأوامر الشرعية، كان معيارا صالحا ودقيقا لتصنيفها عند الشاطبي.
- أنّ قوة إنجازية ما تحملها هذه الأصناف الكلامية مثل: (تقرير الأمر، تقرير النهي إنشاء المدح...) وقد شعر الشاطبي بقوتها الإنجازية فجعلها أساسا للأمريات.

د- النهي:

وكما انبثقت عن تطبيقاتهم لأسلوب الأمر أصناف كلامية فرعية جديدة كذلك انبثقته عن تطبيقاتهم للنهي أصناف فرعية أخرى يمكن إدراجها ضمن الأفعال الكلامية.

ويندرج تحت هذا القسم المكروه والمحرّم يختلفان في درجة الشدّة للغرض المتضمن في القول بحسب معايير ومصطلحات سيرل، إذ إنّ الغرض المتضمن في القول من "الكراهة" أقل شدّة من الغرض المتضمن في القول من "التحريم"، وفي كلّ منهما نجد فعلا متضمنا في القول شاملا لهما معا هو "المنع" وكذلك يقال في الفروق بين مصطلحات الشاطبي (كراهة التنزيه وكراهة التحريم) ونجد في كلّ منهما أيضا فعلا كلاميا شاملا لهما معا هو "المنع" لكنه في أحدهما منع جازم وفي الآخر منعا غير جازم، فالغرض المتضمن في فعل كراهة التنزيه أقل شدّة من الغرض المتضمن في فعل كراهة التحريم.[1]

[1]- مسعود صحراوي،التداولية عند علماء العرب، ص 156-158-160.

هـ - ألفاظ أو صيغ الطلاق:

من بين الصيّغ الذي بحثت باستفاضة في كتب الأصوليين والفقهاء الألفاظ التي تنشئ الطلاق وتوقعه، أي التي يتمّ بها إنشاء الفعل الكلامي الذي ينجرّ عنه "فعل الطلاق"، فقد أجمع العلماء المسلمون، كما صرّح "أبو الوليد محمد بن رشد القرطبي" (520-595هـ) على أنّ « الطلاق يقع إذا كان بنية ولفظ صريح»،[1] واختلفوا في هل يقع باللفظ غير الصريح أو بالنيّة دون اللفظ أو باللفظ دون النيّة.

وعليه فقد اعتبروا شرط النيّة أو القصد ركنا من أركان التمييز بين أنواع الطلاق وما هو صحيح منها وما هو غير صحيح في تداولية الأصوليين والفقهاء، ولاسيما عند "مالك بن أنس" (93-179هـ) كما روي عنه ابن رشد.

أمّا باصطلاحات التداوليين المعاصرين فقد عبّر عنه أوستين مقولة القصدية مبدأ هاما من مبادئ الأفعال الكلامية، إذ تتوقف عليه الهوية الإنجازية لأيّ فعل كلامين أمّا باعتبارات سيرل فذلك مرتبط بمعيارين: **"الغرض المتضمن في القول"** من جهة ومعيار **"درجة الشدة"** من جهة أخرى.

والخلاصة أنّ كلّ هذه الألفاظ أو العبارات التي ذكرها الفقهاء كألفاظ صريحـــــــة للطلاق، أو كناية عنه نحو: « أنت طالق، حبلك على غاربك، ألحقي، اعتدي، استبرئي تقنعي...».

إنما تعدّ أفعال كلامية وتصنّف باصطلاحات سيرل ضمن الإيقاعيات باعتبار أنّ المتكلم يريد من التلفظ بها إيقاع فعل وسلوك اجتماعي معيّن وإيجاده بالكلام.[2]

و- ألفاظ أو صيغ البيع:

ناقش الأصوليون والفقهاء المسلمون في كتبهم الألفاظ والصيّغ التي تتمّ بها عقود البيـــــع، إذ أنّ الفعل البيعي لا يصحّ إلا بألفاظ خاصة تواضع عليها أهل اللسان العربي لتؤدي هذا الفعل الكلامي، وهي الألفاظ التي وصفها ابن رشد بأنها تلك التي

---

[1]- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، ط6، 1982، باب الطلاق- الفصل الأول.

[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 167-168.

صيغتها ماضية، مثل أن يقول البائع: قد بعتك هذا الشيء[1] ومفاده أنّ صيغة البيع مخالفة لصيغة الشهادة فتكون بالماضي وعكسه في البيع، وقال: أبيعك لم يكن إنشاء للبيع بل إخبار لا ينعقد به بيع بل وعد بالبيع في المستقبل، ولو قال: بعتك كان إنشاء للبيع، فالإنشاء في الشهادة بالمضارع، وفي العقود مثل البيع بالماضي، وفي الطلاق بالماضي واسم الفاعل، نحو: أنت طالق، وأنت حر، ولا يقع الإنشاء في البيع... باسم الفاعل ولو قال: أنا بائعك بكذا... لم يكن إنشاء للبيع...[2]

و لا تتمّ عملية البيع حتى يقول المشتري: "قد اشتريت منك" وذلك ما يسمى عندهم: الإيجاب والقبول وذلك ما اتفق عليه كبار الفقهاء كـ مالك والشافعي، فالإيجاب هو أن يقول البائع: قد بعتك، والقبول أن يقول المشتري: قد اشتريت (أي قبلت).[3]

لاحظنا في المبحث مدى استيعاب الأصوليين لمفهوم الفعل الكلام ومدى تأثيره في الواقع، فقد بحثوا عن هذه الألفاظ لا من طريقة تركيبها، لا في كيفية اشتقاقها، بل ما الذي تحدثه في الواقع في تأثيرات تعود على الفرد والمجتمع.

[1]- القوافي، أنوار الفروق في أنواء البروق، ج3، ص 190.
[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3]- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ص 169-170.

المبحث الثالث: أسباب نزول القرآن و ورود الحديث

المبحث الثالث: أسباب نزول القرآن و ورود الحديث

من المباحث والعلوم التي نجد فيها لمحات تداولية في التراث العربي، هو أسباب النزول وأسباب ورود الحديث، إذ يهتمان هذان العلمان بالظروف والشروط التي لابست نزول الآية من عند الله (سبحانه وتعالى) أو صدور الحديث من عند المصطفى (صلى الله عليه وسلم) ومعرفة السبب يجعلنا نفهم أكثر المقصد من الآية أو الحديث ويمكن إدراجهما ضمن مباحث السياق النصي والسياق المقامي، وربما حتى ضمن سياق الفعل.[1]

ذلك أنّ كثير من النصوص في الكتاب والسنة، أحاطت بها ظروف، وشروط ومناسبتها لابدّ من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص على الواقع ولعلنا نعتبر سبب النزول وسبب الورود نوعا من فقه المحل وإعانة للمجتهد على إدراك وأهمية توفر الشروط والظروف فسها للتنزيل.

فعندما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ادّخار لحوم الأضاحي- إذ لم نعلم السبب- قد نقع في مشكلة تأييد التحريم في الأحوال كلها بينما لو علمنا سبب الورود نعلم أنّ التحريم كان بسبب طروء الفقر "للدافة"، ثم لمّا انتهت الحال التي عليها الناس، عاد الحل وسمح بالأكل والادّخار بقوله صلى الله عليه وسلم: (إنّما نهيتكم- أي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث- من أجل الدافة التي دفت، فكلوا، وادّخروا وتصدقوا) رواه مسلم.

وقوله: (كلوا وأطعموا وادّخروا، فإنّ ذلك العام- أي العام الذي نهى فيه عن الادّخار- كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها) رواه البخاري.

إنّ فهم أسباب النزول والورود يشكل مدخلا ومنهجا للفقيه والباحث لإدراك أهمية فهم العصر، والظروف والملابسات التي تحيط بالحكم الشرعي، وليس فهم

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 43.

أبعاد النص، إنّ فهم العصر لا يتأثر إلا بإدراك السنن والقوانين الاجتماعية، والتمكن من آليات الفهم الاجتماعي التي لها علومها ومعارفها. [1]

1- أسباب نزول القرآن:

أ- تعريفه:

قال الواحدي: « لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها..». [2]

أو هو ما نزل القرآن بشأنه وقت وقوعه كحادثة أو سؤال. [3]

من التعريف لهذا العلم نستنتج (من منظور تداولي) أنه فعل لغوي تلاه فعل لغوي آخر هو الآية، فالحادثة أو السؤال ما هي إلا أحداث لغوية، ملابسة للآية وتلتحم معها لكي نوجّه الآية الوجهة الصحيحة مفهوما ومقصدا.

إذا نظرنا إلى الفوائد من ذكر سبب نزول الآية عند الفقهاء والمفسّرين، ونظرنا لهذه الأهداف من زاوية تداولية ندرك مدى الوعي عند أسلافنا بالظروف والأحوال المحيطة بالنص أو الخطاب ومدى تأثيرها في توجيه النص وجهة صحيحة.

ب- الأهداف من معرفة أسباب النزول:

أهم الأهداف المبثوثة في كتبهم هي:

- **بيان الحكمة التي دعت إلى تشريع حكم من الأحكام وإدراك مراعاة الشرع للمصالح العامة في علاج الحوادث رحمة بالأمة:**

إذا نظرنا في مسوغات استعمال الإستراتيجية التوجيهية عند الغربيين نجدهم قد استنبطوا قواعد ومبادئ يفترض أن يقوم عليها الخطاب، فيجعل (ليتش) الأولوية عند التلفظ بالخطاب لقواعد التأدّب وذلك في دراسته عن مبادئ التداول، إذ يفترض في

---

[1]- محمد رأفت سعيد، أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس، مجلة الأمة، قطر، العدد 37، جمادي الأولى 1414هـ، ص 97.

[2]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي، القاهرة- مصر، ج1، ص 94.

[3]- منّاع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، الرياض- السعودية، ط3، 2000، ص 78.

المرسل أن يراعي العلاقة الودية بينه وبين المرسل إليه أو يؤسسها إذا لم تكن موجودة.[1]

وقد وضع ليتش قاعدتين في عمله وهما:

- قاعدة اللباقة: وصورتهما:
- قلل تكلفة الغير.
- أكثر ربح الغير.
- قاعدة السخاء: وصورتهما:
- قلل ربح الذات.
- أكثر خسارة الذات.

وقد جعل قاعدة اللباقة هي القاعدة الرئيسية.

إذا قارنا بين الفائدة الأولى من فوائد أسباب النزول وقاعدة اللباقة عند (ليتش) نجد تقاربا كبيرا، غير أنه من اللباقة أن لا نصف الله بهذه الصفة، فهذه الصفة خاصة بالبشر غير أننا يمكن لنا أن نصوغ قاعدة ملائمة وهي قاعدة "مراعاة المصالح العامة".

- **تخصيص الحكم به عند من يرى أنّ العبرة بخصوص السبب:**

يمكن مقارنة هذه الفائدة بقاعدة من قواعد (روبين لاكوف) إذ دعت إلى توسيع مبادئ اللغة الكلية وذلك من خلال إدراج القواعد التداولية للحكم بجودة صياغة الخطاب من عدمه، فتضع قاعدتين نسميهما قواعد الكفاءة التداولية (Les règles de compétence pragmatique)، وتعتمد هاتان القاعدتان على سياق إنتاج الخطاب في تطابقهما، أو أولوية إحداهما على الأخرى، وقد صاغت القاعدتين كما يلي:

- كن واضحا.

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 332.

- كن مؤدبا.[1]

إذا نزلت الآية وكانت دالة على حكم عام في الظاهر، ربّما يلتبس على القارئ أو السامع (المرسل إليه) للآية بعمومها فيزول الالتباس بمعرفة سبب نزول الآية ومثاله قوله تعـــالى: **(لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)** (آل عمران/188)

فقد روي أنّ مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع لابن عباس فقل: لئن كل امرئ منا فرح بما أوتي وأحبّ بما لم يفعل يعذب لتعذبنّ أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه الآية إنما نزلت في أهل الكتاب، ثم تلا: « وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب»... قال ابن عباس مثال رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود مكة فكتموه إياه وأخذوا بغيره، فخرجوا وقد أروه أنهم قد أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك وفرحوا بما أوتوا من كتمان ما سألهم عنه.[2]

- **الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال:**

قال الواحدي:« لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها».

قال ابن دقيق العيد: « بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن».

قال ابن تيمية: « معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب».[3]

وقد حكيّ عن قدامة بن مضعون وعمرو بن معدّ يكرب أنهما كانا يقولان: الخمر مباحة ويحتجان بقوله تعالى: **(لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...)** (المائدة/93)، ولو علما سبب نزولها لم يقولا ذلك، وهو أنّ أناس قالوا: لما

---

[1]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين- دراسة لغوية نحوية دلالية ، ص 205.

[3]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص 29.

حرمت الخمر: كيف لمن قتلوا في سبيل الله وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهو رجس؟ فنزلت.[1]

- **دفع توّهم الحصر:**

قال الشافعي في قوله تعالى: **(قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا...)** (الأنعام/145) معناه أنّ الكفار لما حرّموا ما أحلّ الله، وأحلوا ما حرّم الله، وكانوا على المضادة والمحادّة فجاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكأنه قال لا حلال إلا ما حرّمتموه ولا حرام إلا ما أحللتموه؛ نازلا منزلة من يقول: لا تأكل اليوم حلاوة فيقول: لا أكل اليوم إلا حلاوة.

والغرض المضادة لا النفي والإثبات على الحقيقة، فكأنه تعالى قال: لا حرام إلا ما أحللتموه من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحل.[2]

2-أسباب ورود الحديث:

أ- تعريفه:

قال أبو شهبة: ويمكننا تعريف علم أسباب ورود الحديث فنقول: هو علم يبحث فيه عن الأسباب الداعية إلى ذكر رسول الله للحديث أوّلا.

من التعريف ندرك مدى علاقة علم أسباب ورود الحديث بالتداولية، إذ ينصبّ اهتمام هذا العلم على السياق المقالي أو المقامي الذي انجرّ من ورائه قول النبي صلى الله عليه وسلم للحديث وكذلك يمكن إدراجه ضمن مباحث الأفعال الكلامية؛ إذ أنّ الحادثة أو السبب الذي من أجله ورد الحديث عبارة عن فعل لغوي انجرّ ورائه فعل لغوي آخر.[3]

ب- فوائد معرفة أسباب ورود الحديث:

---

[1]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ج1، ص 88.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص 89.

[3]- طارق الأسعد، علم أسباب ورود الحديث ومنزلته في تفسير النصوص، ومجال تطبيقه عند المحدثين والأصوليين، ص 24.

الفائدة الأولى: معرفة وجه الحكمة الباعثة على التشريع:

يعدّ سبب ورود الحديث قرينة يستدلّ بها على الحكمة الشرعية من إنشاء الحكم في محله، فمعرفة سبب الورود تمكّن من إدراك حقيقة المعنى والإحاطة بأبعاده ومعالجة جزئيات الأسباب و وجه الارتباط بين النص والحكم، والحكمة التي تكون في هذا الارتباط، وهذا يعين في باب الاجتهاد على معرفة الصفة المشتركة بين الفرع والأصل عند القياس، كما ييسر الوقوف على تحقق الحكمة عند استنباط الأحكام للمشكلات المعاصرة.[1]

نجد معالم هذه الفائدة فيما يسمى في التداولية **بنظرية الملائمة (Théorie de pertinence)** حيث تعدّ هذه النظرية التي أرسى دعائمها كلّ من اللساني البريطاني "دريدر ولسن" (D. Wilson) والفرنسي "دان سبربر" (D. Sperber).

لقد أعادت نظرية الملائمة النظر في نظرية غرايس وقلصت محتوياتها مقتصرة على مبدأ الملائمة كأساس مركزي يختزل جميع المسلمات المذكورة، ويعدّ تعميما للتواصل الموصوف بـ **"المناسب الدلالي" (Ostensive Inferentiel)** فهو:

- **مناسب:** لأنّ المتكلم يستعمل المثير (Stimulus) الأكثر ملائمة لإبلاغ افتراضاته. ويتضح هذا في قوله: « فمعرفة سبب الورود تمكّن من إدراك حقيقة المعنى والإحاطة بأبعاده ومعايشة جزئيات الأسباب ووجه الارتباط بين النص والحكم، والحكمة التي تكون في هذا الارتباط».

- **وهو استدلالي:** لأنّ المتلقي يستدلّ على القصد الإخباري انطلاقا من المؤشرات المسوقة من قبل المتكلم ويلتقي مع "طارق الأسعد" في قوله: « هذا يعين في باب الاجتهاد على معرفة الصفات المشتركة بين الفرع والأصل عند القياس، كما ييسر الوقوف على تحقق الحكمة عند استنباط الأحكام المشكلات المعاصرة».

[1]- المرجع نفسه، ص 32.

فالتواصل في نظر "سبربر ولسن" يقوم على هذا الأساس، ويكون التواصل الاستدلالي المناسب بأن ينتج المتكلم مثيرا واضحا للمخاطب، فيصبو الأول إلى جعل مجموعة من الافتراضات واضحة أو أكثر وضوحا لدى المخاطب.[1]

الفائدة الثانية: تخصيص الحكم إذا ورد النص بصيغة العموم:

يعدّ الجمهور من الأصوليين التخصيص نوع بيان أو تفسير للعام، حيث يستوفيه احتمالان:

- احتمال إرادة العموم. - احتمال إرادة الخصوص.

حتى إذا ورد الخاص رجّح احتمال الخصوص الذي كان قائما، فالعالم مع استواء هذين الاحتمالين فيه ليس مبيّنا ولا مفسّرا في ذاته، بل مفتقرا إلى بيان مراد الشارع من هذين الاحتمالين، فالتخصيص إذن لا يغيّر شيئا وإنما يرجع أحد الاحتمالين ويفسّر العام بالمجمل.[2]

يمكن إدراج هذه الفائدة ضمن مبدأ التعاون الذي بلوره "غرايس" والذي يقصد به ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المرسل للتعبير عن قصده مع ضمانه قدرة المرسل غليه على تأويله وفهمه. وصياغته على النحو التالي:

ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار، وقد فرّع عنه عددا من القواعد الرئيسية هي:

- قاعدة الكمّ
- قاعدة النوع.
- قاعدة المناسبة.
- قاعدة الكيف (الطريقة).

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 37-38.
[2]- طارق الأسعد، علم أسباب ورود الحديث، ص 44.

ومن خلال النظر في هذا المبدأ وفي قواعده المتفرعة عنه نلمس أنّ للعلاقة بين المتخاطبين دورا أساسيا في مراعاة هذه القواعد أو خرقها عند التلفظ بالخطاب أو التركيز على المعنى كما يقصده المرسل، وما ينتج عن ذلك من خطابات متنوعة الأشكال والإستراتيجيات.[1]

الفائدة الثالثة: تقييد الحكم به إذا ورد النص بصيغة الإطلاق:

يعدّ التقييد وقوع دليل من المشرّع نفسه، يعارض في محله دليلا مطلقا فيجعله خاصا ببعض ما يصدق عليه معناه دون بعضه الآخر، ويكون بيانا أو تفسيرا لما ورد عليه من النصوص المطلقة.[2]

تدرج هذه الفائدة ضمن مبدأ التعاون كسابقاتها.

الفائدة الرابعة: تعيين المجمل فيما يقع به البيان في النصوص:

لم يكن الموقع الذي تمثله أسباب الورود مقتصرا في الرواية الحديثة على تحديد لمناسبة الحديث وموضوعه، وإنما كان لها أبعاد تخدم الجانب الدلالي في المعاني الصادرة عن المشرّع وتحقق الصلة التركيبية بين هذه المعاني، ولذلك فهي متصلة بمادة أسباب الورود لأنها الباعث على إنشاء النبي صلى الله عليه وسلم للحديث القائم بألفاظه على ما يقتضيه من المعاني المقصودة ف يمحل البيان.

مثاله: ما أخرجه مالك في موطئه في باب ما جاء في النهي عن الانتباذ: « عن ابن عمر أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازيه، قال عبد الله بن عمر: فأقبلت فانصرف قبل أن أبلغه، فسألت ماذا قال؟ قالوا: نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت».

وجاء في سبب ورود هذا الحديث ما أخرجه مسلم رحمه الله في كتاب الإيمان «عن أبي حمزة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم وفد عبد قيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله إنّ هذا الحيّ من ربيعة، وقد حالت بيننا

---

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 96.

[2]- طارق الأسعد، علم أسباب ورود الحديث، ص 66.

وبينك كفار مضر، فلا نخلص إليك إلا شهر الحرام فأمرنا بأن نعمل به، وندع إليه من ورائنا قال: آمركـــــــم بأربع، وأنهاكم عن أربع، الإيمان بالله ثم فسّرها لهم، فقال: "شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمدا رسول الله، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا خمس ما غنمتم، وأنهاكم عن الدباء والحنتم والنقير و المقير».

زاد في رواية له: « قالوا: يا نبي الله ما علمك بالنقير؟ قال: يلى جذع تنفرونه، فتقذفونه فيه من القطيعاء».

قال سعيد: « أو قال من التمر ثم تصبون فيه من الماء حتى إذا سلك غليانه شربتموه...».

تبيّن الإجمال الذي كان في الحديث الأول من النهي أن ينتبذ من الآنية المذكورة، لسرعة تخمّر ما يكون فيها من التمر والماء، بحيث لو انتبذ في شيء منها، ولم يشوبه مسكرا فلا حرج عليه.[1]

الفائدة الخامسة: تعليل المتن به إذا أدّى بألفاظ تحيل الحديث عن معناه المراد:

سبب الورود يمكن تعليل أصل المتن به، إلا أنه يوضح السياق الذي أنشأ النبي صلى الله عليه وسلم الحديث من أجله، فإذا أهمل اعتبار سياق الحديث أو غفل عنه، فإنّ المتن يفقد أسباب إجرائه على واقعته وسببه الذي سيق من أجله.[2]

مثاله: قال ابن رجب رحمه الله: « وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيّروا المعنى مثل ما اختصر بعضهم من حديث عائشة عن حيضها في الحج، أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم قال لها، وكانت حائضا: "انقضي رأسك وامتشطي" وأدخله في باب غسل الحيض وقد أنكر ذلك على من فعله لأنه يخلّ بالمعنى، فإنّ هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت الإحرام».[3]

---

[1]- طارق الأسعد، علم أسباب ورود الحديث، ص 76.

[2]- المرجع نفسه، ص 80.

[3]- طارق الأسعد، علم أسباب ورود الحديث، ص 81.

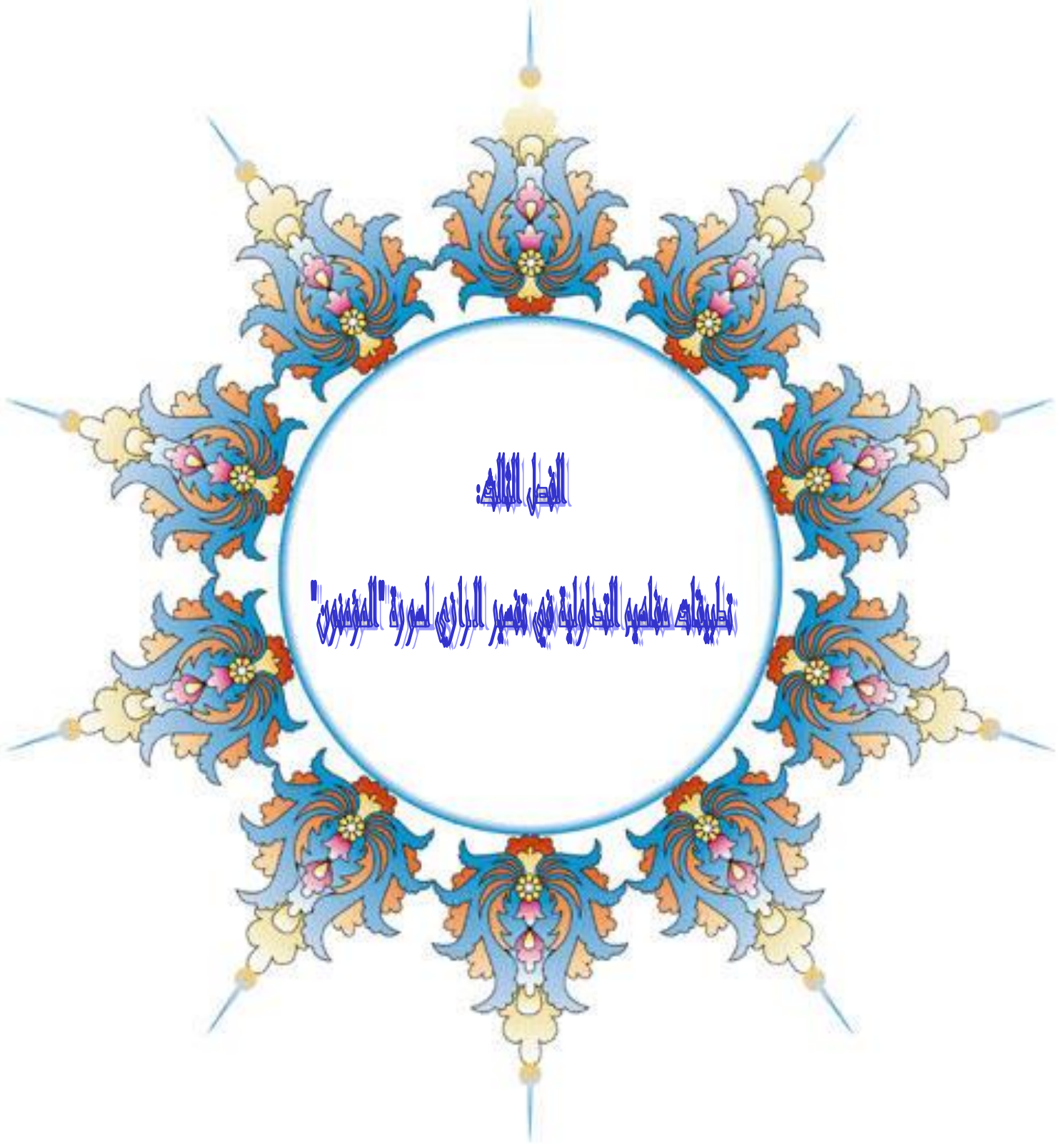

الفصل الثالث:

تطبيقات مفاهيم التداولية في تفسير الزمخشري لسورة "المؤمنون"

المبحث الأول: كتب التفسير وتفسير الرّازي

المبحث الأول: كتب التفسير وتفسير

يمكن أن تساهم الدراسات اللسانية الحديثة في فهم نصوص القرآن الكريم فهما متكاملا يؤدي إلى وضع النص القرآني في إطاره العام الذي نتج من أول مرة، كما يمكن أن تقدم لها منهجا في الفهم المتكامل هو المنهج السياقي في مستوياته اللغوية المتعدّدة النحوية والصرفية والمعجمية والبلاغية التي تشهد في فهم مراد المتكلم ومقاصده العليا بقرائن نصّية ومعنوية، ويضاف إلى السياق اللغوي الداخلي سياق آخر هو سياق الحال أو المقام أو ما يتصل به من عناصر الحال والزمان والمكان والمتكلم والمخاطب.[1]

1- التفسير ومباحث الفكر التداولي فيه:

أ- تعريف التفسير:

لغة: تدلّ مادة "فسّر" في لغة العرب على معنى البيان والكشف والوضوح، وممّا ورد في ذلك فسّرت الذراع إذا كشفتها، وفسّرت الحديث إذا بيّنته.[2]

اصطلاحا: علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.[3]

ب- المباحث التداولية المبثوثة في التفسير:

- **السياق:**

اعتمد علماء علوم القرآن والمفسّرون في دراسة النص القرآني وفهم دلالته على جانبي السياق: اللغوي الكلي أو ما يسمى بسياق النص وسياق الموقف، إذ نظروا إلى

---

[1]- عبد الرحمن بودرع، أثر السياق في فهم النص القرآني، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007، ص 72.

[2]- مساعد بن سليمان، مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر، والمفسر، دار ابن الجوزي، ضمن الموسوعة الشاملة، ص 51.

[3]- الزركشي، البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين بن عبد الله، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ج1، ص 13.

الآية القرآنية أو مجموع الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن، ومعنى ذلك أنهم لا يعتمدون على السياق اللغوي الجزئي المتمثل في الآية الواحدة أو مجموع الآيات المعزولة عن سياقها الكلي، واهتموا بعنصر آخر مكمّل للسياق اللغوي في النص القرآني وهو القـــراءات القرآنية، كما أفردوا مؤلفات لعلم الوقف والابتداء وكيفية الوصل والفصل وما يترتب على ذلك من دلالات، وهي من عناصر السياق اللغوي.

ومن العلامات المساعدة على فهم قصد المتكلم بالخطاب النظر في سياق الكلام قريبه وبعيده لغوه ومقامه، وقد وجدنا المفسرين يعرضون لتلك القواعد ويطبقونها.[1]

- **الحجاج:**

قال "الطاهر بن عاشور" (ت 1393ه) في بيان شأن حاج وما اشتق منه عند تفسير قوله تعالى: **(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ...)** (البقرة/258): معنى حـــــاجّ خاصم، وهو فعل جاء على زنة المفاعلة ولا يعرف لحاج في الاستعمال فعل مجرد دال على وقوع الخصام ولا تعرف المادة التي اشتق منها...

وجاء في الإتقان، قال العلماء: « قد اشتمل القرآن العظيم على جميع البراهيـــن والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحذير تبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطبق به لكن أورده على عادة العرب دون دقائق طرق المتكلمين لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبيّن لهم»

الثاني: « إنّ المسائل إلى دقيق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون... فأخرج الله مخاطباته في محاجة خلقه من أجل صورة

[1]- محمد إقبال عروي، السياق في الإصلاح التفسيري، مفهومه ودوره الترجيحي، مجلة الإحياء، العدد 26، ص 78.

ليفهم العامة منها يقنعهم وتلزمهم الحجّة وتفهم الخواص من أنبائها ما يزيد على ما أدركه فهم الأطباء».[1]

ب- المفسّر ومؤهلاته العلمية:

التفسير ليس شيئا سهلا ومستساغ لأيّ كان، فلا يمكن أن يصدر له إلا الأدلة من العلماء والجهابذة منهم وهذا لخطورة الموقف، فإنّ المتصدي للتفسير عرضة لأن يقول: معنى قول الله تعالى كذا.[2]

لذلك يلزم أن يتوفر في المفسّر شروط منها مآله بعد ذاتي ومنها مآله بعد معرفي.

فالبعد الأول نعني به الأخلاق والقيم الروحية التي تؤهل المفسّر لتحمّل أمانة الكشف عن الحقيقة وتجليتها لمن يجهلها من البشر وهو ما أطلق عليه الأسلاف (ركاب العالم أو سهت العلماء).

والثاني البعد المعرفي: ويتمثل في جملة العلوم المساعدة والضرورية للكشف عن الحقيقة وقد اصطلح العلماء على تسمية هذا البعد بـ (شروط العالم).

وبالنسبة لمبحث تفسير القرآن فإنّ العلماء وصفوا بين أيدينا جملة من الآداب والشروط ينبغي توافرها في المفسّر ليصل إلى المعنى الحقيقي للنص الشرعي.

- **شروط المفسّر:**

إذا أردنا جمع الشروط التي لسيوطي في كتابه "الإتقان" وفي كتاب "أصول التفسير" وقواعده للمفسّر نجدها تنحصر في:

- أن يكون عالما بالحديث الشريف رواية ودراية، ومعلوم أنّ أحاديث الرسول صلوات الله عليه وسلم هي مبنية كتفسير المجمل والمبهم، وهي التي يستعين بها المفسّر على توضيح ما يشكل عليه.
- أن يكون عالما باللغة؛ لأنها بها يعرف شرح المفردات ومدلولاتها بحسب الوضع والسياق ثم لابدّ له من التبحر في ذلك؛ لأنّ اليسير لا يكفي إذ ربما

[1]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي، القاهرة، ج2، ص 489.
[2]- مساعد الطيار، التفسير بالرأي، مفهومه، حكمه، أنواعه، ضمن الموسوعة الشاملة، ص 05.

كان اللفظ مشتركا والمفسّر يلزمه معرفة المعنيين، إذ يخفى عليه الآخر وقد يكون المراد به.

- أن يكون عالما بالنحو؛ لأنّ المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلابدّ من اعتباره.
- أن يكون عالما بالصرف؛ لأنه به تعرف الأبنية والصيّغ.
- الاشتقاق؛ لأنّ الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف باختلافهما.
- علوم البلاغة؛ وهي علوم المعاني والبيان والبديع، لأنّ المفسّر يعرف بالأول خواص تركيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وإخفاءها،[1] وبالثالث وجود تحسين الكلام.

وهذه العلوم هي أعظم الشروط التي ينبغي توفرها في المفسّر ذلك أنه مطالب بمراعاة ما يقتضيه الإعجاز وإنما يدرك بهذه العلوم.

والملاحظ أنّ النصوص الأدبية الرفيعة لا تدرك إلا بالذوق وليس كلّ من اشتغل بالنحو واللغة وغيرهما يكون من أهل الذوق، وإنما أهل الذوق هم الذين يشتغلون بعلم البيان وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر وصارت لهم بذلك دراية وملكة تامة فهو لا يمكن الاعتماد عليهم في انتقاء النصوص وتمييزها.

- علم القراءات؛ وبه نعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض.
- أصول الدين؛ بما في القرآن الكريم من الآيات الدّالة بظاهرها على يجوز على الله تعالى، فالأصولي يؤوّل ذلك ويستدلّ على ما يستحيل وما يجب وما يجوز.
- أصول الفقه؛ فيه يعرف وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط.
- أسباب النزول والقصص؛ فسبب النزول يمكّننا من معرفة الظروف والملابسات التي واكبت نزول الآية. وبالقصص يمكننا الوقوف على أبعاد ما أجمل ف القصص القرآني.

[1]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي، القاهرة، ج2، ص 180.

- الناسخ والمنسوخ؛ ليعلم محكم أيّ الذكر الحكيم من غيره.
- الفقه؛ حتى تفسّر آيات الأحكام تفسيرا صحيحا لا يحيد بها عن جادة الحق والصواب.
- علم الموهبة؛ وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، وإليه يشير الحديث النبوي: (من عمل بما علم ورثه اله علم ما لم يعلم).

أما بالنسبة للمفسّر المعاصر فيتعيّن إضافة ثلاث شروط أخرى، وهي:

- الإلمام التام بعلوم العصر وذلك حتى يمكن أن يعطي للقرآن بعده الحضاري الصحيح فيتحقق مفهوم شمولية وعالمية الدين الإسلامي.
- المعرفة بالفكر الاجتماعي والفلسفي والاقتصادي والسياسي السائد والمهيمن على الساحة وذلك حتى يستطيع دحض كلّ الشبهات المحاكة حول الدين الإسلامي وإبراز حقيقة القرآن الكريم وموقفه من كلّ قضايا العصر، وذلك مساهمة في نشر الوعي بحقيقة الإسلام و ريادته الفكرية والحضارية.
- الوعي بمشكلات العصر وأزماته لإبراز موقف الإسلام منها وسبل تفاديها وكيفية معالجتها.[1]

2-الرّازي وتفسيره:

أ- ترجمة لفخر الدين الرّازي:

هو محمد بن الحسين بن الحسن بن علي، العلامة فخر الدين أبو عبد الله القرشي البكري التيمي الطبرستاني الأصل الرّازي ابن خطيب الرّائي، الشافعي المتكلم صاحب التصانيف.

ولد سنة أربع وأربعين وخمس مائة، اشتغل على والده الإمام ضياء الدين عمر، وكان من تلامذة محيي السنة أبي محمد البغوي. توفي يوم الاثنين وكان عيد الفطر سنة (606هـ) بمدينة هراة...

[1]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط1، 1996م، ج2، ص 181.

قال التوفق أحمد بن أبي أصيبعة في تاريخه: « انتشرت في الآفاق مصنّفات فخر الدين وتلامذته وكان إذا ركب مشى حوله نحو ثلاث مائة تلميذ فقهاء وغيرهم وكان خوارزم شاه يأتي إليه وكان شديد الحرص جدا في العلوم الشرعية والحكمية حادّ الذهن كثير البراعة، قويّ النظر في صناعة الطب، عارفا بالأدب، له شعر بالفارسي والعربي... كانوا يقصدونه من البلاد على اختلاف مطالبهم من العلوم وتفنّنهم، فكان كلّ منهم يجد النهاية القصوى فيما يرومه...».[1]

قال ابن خلكان: « فريد عصره ونسيج وحده فاق أهل زمانه في علم الكلام والمقولات... وعلم الأوائل، له تصانيف مفيدة في علوم عديدة منها تفسير القرآن الكريم جمع فيه كلّ غريب وهو كبير جدا لكنه لم يكمله وشرح سورة الفاتحة في مجلد، ومنها في علم الكلام "المطالب العالية" و"نهاية العقول" وكتاب "الأربعين" و"المحصل" وكتاب "البيان والبرهان في الردّ على أهل الزيغ والطغيان" وكتاب "المباحث العمادية في المطالب المعادية" و"تهذيب الدلائل وعيون المسائل" وكتاب "إرشاد النظار إلى الطائف الأسرار" وكتاب "أجوبة المسائل التجارية"..... وله مختصر في الإعجاز ومؤاخذات جيّدة على النحاة وله طريقة في الخلاف...».[2]

ب- <u>تفسير الرّازي المسمى بالتفسير الكبير أو مفاتيح الغيب:</u>

ممّا تجدر الإشارة إليه أنّ هناك من يرى أنّ الرّازي لم يكمل تفسيره منهم الذهبي وابن خلكان وغيرهم، ويرون أنه وصل في تفسيره إلى سورة الأنبياء ثم أكمله بعده كلّ من شمس الدين قاضي القضاة أحمد بن خليل الخوبي (ت 637هـ)، ونجم الدين أحمد بن محمد القمولي (ت 727هـ)، غير أنّ القول مرجوح على ما بيّنه عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي في بحثه القيم حول "تفسير فخر الدين الرّازي".

---

[1]- الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي،ط1، 2003، ج13، ص 137.

[2]- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تح: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج4، ص 82.

وفي خلاصة المعلمي نستنتج أنّ تفسير سورة "المؤمنون" ضمن التفسير الكبير هو من تفسير الرّازي نفسه، وبهذا يزول الإشكال حول صحة نسبة التفسير إليه.

ولعلّ تفسير الرّازي المسمى "مفاتيح الغيب" يمثل لحظة اكتمال هذا العلم وتلاقي الاتجاهين في التعامل مع الخطاب هما: علم الكلام والبلاغة العربية ومدى انعكاسهما على هذا المبحث (التفسير)، بل اعتبره المستشرق "جولد تسيهر" آخر التفاسير المثمرة.

المبحث الثاني: استخلاص المفاهيم التداولية من تفسير الرّازي لسورة "المؤمنون"

يتعلق الأمر هنا بمجموعة من الأفكار المبثوثة في ثنايا تفسير الرّازي لسورة المؤمنون وهي عبارة عن إشارات عمّا وصل إليه النضج الفكري في دراسة الخطاب وله انتماء إلى مجال المباحث التداولية.

قال رحمه الله: « أمّا الذكر فهو مناجاة مع الله تعالى، فإمّا أن يكون المقصود منه كونه مناجاة أو المقصود مجرد الحروف والأصوات، ولاشك في فساد هذا القسم فإنّ تحريك اللسان بالهذيان ليس فيه غرض صحيح، فثبت أنّ المقصود به المناجاة وذلك لا يتحقق إلا إذا كان اللسان معبّرا عمّا في القلب من التضرعات فأيّ سؤال في قوله تعالى: (**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**) (الفاتحة/6) وكان القلب غافلا عنه...

بمعنى لا وجود للفعل الإنجازي بدون قصد المتكلم، ولا يكون كلامه خطابا ما لم يكن حاضرا بقلبه، لو جرت هذه الكلمات على لسانه وهو حاضر في بياض النهار إلا أنّ المتكلم غافل لكونه مستغرق الهم بفكر من الأفكار ولم يكن قصد توجيه الخطاب عليه عند نطقه لم يصرّ بارا في يمينه».[1]

أليس هذا من صميم مبحث المقاصد في التداولية؟ إذ يتدخل القصد بوصفه معيارا في صلبه تصنيف العلامة، فينقلها من صنف إلى آخر، كما ينقلها من حيّز الغلو من المعنى فتصبح ذات معنى.

وهذه الشروط تسمى في المصطلحات التداولية بالإمارات القصدية: ويتعلق الأمر بالوقائع التي توفر إشارات أنتجت قصدا لتوفيرها، وهي إشارات لا تبلغ هذا الهدف إلا شريطة الاعتراف بها بوصفها أنتجت لتبلغ ذلك الهدف.[2]

و بالتالي جعل ذلك الكلام- رغم وجود المخاطب أمامه وهو بدون علم به- ليس خطابا.

وقال أيضا: السؤال الثالث: هذه الآية تدلّ على تحريم المتعة على ما يروى عن القاسم بن محمد، الجواب: نعم وتقريره أنها ليست زوجة له فوجب أن لا تحلّ له،

---

[1]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، 1981، ج13، ص 78-79.

[2]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 186.

وإنّما قلنا أنها ليست زوجة له لأنهما لا يتوارثان بالإجماع ولو كانت زوجة له لحصل التوارث لقوله تعالى: **(... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...)** وهو أعلم ألا ترى كيف اعتمد في البرهان على صحة حرمة زواج المتقنة بشيء خارج عن اللفظ، أي بالسياق العام للقرآن الكريم، حيث استدلّ بآية من سورة النساء على أنّ الزوجة ترث من زوجها وبما أنّ العلماء اتفقوا على أنّ المتمتع بها لا يرث فدلّ ذلك على حرمتها عليه.

وهذا داخل في الحجاج وانتقال من القاعدة الصغرى إلى القاعدة الكبرى، ثم الاستنتاج.

وقال مجيبا على السؤال الثاني: « كيف حكم على الموصوفين بالصفات السبع بالفلاح مع أنه تعالى ما تمّم ذكر العبادات الواجبة كالصوم والحج والطهارة؟ والجواب: أنّ قولـــه **(وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ)** يأتي على جميع الواجبات من الأفعال والتروك كما قدمنا والطهارات دخلت في جملة المحافظة على الصلوات الخمس لكونها من شرائطها».[1]

وهو استدلال بدلالة لنص التي هي فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام ومقصوده، إذ استنتج من قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ)** على أمور غير مصرّح بها في اللفظ؛ وإنما بالسياق والمقصود من الكلام.[2]

وقال: السؤال الثالث: أ فيدلّ قوله تعالى: **(أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ)** على أنه لا يدخلها غيرهم؟ الجواب: أنّ قوله يفيد الحصر لكنه يجب ترك العمل به لأنه ثبت أنّ الجنة يدخلها الأطفال والمجانين والوالدان والحور العين... لقوله تعالى: **(... وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ...)**.

---

[1]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج13، ص 81-83.

[2]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 187.

واستعمال الرّازي الأسئلة، وإجابته عليها دليل على وعي بأهميتها إذ يضلّ السؤال واحدا من أهم آليات الإستراتيجية المباشرة في الخطاب ولتوظيف الأسئلة فوائد كثيرة منها:

- تحقيق الانسجام بين طرفي الخطاب.
- جعل المرسل إليه يدلي بمعلومات قد تفيد المرسل.
- قد تكون مدخلا للحجاج.
- إدامة السيطرة على الموقف من لدن المرسل، فمنه يبدأ الحديث وإليه ينتهي، كما قد يكون السؤال هو نقطة بداية الحوار مثلا.[1]

وقال: أما قوله: **(وَاعْبُدُوا اللَّهَ...)** فالمعنى أنه أرسله بالدعاء إلى عبادة الله تعالـــــى وحده، ولا يجوز أن يدعوهم إلى ذلك إلا وقد دعاهم إلى معرفته أوّلا، لأنّ عبادة من لا يكون معلوما غير جائزة وإنّما يجب ويجوز بعد المعرفة.[2]

واستدلّ على هذا بالمقام الاجتماعي وهو استحالة ذلك في الواقع؛ وهذا ما يسمى بالسياق المقامي وهو موفر جزئيا بعض العوامل أو المحدّدات التي تسهم في تحديد معاني التعبيرات اللغوية، والمقامات بوصفها سياقا هي صنف متأصل في المحدّدات الاجتماعية... إذ تؤطر هذه المحدّدات خصائص المحادثة في النصوص الكبرى وكذلك في بناء الخطاب الإقناعي والحجاجي.[3]

- **<u>تطبيقات مفاهيم التداولية على تفسير الرّازي لسورة "المؤمنون":</u>**

تحتلّ سورة المؤمنون المرتبة الثالثة والعشرون في الترتيب المصحفي، وهي السورة السادسة والسبعون في النزول، نزلت بعد سورة الطور وقبل سورة تبارك، وآياتها مائة وثماني عشرة آية، وهي مكية بالاتفاق.

وما سورة المؤمنون إلا خطاب مندرجة تحت خطاب عام هو القرآن الكريم، وما وقع اختيارنا عليها إلا لما تشتمل عليه من المقاصد العليا والمناظرات والمحاجات

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 132.
[2]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج13، ص 92.
[3]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 43.

بين رسل الله وقومهم الكافرين برسالتهم، ويجري عملنا على اختيار النصوص التي تنصبّ فـــــــي التداولية، ونذكر ما يناسبها من أقوال علماء آخرين قدماء أو محدثين مبيّنين وجه التوافق بينهم وبين آراء التداوليين في العصر الحديث.

- **بناء سورة المؤمنين كخطاب:**[1]

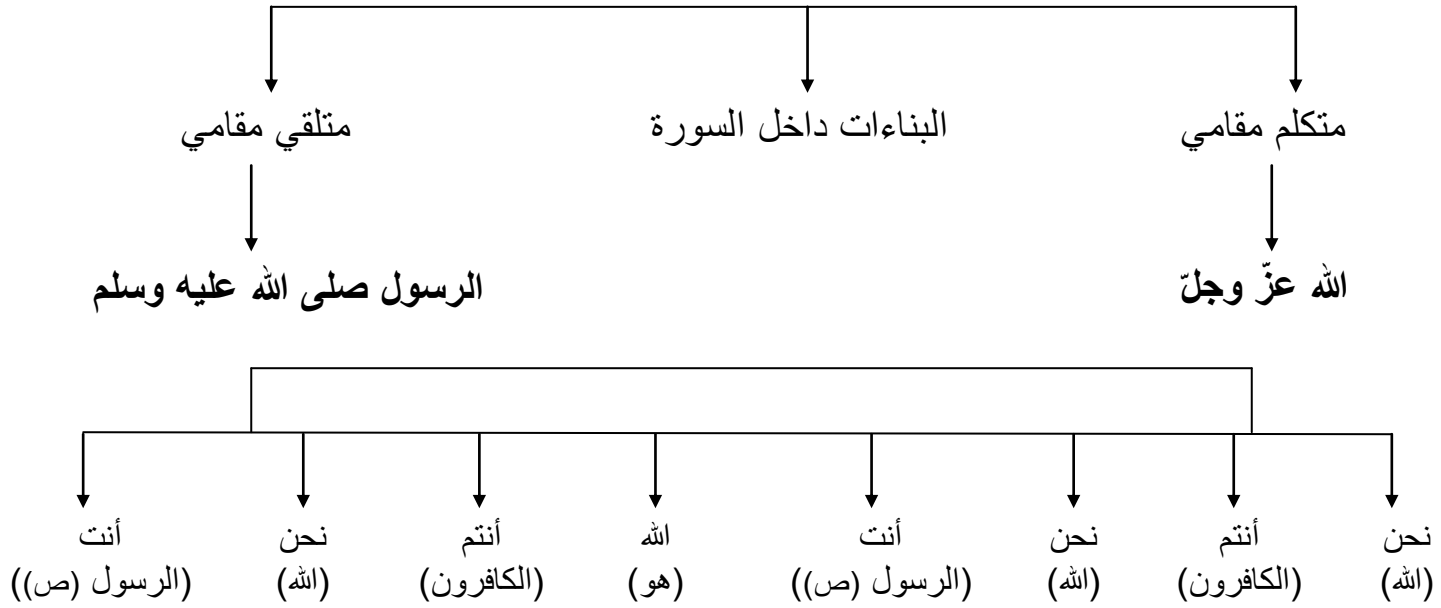

تبيّن من خلال السورة من الناحية الخطابية أنها تنطلق من مصدر واحد ينبع منه الخطاب ويتعدّد المخاطبون من ناحية الأشكال اللغوية ولكنه التعدّد ينحصر من ناحية الإحالة في النبي صلى الله عليه وسلم والكافرين، والخلاصة أنّ الخطاب موّجه إلى الكافرين عن طريق الرسول صلى الله عليه وسلم انطلاقا من المقام ولكن يصبح مباشرا بين الله والكافرين في سياق السورة.[2]

[1]- مفتاح بن عروس، وجهة الخطاب في سورة المؤمنون، مجلة اللغة والأدب، مجلة أكاديمية محكمة يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص 154.

[2]- مفتاح بن عروس، وجهة الخطاب في سورة المؤمنون، ص 155.

هذا بالنسبة لبناء السورة، أمّا بناء التفسير الذي هو موضوع دراستنا فيمكن تجسيده في:

- **بناء تفسير سورة المؤمنين كخطاب:**[1]

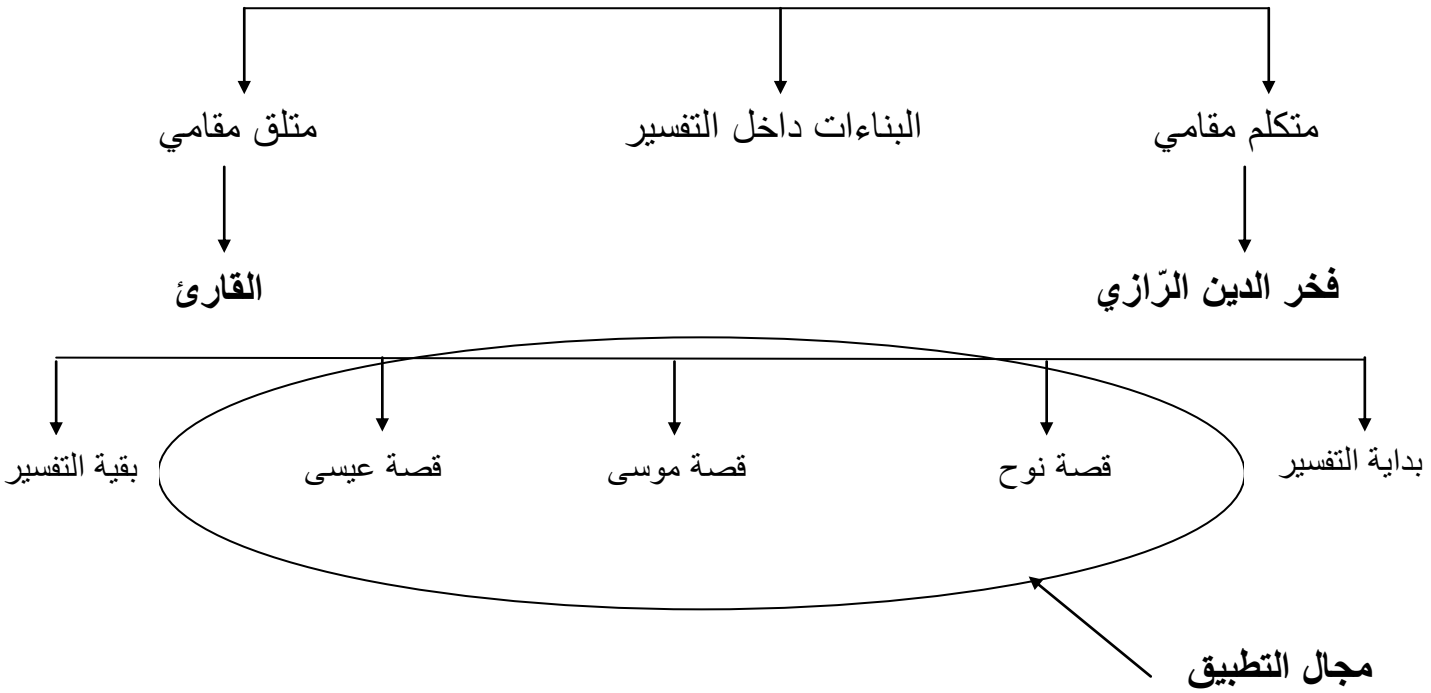

- **<u>القصة الأول</u>: قصة نوح عليه السلام**

أما قوله: **(وَاعْبُدُوا اللَّهَ...)** فالمعنى أنه سبحانه أرسله بالدعاء إلى عبادة الله تعالى وحده، ولا يجوز أن يدعوهم إلى ذلك إلا وقد دعاهم إلى معرفته أوّلا، لأنّ عبادة من لا يكون معلوما غير جائزة وإنما تجوز ويجب بعد المعرفة.

أما قوله: (... مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ...) فالمراد أنّ عبادة غير الله لا تجوز إذ لا إله سواه... فكيف يعبد ما لا ينفع ولا يضرّ؟، ثم أنه لما لم ينفع فيهم هذا الدعاء واستمروا على عبادة غير الله تعالى حذرهم بقوله تعالى: **(... أَفَلَا تَتَّقُونَ)**...[2]

---

[1]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج23، ص 92.

أوّل ما بدأ نوح في دعوة قومه هو: عبادة الله وحده، وبيّن الرّازي أنه لا يجوز أن يدعوهم إلى ذلك إلا وقد دعاه إلى معرفته أوّلا، هذا داخل في إطار ضوابط التداول الحجاجي إذ يجب:

حسب صاحب كتاب "إستراتيجيات الخطاب"؛ أن يكون الحجاج ضمن إطار الثوابت الدينية والثوابت العرفية.[1]

وقول الرّازي: « إلا وقد دعاهم إلى معرفته»، يتضمن أنّ نوحا عليه السلام عرّفهم أنّ الذي يدعوهم إلى عبادته إنما هو الله الذي خلق السماوات والأرض ومن فيهنّ، بما فيهم قومه، وهو الرّزاق لهم، والمنجم عليهم، فلا يحسن أن يعبد غيره.

وعلّل نوح عليه السلام بقوله تعالى: **(... مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ...).**

قال الرّازي: « فالمراد أنّ عبادة غير الله لا تجوز إذ لا إله سواه».

ومن حق العبادة أن تحسن لمن أنعم بالخلق والإحياء وما بعدهما، فإذا لم يصحّ ذلك إلا منه تعالى فكيف يعبد ما لا ينفع ولا يضر؟[2]

لقد استعمل آلية من آليات الحجاج، وهي الإحالة إلى شيء يعرفونه أي أنّ مرجع الضمير في قوله: **(وَاعْبُدُوا اللَّهَ...)** الذي أمرتكم بعبادته هو هذا الذي عرّفتكم به وهو المستقرّ عندكم وهذا ترق من الرّازي في أسلوب المحاججة، إنّ بعد التقرير على أنّ الله هو المنعم بالخلق والإحياء، وهو النافع والضار وعندما نفاها عن غيره ونحن نعلم وجود النفع والضر الاضطرار ولا وجود في الكون إلا خالق أو مخلوق، فإذا انتفت صفة النفع والضر عن المخلوق تعيّنت كونها صفة على الخالق.

و الاستفهام الاستنكاري في قوله: « فكيف يعبد ما لا ينفع ولا يضر؟» وهو آلية من آليات الحجاج اللغوية.

ولما عرفهم أنّ الذي يدعوهم إليه هو النافع المنار خوفهم بقوله: **(... أَلَا تَتَّقُونَ)** أي لا تخافون من بيده النفع والضرّ.

---

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 465.

[2]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج23، ص 92.

ثم أورد شبههم وهي خمسة شبه مرتبة في سلم حجاجي ومترابطة فيما بينها ويمكن تمثيلها فيما يلي:[1]

- فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ

- إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ

- مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آَبَائِنَا الْأَوَّلِينَ

- وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً

- مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ[2]

نجد أنّ الكفار في عرضهم لشبههم يعتمدون على أدوات التعليل والتي هي في السياق نفسه مركبة في سلم حجاجي، فمن تعليلهم عدم رسالة نوح بأنه بشر، والرسول حبيب الله ولابدّ لهذا الحبيب من ميزة تميزه عن غيره، ولا توجد هذه الميزة إلا في الملائكة، ومعلوم أنّ بعثة الملائكة أشدّ إفضاء إلى المقصود من بعثة البشر، ولم نسمع من قبل بمثل هذا الذي يدّعي أنه رسول الله.

فلمّا تبيّن لهم- بزعمهم- بطلان إدّعائه الرسالة ولم يبق سوى أنه مجنون لأنّ هذا الأمر لا يتجرأ عليه أحد من العقلاء، وحتى تنطلي شبهتهم على العوام، ولما كان مجنونا فلنصبر إلى زمان حتى يظهر عاقبة أمره إن أفاق وإلا قتلتموه.

هذه جملة حججهم وما استدلوا به على بطلان رسالة نوح عليه السلام.

وقد ردّ هذه الشبه صاحب التفسير بما يعرف في الاصطلاح التداولي بالحجاج التقويمي وهو أن يراعي المرسل في خطابه الحجاجي أمرين هما: الهدف الذي يريد تحقيقه وهو الإقناع، والحجج التي يمكن أن يعارضها به المرسل إليه والتي يضعها في الحسبان في أثناء بناء خطابه، ويمحصّها عند استحضار حججه.

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 466.

[2]

ولم يتدرج في تفنيد حججهم كما أورد الكفار حججهم بل اكتفى بتفنيدها الواحدة تلوى الأخرى، باعتبار كلّ شبهة مستقلة عن غيرها.[1]

ردّه على الشبهة الأولى: وهي قوله: **(مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)** أنّ الرسول لا يصير رسولا إلا إذا تأيّد بالمعجزات، فإذا ظهرت المعجزات على يده تبيّن أنه رسول الله سواء كان بشرا أو غيره.

وأما قوله: **(مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آَبَائِنَا الْأَوَّلِينَ)** فردّ عليهم بأنّ وجود التقليد لا يدلّ على وجود الشيء فقدمه من أين يدلّ على عدمه؟

وأما قوله: **(إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ)** فقد كذبوا لأنهم كانوا يعملون بالضرورة كمال عقله، فاستند الرّازي إلى السياق وما أخبر به الله عن نوح من كمال عقله ونزاهته من الجنون، والله هو الصادق المصدوق.

وأما قوله: **(فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ)** ولا يجوز توقيف ذلك إلى ظهور دولته، لأنّ الدولة لا تدلّ على الحقيّة، وإن لم يظهر المعجز لم يجز قبول قوله سواء ظهرت الدولة أو لم تظهر.[2]

وهذا استدلال بالمقام والوقائع التاريخية، إذ كم من ظالم أو صاحب دعوى باطلة قد كانت له دولة ولكنها زالت فيما بعد، والعاقبة للمتقين.

ثم انتقل إلى الخطاب الذي جرى بين نوح عليه السلام وربه فقال: أما قوله: **(قَالَ رَبِّ انْصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ)** ففيه وجوه: أحدهما أنّ في نصره إهلاكهم فكأنه قال: أهلكهم بسبب تكذيبهم إياي، لأنّ الربط التعليلي في الخطاب قد جعل لفعله سببا معقولا.

ثم انتقل به إلى الاستراتيجية التوجيهية في قوله: **(فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا...)** أي بحفظنا و كلئنا....[3] فنجد عنا أنه استعمل استراتيجيتين مختلفتين في الخطاب.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 466-467.

[2]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ص 93.

[3]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ص 94.

الأولى: الاستراتيجية التوجيهية: ف يطلبه صنع الفلك باستعمال فعل الأمر (**اصْنَعِ**) والاستراتيجية التضامنية وهي بأن يقترب المرسل من المرسل إليه، بما جعله واثقا بأنّ المرسل يميل إليه ميلا طبيعيا خاليا من أيّ دوافع أو أغراض منفعية وذلك بقوله: «بحفظنا وكلئنا».

وبالتالي استعمل صيغة الطلب "افعل" وهي آلية من آليات الاستراتيجية التوجيهية، وهنا ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنّ "ليتش" يفرّق بين طبقتين من الفعل الكلامي الصريح حسب مبدأ التأدب، ويمثل للأولى بالفعل في صيغة "افعل" ويمثل للأخرى بالحالة التي يصرّح فيها المرسل بالفعل الذي يقوم بإنجازه لحظة التلفظ، كما في الخطابين التاليين:

- أسكت
- أنا آمرك أن تسكت

فالصيغة الأخرى تعدّ أقل تأدبا من الصيغة الأولى،[1] وما نلاحظه هنا أنّ قوله: أدخل أو أسكت هو من قبيل النوع الأول حسب تصنيف "ليتش".

وقال الرّازي: وأما قوله: (**... فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**) وهي كسابقتها داخلة في الإستراتيجية التوجيهية.

وقال الرّازي: ففيها (الآية) مسائل: المسألة الأولى إنما قال: (**فَقُلِ**) ولم يقل فقولوا لأنّ نوحا كان نبيا وإماما لهم فكان قوله قولا لهم مع ما فيه من الإشهار بفضل النبوة وإظهار كبرياء الربوبية...[2]

رغم أنّ الآية التي أوردها تأمر نوحا عليه السلام بحمد الله، ولكنه استنتج من سياقها التي جاءت فيه أنها تحمل في جنباتها التهوين والتقبيح وعدم المبالاة بأولئك الكافرين الهالكين، وهذا داخل فيما يعرف بمتضمن القول.

- **<u>القصة الثانية:</u> موسى وأخوه هارون عليهما السلام**

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 344.

[2]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج23، ص 96.

قال الرّازي: « اختلفوا في الآيات»، فقال ابن عباس رضي الله عنه هي الآيات التسع وهي العصا واليد والجراد والقمل والضفادع والدّم وانفلاق البحر والستون والنقص في الثمرات.

وقال الحسن قوله: « بآياتنا» أي بديننا واحتج بأنّ المراد بالآيات لو كانت هي المعجزات والسلطان المبين أيضا هو المعجز، والأقرب هو الأول لأنّ لفظ الآيات إذا ذكر فالمراد منها المعجزات.

أمّا الذي احتجوا به فالجواب عنه من وجود أحدهما: أنّ المراد بالسلطان المبين يجوز أن يكون أشرف معجزاته وهو العصا لأنها قد تعلقت بها معجزات شتى من انقلابها حية وتلقفها ما أفكته السحرة وانفلاق البحر وانفجار العيون من الحجز بضربها بها وكونها حارسا وشمعة وشجرة مثمرة ودلوا و وشاء.

وثانيهما: يجوز أن يكون المراد بالآيات نفس تلك المعجزات وبالسلطان المبين كيفية دلالتها هي الصدق.

وثالثهما: أن يكون المراد بالسلطان المبين استيلاء موسى عليه السلام عليهم في الاستدلال على وجوه الصانع وإثبات لنبوة وأنه ما كان يثبت لهم قدرا ولا وزنا.[1]

أمّا الرّازي فردّ على حجته في الجواب الأول بالسياق اللغوي والسياق المقامي؛ أمّا السياق المقامي ففي معنى قوله أنّ العصا وهي من جملة المعجزات قد ثبتت لها كثير من المعجزات من انقلابها حيّة وتلقفها ما أفكته السحرة...، أمّا السياق اللغوي فهو قول الله عزّ وجل في آية: **(مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ...)** حيث عطف جبريل وميكال هما من جنس الملائكة لميزة تميزا بها عن باقي الملائكة، فلهذا أفردوا بالذكر.[2]

---

[1]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج23، ص 102.

[2]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 375.

قال رحمه الله: « ثم إنه سبحانه حكى عن فرعون وقومه صفتهم ثم ذكر شيمتهم، أمّا صفتهم فأمران أحدهما: الاستكبار والأنفة، والثاني أنهم كانوا قوما متعالين أي رفيعي الحال في أمور الدنيا، ويحتمل الاقتدار بالكثرة أو القوة».[1]

عدّد هنا الصفات التي كان يتصف بها فرعون وقومه وهي: الاستكبار والأنفة وأنهم كانوا قوما عالين.

فالوصف باسم الفاعل من نماذج الوصف التي يدرجها المرسل في خطابه بوصفها حجّه ليسوغ لنفسه إصدار الحكم الذي يريد لتنبني عليه الحجة التي يرومها.[2]

وفي قوله: « ولما كان ذلك التكذيب كالعلة ككونهم من المهلكين رتبه عليه بناء التعقيب، فقال: وكان ممّن حكم الله عليهم بالفرق فإنّ حصول الفرق لم يكن حاصلا تعقيب التكذيب، إنما الحاصل تعقيبه التكذيب حكم الله تعالى بكونهم كذلك في الوقت اللائق به».[3]

التعليل من الأدوات اللغوية التي تندرج تحت تقنيات الحجاج والتي يستعملها المرسل لتركيب خطابه الحجاجي وبناء حججه فيه.

- **القصة الثالثة: قصة عيسى ومريم عليهما السلام**

قال الرّازي رحمه الله: « اعلم أنّ ابن مريم هو عيسى عليه السلام جعله الله تعالى آية بأن خلقه من غير ذكر وأنطقه في المهد في الصغر وأجرى على يديه إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى، وأمّا مريم فقد جعلها الله تعالى آية لأنها حملته من غير ذكر...».[4]

---

[1]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج23، ص 102.
[2]- الشهري، إستراتيجيات الخطاب، ص 375.
[3]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج23، ص 103.
[4]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج23، ص 103.

سرد الرّازي لمعجزات مريم وفق سلّم حجاجي، ممّا جعل القاضي يرى أنّ هذه المعجزات هي معجزات لـ زكريا عليه السلام، ويمكن ترتيب هذه الحجج عموديا كما يلي:[1]

- **لم تلقم ثديا**
- **تكلمت في صغرها**
- **حملت من غير ذكر**

لكنه ردّ ما قاله القاضي[2] بقوله: قلنا القاضي: إنما قال ذلك لأنّ عنده الإرهاص غير حائز وكرامات الأولياء غير جائزة وعندنا هما جائزان فلا حاجة إلى ما قال، والأقرب أنهما جعلها آية بنفس الولادة لأنه ولد من غير ذكر وولدته من دون ذكر، فاشتركا جميعا في هذا الأمر العجيب الخارق للعادة، والذي يدلّ على أنّ هذا التفسير أولى من وجهين: أحدهما أنه تعالى قال: **(وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً...)** لأنّ نفس الإعجاز ظهر فيهما لا أنه ظهر على يديهما وهذا أولى من الآيات التي ظهرت على يده نحو: إحياء الموتى، وذلك لأنّ الولادة فيه وفيها آية فيهما وكذلك أن نطق في المهد وماعدا ذلك من الآيات ظهر على يده لا أنه آية فيه.

والثاني: أنه تعالى قال: (**آيَةً**) ولم يقل آيتين وحمل هذا اللفظ على الأمر الذي لا يتمّ إلا بمجموعهما أولى، وذلك هو أصل الولادة لا المعجزات التي كان عيسى عليه السلام مستقلا بها.[3]

وهو يردّ على ذلك في خطاب حجاجي ساردا حججه:

- استند على السياق اللغوي واستعماله لأداة "لأنّ" التي تكررت ثلاث مرات والتي هي داخلة في ألفاظ التعليل والمستعملة بدورها في الخطاب الحجاج

[1]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 476.
[2]- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج23، ص 103.
[3]- الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 477.

الخاتمة

حاولنا في هذه المذكرة أن نلفت النظر إلى منهج جديد في الدّرس اللغوي، لا يقف عند حدود التحليل اللغوي على مستوى البنية اللغوية بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يأخذ في اعتباره أيضا الظروف والملابسات التي هي في صميمها جزء من الأحداث اللغوية عند التحليل والتطبيق، وكل ما يتعلق بالمنتج والمتلقي.

أدّت فكرة إدخال المعنى ودراسته كجزء من البنية اللغوي الأساسية للجملة على الانتقال من دراسة هذا المعنى أي ما يعرف بعلم الدلالة (Semantique) إلى الدراسة التداولية (Pragmatic).

- إنّ التأثير الأكثر بقاء في التداولية الحديثة يرجع إلى فلاسفة اللغة الذين سبقوا بالتأصيل لها ومنه: "أوستين" (1962)، "سيرل" (1969)، "جرايس" (1975).

- ارتبط تعريف التداولية دائما بالتمييز بينها وبين الدلالة من ناحية والنحو من ناحية أخرى.

- ترتبط أغلب التعريفات المقدمة للتداولية بفكرة الاستعمال أو الإنجاز اللساني في أبسط تعريفاتها "دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل".

- نتيجة التطورات الكبيرة في الفلسفة واللسانيات ظهرت عدة أنواع من التداوليات كالتداولية الإستراتيجية والمتعالية والحوارية والاجتماعية واللغوية...

- التداولية مفترق الطرق لتداخل اختصاصات اللسانيين والمناطقة والسميائيين والفلاسفة والسيكولوجيين والسوسيولوجيين.

- من الجهود العربية الحديثة المساهمة في إثراء هذا العلم جهود "طه عبد الرحمن" وتجلى عمله في وضع المصطلحات وفق إستراتيجية علمية قائمة على التأصيل واستثمار جهود علاء الإسلام في البحث التداولي.

- تحتضن التداولية في تحليلها مجموعة من النظريات والمباحث منها:

1) نظرية التلفظ.

2) أفعال الكلام.

3) الحجاج.

4) المقاصد.

5) نظرية التواصل.

- إنّ الكثير من الأفكار اللسانية التي تبدو للوهلة الأولى أنها جديدة توجد لها إرهاصات أو مقابلات في البحث اللغوي العربي.

- لقد تجلى موضوع التداولية عند العرب القدماء في مصطلح "السياق" إذ أنّ تنوّع الوظائف التداولية هو انعكاس لتنوّع السياق كاستجابة له.

- يظهر تناول البلاغيين لهذا البحث في دراستهم للسياق على فكرة مقتضى الحال والعلاقة بين المقال والمقام، وأحسن ما يمثل ذلك حديثهم عن علم المعاني واهتمامهم بحال المستمع وظروفه، حيث يجعلون الحذف والذكر والتقديم والتأخير والتأكيد وعدمه معللة بالأحوال.

- المقام عندهم كل ما يعين على فهم الحدث اللغوي ويساعد على إبراز المعنى سواء أكان متصل بالمتكلم أم السامع أو علاقة كلّ منهما بالآخر.

- أما الأصوليين فقد رأوا أنه لا معنى من دون سياق ولا تأويل من دون اعتباره، وقد تعرّضوا لظاهرة الأفعال الكلامية المنبثقة عن الأسلوب الخبري كالشهادة والرواية والإقرار والوعد والوعيد...، بالإضافة إلى الأفعال المنبثقة عن الإنشاء كالإباحة والإذن والأمر والنهي وألفاظ الطلاق والبيع، وما يلحقه من معاني للسياق تستفاد من الكلام.

- اهتمامهم يقصد المتكلم وربطهم للمعاني بكل ما يحيط بها من ظروف تساعد على إبراز المعنى الدّلالي الكامل.

- تحتلّ أسباب نزول القرآن و ورود الحديث مكانة عظيمة، إذ أنّ معرفتها يجعلنا نفهم أكثر المقصد من الآية أو الحديث مأخوذا بإجماله الكلي وأهمية توفر الشروط والظروف نفسها للتنزيل ويمكن إدراجهما ضمن مباحث السياق النصّي والسياق المقامي وربما حتى ضمن سياق الفعل.

- التفسير لا يمكن أن يتصدّره إلا الأقلية من العلماء الذين وضعوا شروط للتصدّي له منها: الدّراية بالحديث الشريف ورايته، علوم اللغة من نحو وصرف واشتقاق، علوم البلاغة من معان وبيان وبديع، أسباب النزول...

- "فخر الدين الرّازي" من كبار العلماء والمفسرين الذين نبغوا في العلوم العقلية والنقلية، له مصنّفات كثيرة من بينها: "التفسير الكبير"، المسمى "بمفاتيح الغيب".

- تحتل سورة "المؤمنون" المرتبة الثالثة والعشرون في الترتيب المصحفي وهي السورة السادسة والسبعون في النزول، وما وقع اختيارنا عليها إلا لما تشتمل عليه من المقاصد العليا والمناظرات والمحاجات بين رسل الله وقومهم الكافرين.

- من المفاهيم المستخلصة في تفسير الرّازي لسورة "المؤمنون":

1) اعتبار القصد شرطا ضروريا ليكون الكلام له فعّاليته وتأثيره في السامع فهو العامل الأساسي في تحريك العملية التواصلية.

2) استعماله للأسئلة والأجوبة دليل على وعيه بأهميتها، إذ يظلّ السؤال واحدا من أهم آليات الإستراتيجية المباشرة وهو نقطة بدء الحوار ومدخلا للحجاج.

3) اعتماده على السياق في توجيه الخطاب إلى احتمال معين دون بقية الاحتمالات.

4) إثبات دلالة كلمة ما مع وجود دلالات أخرى محتملة بالاعتماد على السياق العام للشريعة الإسلامية.

5) الاعتماد على السياق الاجتماعي في الحكم على ذكر شيء دون دلالة منطوق القرآن على ذلك.

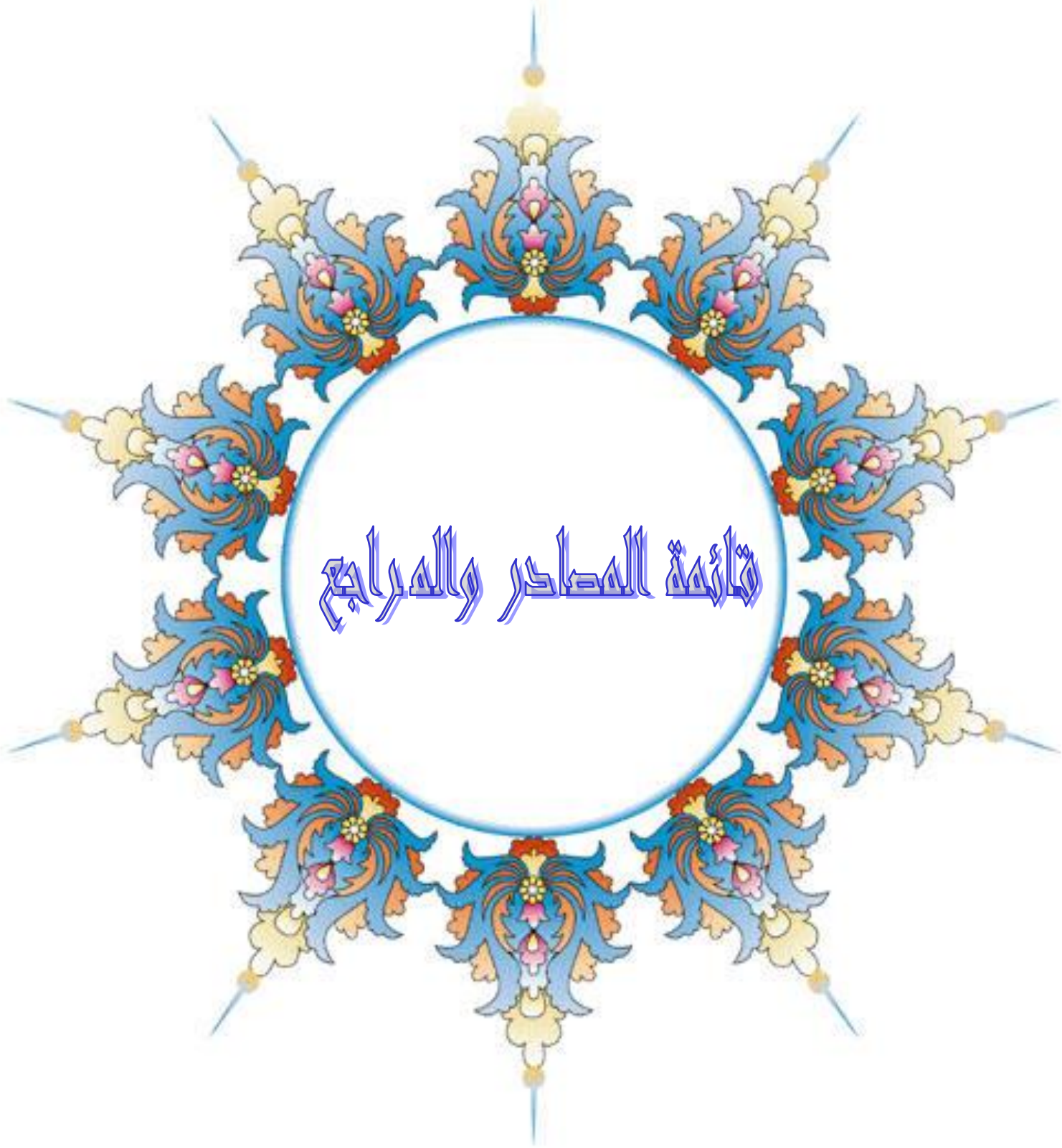
قائمة المصادر والمراجع

• القرآن الكريم؛ برواية ورش عن نافع.

المصادر

1- سيف الدين الآمدي، إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، كتاب الرضاع.
2- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي حروج، مكتبة ناشرون، لبنان- بيروت، ج1.
3- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الكانجي، القاهرة، ط5، 1985.
4- عبد القاهر الجرجاني:
- أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود أحمد شاكر، مكتبة الكانجي، القاهرة، مصر.
- دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الكانجي، القاهرة- مصر، الطبعة 5، 2004.
5- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تح: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
6- الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، حققه وضبط نصه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي.
7- فخر الدين الرّازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1981.
8- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، ط6، 1982.
9- الزركشي، البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين بن عبد الله، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط3.
10- السّكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1978.
11- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
12- الشاطبي، الموافقات، تح: عبد الله درّاز، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ج3.
13- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح. وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
14- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد.
15- القرافي، أنوار الفروق في أنواء البروق، دراسة وتحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 2001.

16- ابن منظور، لسان العرب، مادة (س و ق).

المراجع

17- تمام حسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة- مصر.

18- جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الأصالي، دمشق، 1980.

19- حسن وداد الحاج، رودلف كارناب: نهاية الوضعية المنطقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2001.

20- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2002.

21- دنحا طوبيا كوركيس، البرغماتية الفائداتية ، جامعة جدار للدراسات العليا، الأردن، د.ت.

22- طه عبد الرحمن:

- تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي، الدار البيضاء- المغرب، بيروت- لبنان، ط2، 1996.

- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط2، 2000.

23- رشيد رضا، تفسير المنار، دار المنار، القاهرة- مصر، ط2، 1947.

24- صابر الحباشة، التداولية والحجاج: مدخل ونصوص،

25- عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين: دراسة لغوية نحوية دلالية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

26- عمر أوكان، اللسانيات والتواصل، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2001.

27- عمر بلخير، الخطاب تمثيل للعالم- مدخل إلى دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية- الخطاب المسرحي نموذجا، منشورات الاختلاف، 2003.

28- الشهري، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان، 2004.

29- طارق الأسعد، علم أسباب ورود الحديث ومنزلتهفي تفسير النصوص، ومجال تطبيقه عند المحدثين والأصوليين.

30- محمد الحاج، ديداكتيك التعبير تقنيات ومناهج، دار الثقافة، المغرب، 2001.

31- محمود نحلة أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، الإسكندرية، 2002.[1]

32- مساعد بن سليمان، مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر، والمفسر، دار ابن الجوزي، ضمن الموسوعة الشاملة.

33- مساعد الطيار، التفسير بالرأي، مفهومه، حكمه، أنواعه، ضمن الموسوعة الشاملة.

34- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، بيروت، دار الطليعة، 2005.

35- منّاع القطان، "مباحث في علوم القرآن"، مكتبة المعارف، الرياض- السعودية، ط3، 2000.

الكتب المترجمة

36- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين زغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1، 2003.

37- بوشنسكي، الفلسفة المعاصرة في أوروبا ، ترجمة: عزت قرني، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني الأعلى للثقافة، الكويت، العدد 1992.

38- جان سرفوني، الملفوظية ، تر: قاسم المقداد، من منشورات إتحاد الكتّاب العرب، 1998.

39- رومان جاكبسون، البحوث في اللسانيات العامة ، ج1، تر: علي حاكم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2002.

40- فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية ، ترجمة: سعيد علوش، الرباط، مركز الإنماء القومي، 1986.

المجلات

41- آمنه بلعلي، المنطق التداولي عند طه عبد الرحمن وتطبيقاته ، ملتقى علم النص، المجلة صدرها معهد اللغة، جامعة الجزائر، العدد 17.

42- حنفاوي بعلي، التداولية... البراغماتية الجديدة خطاب ما بعد الحداثة، مجلة اللغة والأدب، مجلة أكاديمية محكمة يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006.

43- الطاهر لوصيف، التداولية اللسانية ، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006.

44- عبد الرحمن بودرع، أثر السياق في فهم النص القرآني، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007.

45- عز الدين الخطابي، الفلسفة والتواصل: الرّهان والممكن، مجلة فكر ونقد، العدد 39. على الموقع الإلكتروني:

http://www.j.amaaz.fr/portail.itemid.com

46- عز الدين العوف، التداولية بقلم فرناند هالين، مجلة الآداب الأجنبية، مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتّاب العرب بدمشق، العدد 125، شتاء 2006.

47- عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميو طيقا موريس، مجلة فصول، القاهرة.

48- فاطمة بوسلامة، السياق عند الأصوليين: المصطلح والمفهوم، الإحياء، مجلة تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007.

49- قويدر شنان، التداولية في الفكر الأنجلو سكسوني المنشأ الفلسفي والمآل اللساني، مجلة اللغة والأدب، مجلة أكاديمية محكمة يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17 جانفي 2006.

50- محمد إقبال عروي، السياق في الاصطلاح التفسيري: مفهومه ودوره الترجيحي، مجلة الإحياء، العدد 26.

51- محمد رأفت سعيد، أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس، مجلة الأمة، قطر، العدد 37، جمادي الأولى.

52- مفتاح بن عروس، وجهة الخطاب في سورة "المؤمنون"، مجلة اللغة والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006.

53- محمد الولي، السياق إشكالية قديمة في أضواء جديدة، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007.

54- نصيرة غماري، نظرية أفعال الكلام عند أوستين، مجلة اللغة والأدب يصدرها معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006.

55- نعمان بوقرة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية ، ملتقى علم النص، مجلة أكاديمية محكمة يصدرها معهد اللغة العربية، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي 2006.

56- يحي رمضان، القراءة السياقية عند الأصوليين: قراءة في مفهوم معهود العرب عند الشاطبي، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25، 2007.

المواقع الإلكترونية

57- حبيب مونسي، مقاربة مقارنة بين علم المقاصد العربي وأفعال الكلام البرغماتي، على الموقع:
.http://www.maraya.net/inner. p. 151

58- عادل الثامري، التداولية ظهورها وتطورها، بحث مستمد من الموقع الإلكتروني دروب:
www.doroob.com/p:81

59- محمد سالم صالح، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص 07.
.www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php

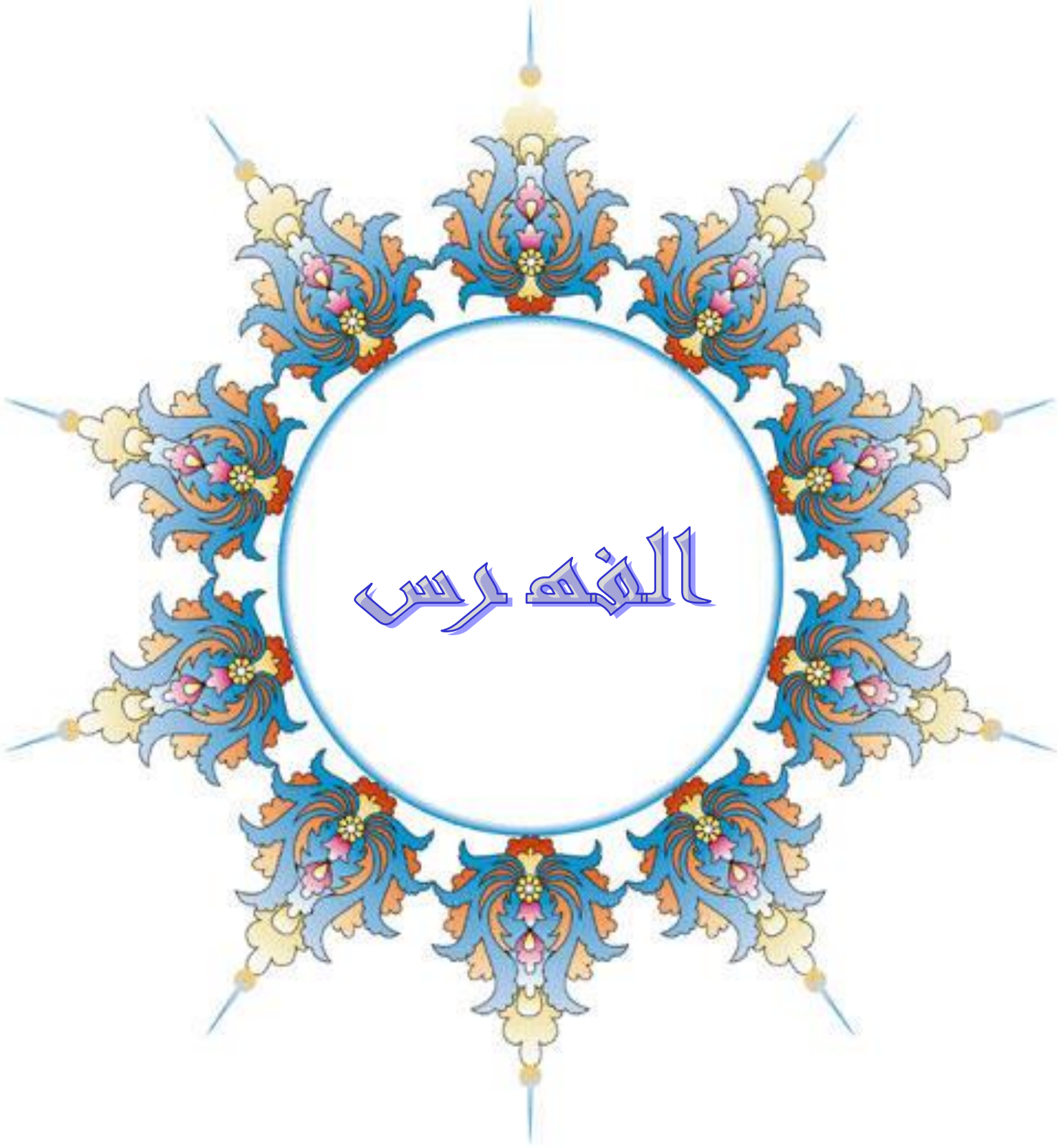

الفهرس

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة.....(أ.هـ)

المدخل: التداولية الإرهاصات والبدايات.....(20.7)

1- دوافع التداولية.....(9.7)

2- الدراسات اللسانية والدراسات الفلسفية.....(10.9)

3- السياق عند العلماء العرب.....(20.10)

الفصل الأول: ماهية التداولية.....(54.21)

المبحث الأول: التداولية أنواعها ومعالمها و روافدها.....(32.22)

1- بداية إرساء معالم التداولية.....(29.23)

2- روافد العلوم التي تبلورت منها التداولية.....(32.30)

المبحث الثاني: تبلور التداولية في الفكر العربي الحديث.....(40.33)

1- مفهوم التداولية عند الغرب.....(36.34)

2- مفهوم التداولية عند العرب.....(40.36)

المبحث الثالث: مباحث التحليل التداولي.....(54.41)

1- نظرية التلفظ.....(43.42)

2- أفعال الكلام.....(48.44)

3- الحجاج.....(50.48)

4- المقاصد.....(52.50)

5- نظرية التواصل.....(54.52)

الفصل الثاني: تجليات مرتكزات التداولية في التراث العربي.....(89.55)

المبحث الأول: السياق والمقام عند البلاغيين والأصوليين.....(66.56)

1- السياق عند البلاغيين.....(63.59)

2- السياق عند الأصوليين.....(66.63)

المبحث الثاني: الأفعال الكلامية عند الأصوليين.....(79.67)

1- الأفعال الكلامية المنبقة عن الخبر.....(73.69)

2- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء.....(79.74)

المبحث الثالث: أسباب نزول القرآن وورود الحديث.....(89.80)

1- أسباب نزول القرآن.....(84.82)

2- أسباب ورود الحديث.....(89.85)

الفصل الثاني: تطبيقات مفاهيم التداولية في تفسير الرازي لسورة المؤمنون(110.90)

المبحث الأول: كتب التفسير وتفسير الرازي.....(97.91)

1- التفسير ومباحث الفكر التداولي فيه.....(96.92)

2- الرازي وتفسيره.....(97.96)

المبحث الثاني: استخلاص مفاهيم التداولية في تفسير الرازي لسورة المؤمنين(110.98)

الخاتمة.....(114.111)

قائمة المصادر و المراجع.....(120.115)

فهرس الموضوعات.....(123.121)

ملخص:

يشكل التفاعل التواصلي ماهية الخطاب ومكونه الأساسي، بحيث يفحص هذا المبحث آليات الحوار وعناصره بما فيها المستوى اللساني بكل مكوناته المعجمية والتركيبية والدلالية من جهة والمستوى الخارج لساني بكل مكوناته المقامية والنفسية والثقافية وشخصية المتكلم والمستمع والمعرفة المشتركة بينهما .

الكلمات المفتاحية: التداولية، السياق، مقتضى الحال، الحجاج.

Résumé :

interaction communicative former la base de la discours Etsonconstituant principal ,afin de vérifier se section mécanismes de dialogue Et enregistre leséléments qui interfèrent dans sesquestions y compris la face linguistique avec toutes ses composantes lexical et syntaxique etsémantique et le niveau extra linguistique avec toutes ses composantes situation et psychologique et culturale et personnalité de haut-parleur etl'auditeur et la connaissance de leurcommune .

Les mots clés : Pragmatique, contexte, Approprié, argumentatif.

Summary:

Is acommunicativeinteraction the basis ofthe speech themainconstituent examines thisSection dialogue mechanisms andrecords theelements that interfere withits issues Including thelevelof the tongue with all its components Lexical and syntactic and semantic and level non-linguistic with all its component situation and psychological and cultural And personal speaker and the listener and common knowledge between them

Keywords: Pragmatic, Context, Appropriate, Argumentative

حاولنا في هذه المذكرة أن نلفت النظر إلى منهج جديد في الدرس اللغوي لا يقف في التحليل اللغوي للنصوص على مستوى البنية اللغوية، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يأخذ في اعتباره أيضا الظروف والملابسات التي هي في صميمها جزء من الأحداث اللغوية عند التحليل والتطبيق وكل ما يتعلق بالمنتج والمتلقي ومدى تفاعلهما.

وقد تعرضنا إلى الجانب النظري للتداولية من الإرهاصات الأولى التي دفعت بالبحث اللغوي إلى إيجاد مستوى ثالث بعد مستويي التركيب والدلالة والتداولية حدث لها ما حدث لغيرها من العلوم فقد بدأت نشأتها وولادتها عبر مراحل ومما ينبغي تبينه هنا هو من الأسباب الدافعة إلى اللجوء إلى هذا المجال العلمي إذ هناك أسباب عديدة بعضها تاريخي وبعضها غير ذلك.

أما بخصوص مرحلة النشأة فقد ذكرنا اللبنات الأولى التي شكلت صرح هذا العلم في الفلسفة عند كل من أوستين و سيرل و جرايس ثم الروافد الأخرى التي شاركت في إثراء التداولية كاللسانيات وعلم الاجتماع وعلم النفس المعرفي والفلسفة التحليلية....إذ تميزت التداولية عن غيرها من العلوم اللسانية بكثرة مشاربها ومواردها وذلك أعطاها مرونة في البحث وسعة في المدارك محاولين في الوقت ذاته إيضاح المعالم بين هذه العلوم ورسم الحدود بينها وبين التداولية وهذا ما أشار إليه مسعود صحراوي كتابه "التداولية عند العلماء العرب" بحيث يقول: «ليس للدرس التداولي مصدر واحد انبثق منه ولكن تنوعت مصادر استمداده إذ لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه فالأفعال الكلامية مثلا مفهوم تداولي منبثق

من مناخ فلسفي عام هو "تيار الفلسفة التحليلية" بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا وكذلك مفهوم نظرية المحادثة الذي انبثق من فلسفة بول غرايس، وأما نظرية الملاءمة فقد ولدت من رحم علم النفس المعرفي وهكذا...»

لنتعرض إلى مفهوم التداولية عند الغرب ومقابله عند العرب مع ما بينهما من التشـــــابه و الاختلاف ، إذ نجد لهذا المفهوم عدة تعريفات وذلك لعدم استقراره من جهة ولتعدد جوانب بحثه من جهة أخرى ، وهذا صاحب كتاب "التداولية عند علماء العرب" يقول: «إن أقرب حقل معرفي إلى التداولية (la pragmatique) في منظورنا هو اللسانيات من الحقول المعرفية الأخرى التي يشترك معها في بعض الأسس المعرفية، نظريـــــــــة كانت أم إجرائية، وذلك قبل وضع تعريف للتداولية أو تحديد ومفهومها... و من ثم نرى أنه من الواجب التساؤل عن المعيار الذي يكون أساسا في تحديد مفهوم التداولية؛ فعلى أي أساس نحدد هذا المفهوم؟ هل نحدده بناء على معيار البنية اللغوية و حدها...أم هل نحدده على معيار الاستعمال اللغوي وحده؟ إن تحديده على هذا الضابط فيه إقرار بأن لا صلة تذكر بينه وبين البنية اللغوية وهوما يخالف أيضا النتائج التي انتهت إليها آخر البحوث التداولية

هل نحدده بناء على تعالق البنية اللغوية بمجال استعمالها؟.....»

ذاكرين الجهود العربية الحديثة في إثراء هذا العلم آخذين فيلسوفاً عربياً له فضل في التأسيس لهذا العلم عربيا بالترجمة والنقل والتأليف، حيث برع هذا العالم في تمحيص الأفكار التداولية عند الغرب ووضع مصطلحات عربية تقابل المصطلحات الغربية وزادوا على ما أتى به الغرب إثراءً بما استخرجاه من مكنونات التراث العربي الأصولية والبلاغية وغيرها واستثمار جهود علماء الإسلام في البحث التداولي.

ثم تناولنا في المبحث الثالث أهم النظريات والمباحث التي تنتمي إليها التداولية كنظرية أفعال الكلام والتلفظ والحجاج والمقاصد ونظرية التواصل وكان هذا الجانب النظري في هذا المبحث وعمليا ودخولا في صلب الإشكالية المطروحة سنتعامل مع التراث العربي محاولين إبراز تلك المرتكزات النظرية المذكورة في ثنايا التراث العربي والتي تعتبر من صميم البحث في التداولية.

فما مدى بحث العرب في هذا المجال، وهل بلغ منهم الأهمية التي بلغها في الدراسات الحديثة؟ وهل وفقوا في البحث عليه وعلى أهميته؟

هذه المكانة التي تموضعها هذا العلم لم يعثر عليه بالشكل الذي ورد عليه حديثا(مصطلح التداولية) في الدراسات اللغوية قديما، لكن هناك كثيرا من المصادر العربية قد تناولت مباحث تعتبر الآن من صميم التداولية كالمقام والسياق وأفعال الكلام وغيرها، ومن العلوم العربية التي اهتمت بالسياق: البلاغة والأصول والتفسير.

يعدّ مفهوم السياق من المفاهيم التي أسالت الكثير من الحبر في الفكر المعاصر، فالسياق إطار عام تنتظم فيه عناصر النص ووحداته اللغوية وبيئة لغوية، وتداولية ترعى مجمـــوع العناصر التي يقدمها النص للقارئ.

يمكن القول أنّ مصطلح السياق يطلق على مفهومين:

- **السياق اللغوي:** وهو يعني ذلك المعنى الذي ورد لهذه الكلمة في المعجم، أي معنى الكلمة في الجملة أو العبارة، ويتمثل ذلك في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين هذه الكلمات على مستوى التركيب، فقد نجد كلمة يختلف معناها باختلاف الكلمات التي تكون معها جملة أو عبارة.
- **سياق التلفظ، أو سياق الحال أو سياق الموقف:**

ويمثله العالم الخارجي عن اللغة بما له صلة بالحدث اللغوي أو النص، ويتمثل في الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمشتركين في الكلام أيضا.

فالمفهوم الأول (السياق اللغوي) وإن كان تعريفا صحيحا للسياق في أحد جوانبه إلا أنه لا يمثل في عمومه إلا التعريف الضيّق، فقد غدا مصطلح السياق من المصطلحات الشائعة والمؤثرة في الدّرس اللغوي منذ أن ابتدعه (مالينو فيسكي) ليتّسع مفهوم السياق خصوصا في الدراسات التداولية، بما أنها تعدّه أسسا من أسسها المكينة، ولهذا تجاوز الباحثون التعريف النموذجي إلى التعريف الأرحب للسياق،

فأصبح تعرف مجموعة الظروف التي تحفّ حدوث فعل التلفظ بموقف الكلام، وتسمى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق (Context).

بعد التعريف بالسياق وأنواعه، نحاول أن نبيّن مكانة هذا المبحث في التراث العربي والإسلامي.

انصب اهتمام البلاغيين في دراستهم للسياق على فكرة (مقتضى الحال) والعلاقة بين المقال والمقام. فأما مصطلح مقتضى الحال فقد اهتم به علماء المعاني ، يقول التهانوي: «والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه مخصوص أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤذي به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها... و على هذا قولهم (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال، وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر معللة بالأحوال»

فمن الواضح أن أهل علم المعاني اهتموا بأحوال المتكلم والمستمع والتعريف يقتضي أن يكون المتكلم على علم بأحوال المستمع قبل أن يتكلم حتى يأتي بالكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع.

وقد جاءت هذه الفكرة على لسان بشر بن المعتمر (ت210هـ) فيما رواه عن الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" يقول:« ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك ولكل حال من ذلك مقاما حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات».

فالكلام البليغ عندهم هو ما يجب أن يكون مناسبا لما جاء من أجله يقول السّكاكي في "مفتاح العلوم": « لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ في ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام

ابتداء يغاير مقام الكلام بناءا على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يباين مقام البناء على الإنكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر.

وبهذا الاصطلاح، فإنّ المقام عند البلاغيين هو كل ما يعيّن على فهم الحدث اللغوي وإبراز المعنى سواء أكان متصلا بالسامع أو المتكلم أو علاقة كلّ منهما بالآخر، أو الأشخاص الآخرين المشتركين في الكلام... أو الزمان أو المكان الذي يتصل بالحدث اللغوي وغير ذلك كثير مما يتمثل في الظروف الاجتماعية والبيئية والنفسية والثقافية للمتكلمين أو المشتركين في الكلام.

ثم السياق عند الأصوليين ، إذ رأووا أنه لا معنى من دون سياق ولا تأويـــل من دون اعتبار، وتلك إحدى خلاصات تعاطي الأصوليين مع خطاب الوحي وإحدى مسلماتهم التي قرروها نتيجة تفاعله معه قراءة وفهما وتأويلا. فمنذ البدايات الأولى لتدوين علم الأصول وبناء أدواته ورسم مفاصله ومهامه على يد المؤسس الأول محمد بن إدريس الشافعي ظهر الاهتمام » بمفهوم السياق، وبرز دوره واضحا في تأويل الخطاب.

لم يكن الشافعي وهو يؤسس لعلم الأصول بانيا لمفاهيم منفصلة بعضها عن بعض ولكنه كان مؤسس نموذج في فهم الوحي وقانون عام يعول في تفسيره عليه، ويرجع في تفسيره إليه، وأول ما يطالعنا من ذلك ما عنون به الشافعي –رحمه الله- بابا من أبواب رسالته الأصولية إذ قال: "باب الصنف الذي يبين سياقه معناه" ، وأيا كان المقصود عنده بالسياق فإن لهذه العبارة دلالتها في المقام.

يقول تمام حسان: «لقد كان علماء الأمة الإسلامية عند اعترافهم بفكرة السياق بشقيه المقالي والمقامي متقدمين بأكثر من ألف سنة على زمانهم لأن الاعتراف بفكرتي المقال والمقام باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرة العقل المعاصر في دراسة اللغة»

وللسياق عند الأصوليين فوائد كثيرة إذ أنّ إهماله برأي الإمام "ابن قيم الجوزية" يؤدي إلى الوقوع في الغلط والمغالطة إذ يقرّر تحت عنوان "فائدة": « السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوّع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته فانظر إلى قوله تعالى: **(ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)** كيف تجد سياقه يدلّ على أنه الذليل الحقير».

وقد استنبط الأصوليون معاني مختلفة للسياق سواء باعتبار ما يسبق الآية وما يلحقها موضع بيان أو تأويل، أو ما يلحقها دون ما يسبقها، أو ما يدلّ على مفهومه مقيّدا يكونه مقصود وأخيرا معنى موسع للسياق.

وقد كان الأصوليون ذوي آراء متقدمة فيما يتعلق بالفعل الكلامي ومدى تأثيره وأهميته في حياة الفرد المسلم، فقد توصلوا إلى اكتشاف أو وضع أفعال كلامية في فرعية جديدة منبثقة عن الأفعال الكلامية الأصلية...

ويبدو أنّ الأصوليين من هذه الجهة التداولية قد استأثروا بالبحث فيما فرّط فيه كثير من النحاة؛ وذلك من جرّاء فهمهم لطرق تأليف الكلام وأوجه استعمالاته وإدراك مقاصده وأعراضه، وما يطرأ عليه من تغيير ليؤدي معاني متعدّدة، ومن ذلك بحثهم في ظاهرة الأفعال الكلامية (ضمن نظرية الخبر والإنشاء) وكمراعاة قصد المتكلم وغرضه وكمراعاة السياق اللغوي وغير اللغوي وتحكيمه في الدلالات... بل إنّ البحث الأصولي قد يفضل في بعض جوانبه ما قدّمه علم المعاني.

إذن فتنوع الوظائف التداولية هو انعكاس لتنوعات السياق كاستجابة له ثم في المبحث الثاني سنتعرض إلى الأفعال الكلامية عند الأصوليين، ويظهر هذا في دراستها ضمن الأسلوب الخبري للنصوص الدينية، فنشأت من جراء التفاعل بين البعد النظري والتطبيقي ظواهر أخرى من تلك الأفعال منبثقة عن الأسلوب الخبري كالشهادة والرواية والدعوى والإقرار والوعد والوعيد...و هذا ما أكده "شهاب الدين

القرافي(684هـ)" في قوله: «الشهادة خبر، والدعوة خبر، والإقرار خبر، والمقدمة خبر، والنتيجة خبر... فما الفرق بين هذه الأخبار.»

ثم الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء كالإباحة والإذن والأمر والنهي وألفاظ الطـــلاق و البيع.

ولم نغفل أسباب نزول القرآن وورود الحديث في التراث العربي، إذ تنصب جهودهما في وضع تلك الخطابات القرآنية أو النبوية ضمن سياقها المقامي أو المقالي حتى يتسنى للمتلقي للتوصل إلى المقصود من كلام رب العالمين وسيد المرسلين.

إذ يهتم هذان العلمان بالظروف أو الشروط التي لابست نزول الآية من عند الله أو صدور الحديث من عند المصطفى –صلى الله عليه وسلم-، ومعرفة السبب يجعلنا نفهم أكثر المقصد من الآية أو الحديث ويمكن إدراجهما ضمن مباحث السياق النصي والسيــاق المقامي، وربما حتى ضمن سياق الفعل إذ يعتبر سبب النزول أو الورود فعلا لغويا أوليا انجر عنه نزول آية أو صدور حديث. أَلَا يرى أوستين أن التسلسلات اللغوية تعبر عن أفعال ، بل هي الأفعال نفسها.

ذلك أن الكثير من النصوص في الكتاب والسنة أحاطت بها ظروف وشروط ومناسبات لا بد من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص على الواقع، ولعلنا نعتبر سبب النزول وسبب الورود نوعا من فقه المحل وإعانة المجتهد على إدراك الحدث اللغوي مأخوذا بإجماله الكلي وأهمية توفر الشروط والظروف نفسها للتنزيل. وهناك نقطة جوهرية من وجهة النظر التداولية وهي أنّ الأفعال اللغوية أفعال إرادية، إذ يقصد المرسل إنجازها ويريد أن يدرك المرسل إليه هذا القصد، ويمكن أن ينضاف الشرط التفاعلي، لتصبح أفعال الآخرين اللغوية التي يشاركون بها في السياق التواصلي وهي السياق الدّافع لإنتاج الخطاب اللاحق.

ذلك أنّ الكثير من النصوص في الكتاب والسنة أحاطت بها ظروف وشروط ومناسبات لابدّ من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص على الواقع. ولعلنا نعتبر سبب النزول وسبب الورود نوعا من فقه المحلّ وإعانة للمجتهد على إدراك وأهمية توفر الشروط والظروف نفسها للتنزيل.

فعندما نهى الرسول- صلى الله عليه وسلم- عن ادّخار لحوم الأضاحي إذا لم نعلم السبب قد نقع في مشكلة تأبيد التحريم في الأحوال كلها، بينما لو علمنا سبب الورود ندرك أنّ التحريم كان بسبب طروء الفقر: (للدّافة) ثم لما انتهت الحال التي عليها الناس عاد الحل وسمح بالأكل والادّخار بقوله صلى الله عليه وسلم: « إنما نهيتكم عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث من أجل الدّافة التي دفّت، فكلوا وادخروا وتصدقوا» (رواه مسلم)

ويمكن القول أنّ فهم أسباب النزول والورود يشكل مدخلا أو منهجا للفقيه والباحث لإدراك أهمية فهم العصر والظروف والملابسات التي تحيط بالحكم الشرعي وليس فقط فهم أبعاد النص. إنّ فهم العصر لا يتأثر إلا بإدراك السنن والقوانين الاجتماعية والتمكّن من آليات الفهم الاجتماعي التي لها علومها ومعارفها.

وإذا نظرنا إلى الفوائد من ذكر سبب الآية عند الفقهاء والمفسّرين ونظرنا لهذه الأهداف من زاوية تداولية، ندرك مدى الوعي عند أسلافنا بالظروف والأحوال المحيطة بالنص أو الخطاب ومدى تأثيرها في توجيه النص وجهة صحيحة، ومن الأهداف المبثوثة في كتبهم: "بيان الحكمة، تخصيص الحكم عند من يرى أنّ العبرة بخصوص السبب، الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال، دفع توهم الحصر".

كذلك وضع الفقهاء والمفسرون فوائد لأسباب ورود الحديث وهي: معرفة وجه الحكمة الباعثة على التشريع، تخصيص الحكم إذا ورد النص بصيغة العموم، تقييد الحكم إذا ورد النص بصيغة الإطلاق، تعيين المجمل فيما يقع فيه البيان من النصوص، تعليل المتن إذا أدّى بألفاظ تحيل الحديث عن معناه المراد.

وقد اعتمد المفسرون في دراسة النص القرآني وفهم دلالته على جانبي السياق اللغوي الكلي أو ما يسمى بسياق النص وسياق الموقف؛ إذ نظروا إلى الآية القرآنية أو مجموع الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن.

ومعنى ذلك أنهم لا يعتمدون على السياق اللغوي الجزئي المتمثل في الآية الواحدة أو مجموع الآيات المنعزلة عن سياقها الكلي، واهتموا بعنصر آخر مكمّل

للسياق اللغوي في النص القرآني وهو القراءات القرآنية كما أفردوا كمؤلفات لعلم الوقف والابتداء وكيفية الفصل والوصل وما يترتب عن ذلك من دلالات، وهي من عناصر السياق اللغوي.

ومن العلامات المساعدة على فهم قصد المتكلم بالخطاب النظر في سياق الكلام قريبه وبعيده، لغوية ومقامه، وقد وجدنا المفسرين يعرضون لتلك القواعد ويطبّقونها.

قال الزركشي: « ليكن محط نظر المفسّر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوّز، ولهذا ترى صاحب الكشاف يجعل الذي سيق له الكلام معتمدا حتى كأنّ غيره مطروح».

وقال أحد المعاصرين المتأمل في خطاب المفسّرين يدرك أنهم لم يقتصروا على تحديد وسائل فهم الخطاب، وإنما عملوا على إبراز الوسائل التي تساعد على ترجيح معنى دون آخر، وتقوية دلالة على حساب غيرها من الدلالات المحتملة، إذ لا يكتفي بالدلالات اللغوية المجردة بل لابدّ من مراعاة مجموع القرائن، وفي ذلك يقول الآمدي: « دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته في تصريف الخطاب لغة وأسلوبا وبناء».

وقال رشيد رضا: « إنّ أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ: موافقته لما سبق له من القول، واتفاقه مع جملة المعنى وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته».

والتفسير ليس شيئا سهلا وبسيطا ومستساغ لأيّ كان، فلا يمكن أن يتصدر التفسير إلا الأقلية من العلماء وهم الجهابذة منهم وهذا لخطورة الموقف، فإنّ المتصدي للتفسير عرضة لأن يقول: معنى قول الله كذا، ثم يكون الأمر بخلاف ما قال، ولذا قال مسروق بن الأجدع (ت. 63): « اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله عز وجلّ».

وشروط المفسّر منها ما له بعد ذاتي ومنها ما له بعد معرفي، وهذا الأخير يتمثل في جملة العلوم المساعدة والضرورية للكشف عن الحقيقة... وقد اصطلح العلماء على تسمية هذا البعد المعرفي بشروط العالم.

وبالنسبة لمبحث تفسير القرآن الكريم، فإنّ العلماء قد وضعوا جملة آداب وشروط ينبغي توافرها في المفسّر وقد ذكرها السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن".

ومن كبار المفسّرين "فخر الدين الرّازي"، وهو محمد بن الحسين بن الحسن بـــن علي، العلامة فخر الدين أبو عبد الله البكري التيمي... ولد سنة أربع وأربعين وخمــس مائة، اشتغل على يد والده ضياء الدين عمر، وكان من تلامذة محيي السنة أبي محمد البغوي، توفي يوم الاثنين وكان عيد الفطر سنة 606هـ بمدينة هراة، ودفن آخر النهار في الجبل المصاقب لقرية مزدخان.

وسنعرض أهم المباحث التداولية والموجودة في ثنايا تفسيره لسورة "المؤمنون" ضمن التفسير الكبير كخطاب نطبق عليه المفاهيم النظرية (السياق، الحجاج، الإشاريات...).

ومن خلاصة المعلمي في بحثه القيم حول تفسير "فخر الدين الرّازي" يزول الإشكال حول صحة لنسبة التفسير إليه وتكون سورة 'المؤمنون' ضمن التفسير الكبير...

وما سورة 'المؤمنون' إلا خطاب مندرجة تحت خطاب عام هو القرآن الكريم وما وقع اختيارنا عليها إلا لما تشتمل من مقاصد ومناظرات ومحاجات بين رسل الله وقومهم الكافرين برسالتهم، وما التفسير إلا شرح وتوسعة لمفاهيم القرآن وبيان لمجمل وتخصيص لعام وتقييد لمطلق.

وقد عرفنا التفسير وذاكرنا مؤهلات المفسر العلمية ذات البعد الذاتي والمعرفي المسمى بشروط العالم، وتعرضنا إلى أهم المباحث التي تكون من صميم التداولية والمبثوثة في ثنايا التفسير، وعرجنا على الرازي في تفسيره لسورة "المؤمنون"

ضمن التفسير الكبير كخطاب نطبق عليه المفاهيم النظرية مركزين على استراتيجية الإقناع في التطبيق.

- من اعتبار القصد شرطا ليكون الكلام خطابا له فعاليته وتأثيره على السامع، وكذلك على السياق في توجيه الخطاب إلى احتمال معين دون بقية على الاحتمالات بالإضافة إلى إثبات دلالة كلمة ما –مع وجود دلالات أخرى لها محتمل- بالاعتماد على السياق العام للشريعة الإسلامية.
- الارتكاز على المقام الاجتماعي في الحكم على ذكر شيء دون دلالة منطوق القرآن على ذلك.

أما الخاتمة فستكون عبارة عن نتائج ما توصلنا إليه من هذا البحث.

ملخص:

يشكل التفاعل التواصلي ماهية الخطاب و مكونه الأساسي، إذ يفحص المبحث آليات الحوار و العناصر التي تتدخل في مجرياته، بما في ذلك المستوى الساني بكل مكوناته الصوتية و المعجمية و التركيبية و الدلالية و المستوى الخارج لساني بكل مكوناته النفسية و الاجتماعية و ظرف المتكلم و المستمع و مقاصدها و مدى تفاعلها مع المعرفة اللغوية

الكلمات المفتاحية: التداولية ،الحجاج ، السياق ، علاقة المقال بالمقام

Résumé :

L'interaction communicative est un constituant principal du discours, cette section examine les éléments qui interférent avec ses questions, y compris le niveau lingual avec tous les composants audio et lexicales et sémantiques , et le niveau externe avec tous ses composantes psychologiques et sociaux et les conditions du l'orateur et l'auditeur et ses destinations et l'étendue de leur interaction avec les connaissances linguistiques.

Mots- clés : délibérant, arguments , contexte , relation entre l'article et situation.

Summary :

Communicative interaction is a major component of the speech, this section examines the mechanisms of dialogues and the elements that interfere with all audio components, lexical and sematic and externally with its wholes psycologiques and social components and conditions of the listener and the speaker and its destinations and their interaction with the language skills.

Keyworld: deliberative, arguments, context, relationship , between the article and the linguistic standing

ملخص

تشكل التداولية اليوم قطب رحى العلوم اللسانية؛ إذ انصبت اهتمام الباحثين واللسانيين عليها خصوصا بعد وصول النظريات السابقة للتحليل اللساني إلى الطريق المسدود فعلقوا عليها آمالا عظيمة طامعين أن يفكوا بها ألغازهم وأسئلتهم التي لم يجدوا لها تفسيرا فيما مضى من العلوم؛ ويعدّ هذا المبحث مصبّ اهتمام كثير من العلوم التي تهتم بالإنسان وفكره اللغوي كعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة واللسانيات وغيرها؛ فهي بهذا جديرة أن تكون أشمل وأعمق في البحث والتفكير من كثير من العلوم التي سبقتها وبقيت عاجزة عن تلبية مطالب الباحثين فيها وإجابة أسئلتهم.

وما التداولية إلا مخاض للعلوم التي سبقتها والتي جاءت لتفسير الظاهرة اللغوية في إطار مستوى أعلى من المستوى الذي ارتقته اللسانيات وعلومها ولما بلغت اللسانيات وما تفرع منها وعنها إلى طريقها المسدود كان لزاما على العلماء والمفكرين إيجاد حل لهذه الأزمة التي ربطت علاقتها بأكبر لصيق بالإنسان ألا وهي لغته، والتداولية ما هي إلا إجابة عن أسئلة من قبيل:

- من يتكلم وإلى من يتكلم؟
- ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟
- ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟
- كيف نتكلم بشيء ونريد أشياء أخرى؟

وكباقي العلوم عامة واللسانية خاصة هرع العرب المحدثون محاولين مواكبة الحضارة واللحاق بركب العلم فتلقفوا هذا المولود الجديد وغدوه من ألبان أفكارهم مترجمين تارة ومثريين تارة أخرى بما لهم من تراث لغوي يسمح بأن يكون غذاء لهذا المولود الجديد.

هذه المكانة التي تموضعها هذا العلم كونها موضوعا ناضجا لم يعثر عليه في الدراسات اللغوية سواء قديما أو حديثا لكن هناك كثير من المصادر العربية قد تناولت مباحث تعتبر الآن من صميم التداولية كالمقام والسياق وأفعال الكلام وغيرها، وربما تتجاوز ما تطرحه الدراسات النظرية التداولية الحديثة في الغرب وهذا ما نجده مثلا عند عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، والجاحظ في "البيان والتبيين"، وفخر الدين الرازي في "التفسير الكبير"، والسكاكي في "مفتاح العلوم"، وخاصة الكتب الأصولية منها.

لذا فقد ارتأيت وسم عنوان مذكرتي بـــ: « **تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي؛ تفسير الرازي لسورة "المؤمنون" أنموذجا**».

وقد اخترت هذا العنوان لشدة تعلقي بالتراث العربي ورغبتي في الكشف عمّا خلفه علماؤنا القدماء من نظريات صائبة كانت مقابلة للكثير من الأفكار اللسانية الحديثة فقد كان لهم قصب السبق؛ لذلك لا يجوز نسيانها بل الأجدر بعثها برقية حضارية، كما أنّ الميلاد الجديد للتداولية يدفعني إلى البحث فيها والتساؤل المطروح هنا: ما مفهوم التداولية؟ وما أهم المباحث المرتبطة بها؟ وما مدى اهتمام المسلمين عموما والعرب خصوصا بالمباحث المذكورة فيها؟ وهل تعامل المفسرون مع القرآن على أنه خطاب له قائل ومتلقي ومناسبة قيل فيها أم اعتبروه مجموعة من الجمل كما تعامل النحاة مع الشواهد الشعرية؟

ومن الأهداف المرجوة من البحث:

- تبيان منزلة التداولية ضمن الدراسات اللغوية، والسبب الذي أدى إلى الاهتمام بهذا العلم.
- معرفة المعيار الذي أساسه يتم تحديد مفهوم التداولية.
- أهم المصطلحات التداولية وتطوراتها.
- التداولية بين كونها مفهوما فلسفيا وكونها مفهوما لغويا.

- تبيان أهم الإرهاصات التداولية في الدرس العربي القديم وأهم جهود علماء الإسلام في البحث التداولي.
- المزاوجة بين القديم والحديث؛ أي بعث القديم بطريقة حضارية.

ومن أجل الوصول إلى الهدف المرجو من البحث اتبعنا منهجا إجرائيا تكامليا، يعتمد مجموعة من الأدوات الإجرائية:

كالوصف ويظهر هذا في تعريف التداولية والمباحث المرتبطة بها قديما وحديثا ومميزاتها.

والتحليل يتمثل في كيفية تعامل التداولية مع اللغة والتطورات التي مرت بها وعلاقتها مع العلوم الأخرى وخصوصا الاجتماعية منها إضافة إلى ما استخرجناه من مفاهيم تداولية من القرآن الكريم.

والمقارنة بين ما هو عربي قديم وبين ما هو غربي حديث.

بالإضافة إلى التتابع التاريخي ويظهر في التطورات التي طرأت على هذا المفهوم حتى وصل إلى ما هو عليه (لمصطلح التداولية) وأول من اهتم بهذا المجال (أي العرب) وذلك رضوخا لما اقتضته طبيعة الموضوع ومتطلباته ومن هنا سيكون لزاما علينا مدخلا مقدمة تتكلم عن حتمية النظر إلى اللغة بالمفهوم التداولي، والذي له صلة بمبحث التواصل والتفاعل التواصلي؛ لأنّ الاستعمال التداولي للغة هو استعمال حواري من حيث المبدأ.

وكإجابة عن التساؤلات المطروحة ارتأينا أن نتناول ثلاثة فصول؛ فصلين نظريين وآخر تطبيقي لذا نقترح أن تكون الخطة على النحو الآتي:

- مقدمة
- مدخل
- **الفصل الأول:** سيكون حول ماهية التداولية، إذ سنتناول فيه بداية إرساء معالم التداولية، أنواع التداولية ومهامها، أهم الروافد التي تبلورت منها التداولية؛ وهذه عناصر تدخل في المبحث الأول؛ أما المبحث الثاني بعنوان: تبلور التداولية في الفكر العربي الحديث، وهو بدوره يتضمن عناصر:
  - مفهوم التداولية عند الغرب ومقابله عند العرب (أصل مصطلح التداولية ماهيته عند الغرب، تعريف التداولية عند العرب).
  - إسهامات العرب المحدثين في إثراء التداولية (جهود طه عبد الرحمن)

  ثم المبحث الثالث عنوناه بـــ: مباحث التحليل التداولي، ومن العناصر التي يتضمنها:
  - نظرية التلفظ
  - أفعال الكلام
  - الحجاج
  - المقصدية
  - نظرية التواصل
- **ثم الفصل الثاني** بعنوان: تجليات مرتكزات التداولية في الفكر العربي وهو يتكون من ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: السياق عند البلاغيين والأصوليين ويتضمن ثلاثة عناصر:
    - مفاهيم أولية للسياق (أهميته، أنواعه)
    - السياق عند البلاغيين
    - السياق عند الأصوليين (أهميته، معانيه عند الأصوليين)
  - المبحث الثاني: الأفعال الكلامية عند الأصوليين ويتضمن:

- الأفعال الكلامية المنبثقة من الخبر (الشهادة، الرواية، انتقال الشهادة من الخبرية إلى الإنشائية، الصيغة اللغوية لفعل الشهادة)
- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء (الإباحة، الإذن، الأمر، النهي، ألفاظ أو صيغ البيع، ألفاظ أو صيغ الطلاق)

- المبحث الثالث: وعنوانه: أسباب نزول القرآن و ورود الحديث، ويتضمن:
  - أسباب نزول القرآن (تعريفه، أهدافه)
  - أسباب ورود الحديث (تعريفه، فوائده)

– **ثم الفصل الثالث** بعنوان: تطبيقات مفاهيم التداولية في تفسير الرازي لسورة "المؤمنون" وهو بمبحثين:

- المبحث الأول: كتب التفسير وتفسير الرازي ويتضمن:
  - التفسير ومباحث لفكر التداولي فيه (تعريفه، المباحث المبثوثة فيه، السياق، الحجاج، الإشاريات)
  - المفسر ومؤهلاته العلمية (شروطه)
  - الرازي وتفسيره (حياته، تفسير الرازي المسمى بالتفسير الكبير)
  - المبحث الثاني: استخلاص لمفاهيم التداولية في تفسير الرازي لسورة "المؤمنون".
  - تطبيقات مفاهيم التداولية في تفسير الرازي لسورة "المؤمنون".

وأخيرا خاتمة من البحث ستكون عبارة عن النتائج التي توصلنا إليها.

حاولنا في هذه المذكرة أن نلفت النظر إلى منهج جديد في الدّرس اللغوي، لا يقف عند حدود التحليل اللغوي على مستوى البنية اللغوية بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يأخذ في اعتباره أيضا الظروف والملابسات التي هي في صميمها جزء من الأحداث اللغوية عند التحليل والتطبيق، وكل ما يتعلق بالمنتج والمتلقي.

أدّت فكرة إدخال المعنى ودراسته كجزء من البنية اللغوي الأساسية للجملة على الانتقال من دراسة هذا المعنى أي ما يعرف بعلم الدلالة (Semantique) إلى الدراسة التداولية (Pragmatic).

– إنّ التأثير الأكثر بقاء في التداولية الحديثة يرجع إلى فلاسفة اللغة الذين سبقوا بالتأصيل لها ومنه: "أوستين" (1962)، "سيرل" (1969)، "جرايس" (1975).

– ارتبط تعريف التداولية دائما بالتمييز بينها وبين الدلالة من ناحية والنحو من ناحية أخرى.

– ترتبط أغلب التعريفات المقدمة للتداولية بفكرة الاستعمال أو الإنجاز اللساني في أبسط تعريفاتها "دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل".

– نتيجة التطورات الكبيرة في الفلسفة واللسانيات ظهرت عدة أنواع من التداوليات كالتداولية الإستراتيجية والمتعالية والحوارية والاجتماعية واللغوية...

– التداولية مفترق الطرق لتداخل اختصاصات اللسانيين والمناطقة والسميائيين والفلاسفة والسيكولوجيين والسوسيولوجيين.

– من الجهود العربية الحديثة المساهمة في إثراء هذا العلم جهود "طه عبد الرحمن" وتجلى عمله في وضع المصطلحات وفق إستراتيجية علمية قائمة على التأصيل واستثمار جهود علاء الإسلام في البحث التداولي.

– تحتضن التداولية في تحليلها مجموعة من النظريات والمباحث منها:

1) نظرية التلفظ.

2) أفعال الكلام.
3) الحجاج.
4) المقاصد.
5) نظرية التواصل.

– إنّ الكثير من الأفكار اللسانية التي تبدو للوهلة الأولى أنها جديدة توجد لها إرهاصات أو مقابلات في البحث اللغوي العربي.

– لقد تجلى موضوع التداولية عند العرب القدماء في مصطلح "السياق" إذ أنّ تنوّع الوظائف التداولية هو انعكاس لتنوّع السياق كاستجابة له.

– يظهر تناول البلاغيين لهذا البحث في دراستهم للسياق على فكرة مقتضى الحال والعلاقة بين المقال والمقام، وأحسن ما يمثل ذلك حديثهم عن علم المعاني واهتمامهم بحال المستمع وظروفه، حيث يجعلون الحذف والذكر والتقديم والتأخير والتأكيد وعدمه معللة بالأحوال.

– المقام عندهم كل ما يعين على فهم الحدث اللغوي ويساعد على إبراز المعنى سواء أكان متصل بالمتكلم أم السامع أو علاقة كلّ منهما بالآخر.

– أما الأصوليين فقد رأوا أنه لا معنى من دون سياق ولا تأويل من دون اعتباره، وقد تعرّضوا لظاهرة الأفعال الكلامية المنبثقة عن الأسلوب الخبري كالشهادة والرواية والإقرار والوعد والوعيد...، بالإضافة إلى الأفعال المنبثقة عن الإنشاء كالإباحة والإذن والأمر والنهي وألفاظ الطلاق والبيع، وما يلحقه من معاني للسياق تستفاد من الكلام.

– اهتمامهم يقصد المتكلم وربطهم للمعاني بكل ما يحيط بها من ظروف تساعد على إبراز المعنى الدّلالي الكامل.

– تحتلّ أسباب نزول القرآن و ورود الحديث مكانة عظيمة، إذ أنّ معرفتها يجعلنا نفهم أكثر المقصد من الآية أو الحديث مأخوذا بإجماله الكلي وأهمية توفر الشروط والظروف نفسها للتنزيل ويمكن إدراجهما ضمن مباحث السياق النصّي والسياق المقامي وربما حتى ضمن سياق الفعل.

– من المفاهيم المستخلصة في تفسير الرّازي لسورة "المؤمنون":

1) اعتبار القصد شرطا ضروريا ليكون الكلام له فعّاليته وتأثيره في السامع فهو العامل الأساسي في تحريك العملية التواصلية.
2) استعماله للأسئلة والأجوبة دليل على وعيه بأهميتها، إذ يظلّ السؤال واحدا من أهم آليات الإستراتيجية المباشرة وهو نقطة بدء الحوار ومدخلا للحجاج.
3) اعتماده على السياق في توجيه الخطاب إلى احتمال معين دون بقية الاحتمالات.
4) إثبات دلالة كلمة ما مع وجود دلالات أخرى محتملة بالاعتماد على السياق العام للشريعة الإسلامية.
5) الاعتماد على السياق الاجتماعي في الحكم على ذكر شيء دون دلالة منطوق القرآن على ذلك.